مداولات
مصايد الأسماك
وتربية الأحياء المائية
صادرة عن
منظمة الأغذية والزراعة

48

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسـماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تقرير المشـاورات الإقليمية في منطقة الشرق الأدنى وشـمال أفريقيا نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر

مسقط، سلطنة عمان
07–10 ديسمبر/كانون الأول 2015

مداولات
مصايد الأسماك
وتربية الأحياء المائية
صادرة عن
منظمة الأغذية والزراعة

48

نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تقرير المشاورات الإقليمية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر

مسقط، سلطنة عمان
07–10 ديسمبر/كانون الأول 2015

من إعداد

مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (إنفوسمك)

و

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، 2017

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-609407-0

© FAO, 2017

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها الإلكتروني التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org.

إعداد هذه الوثيقة

تمثل هذه الوثيقة التقرير النهائي لاجتماع المشاورات الإقليمية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق بشكل مستدام في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر الذي عقد في مسقط، سلطنة عمان، في الفترة الممتدة من 7 إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2015 وتتضمن هذه الوثيقة سردا موجزا للعروض والمناقشات والتوصيات التي تمخض عنها هذا الاجتماع.

تم إعداد هذه الوثيقة من قبل مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (إنفوسمك) بإسهامات معتبرة من السيدتين Nicole Franz، وLena Westlund، والسيد شريف اطويلب بالإضافة إلى المحاضرين والمشاركين في هذه الورشة.

نظم الاجتماع من طرف وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM).

والجدير بالذكر أن العروض التي تفضل المشاركون بتقديمها قد تم ترتيبها على النحو الذي أدرجت به في الملاحق المرفقة أدناه.

ملخص

في أعقاب اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصائد الأسماك الصغيرة بشكل مستدام في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من قبل لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في يونيو/حزيران 2014، ووفقا للفقرة 6.13 من نفس الوثيقة التي تدعو إلى وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية، عقد بمسقط، سلطنة عمان اجتماع تشاوري إقليمي لمناقشة الأسس الكفيلة بتنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وقد نظمت هذه المشاورات من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM) ومركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية بالمنطقة العربية (إنفوسمك). وقد حضر هذه المشاورات الإقليمية 40 مشاركا من 13 دولة من منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يمثلون الحكومات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني.

وأكدت المشاورات الطوعية على أهمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا كمساهم في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاقتصادية، كما أكدت أيضا على أهمية المبادئ الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق كأداة وركيزة أساسية لدعم تأمين وحوكمة وتنمية واستدامة هذه المصايد باعتبارها تمثل قيما تقليدية وطريقة حياة متجذرة في المجتمعات المحلية مما يتطلب تطوير قطاع المصايد صغيرة النطاق واستدامة موارده وتضافر جهود جميع الفاعلين بهذا القطاع، بما في ذلك التطوير التنظيمي لمكوناته وتعزيز قدراته على جميع المستويات.

وقد شكلت هذه المشاورات فرصة للمشاركين لتبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بدعم مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتحديد المجالات ذات الأولوية في المنطقة، وتسليط الضوء على الفرص المتاحة لتحفيز الفاعلين على استثمارها لتطوير قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وبناء على ذلك، تلتزم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بمواصلة التعاون مع شركائها لدعم هذا النهج بهدف ضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق، ومن ثم تعزيز مساهمة هذا القطاع الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ومكافحة الفقر وإدارة الموارد الطبيعية.

منظمة الأغذية والزراعة. 2017. نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. تقرير المشاورات الإقليمية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. مسقط، سلطنة عمان. *7-10* ديسمبر/كانون أول *2015*. مداولات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. رقم 48. روما، إيطاليا. 116 صفحة.

بيان المحتويات

إعداد هذه الوثيقة iii
ملخص iv
شكر وتقدير vii
اختصارات ومختصرات viii
موجز تنفيذي iv

معلومات أساسية 1

الجلسة الافتتاحية 3

العروض التمهيدية والمناقشات 5

مدخل إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق 5
لمحة عامة عن أهداف الاجتماع التشاوري ونتائجها المتوقعة والوسائل الكفيلة بتنفيذه 6
لمحة عامة عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الشرق الأدنى 6
لمحة عامة عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة شمال أفريقيا 7
مصايد الأسماك صغيرة النطاق بسلطنة عمان 7

العروض المواضيعية 9

البرنامج الاقليمي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM) بخصوص مصايد الأسماك صغيرة النطاق. 9
منظور منظمات المجتمع المدني حول تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق 9
قضايا المساواة بين الجنسين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق 11
تقديم للخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة مصايد الأسماك في سياق الأمن الغذائي 11
تعزيز منظمات الصيادين: تجربة المنصة المغاربية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق 12
تقديم لمبادرة النمو الأزرق – حالة سلطنة عمان 13
الاستراتيجية المغربية «أليوتيس» 14

موجز عن المناقشات 16

جلسات مجموعات العمل 16

ترتيبات مجموعات العمل 16
الجلسة الأولى: الاتفاق على الأولويات 16
الجلسة الثانية: تبادل الخبرات والممارسات الجيدة 17
الجلسة الثالثة: التخطيط لجلسات العمل 17
رفع تقارير عن مجموعات العمل 17
موجز للنتائج المنبثقة عن أشغال مجموعة العمل الأولى 17
موجز للنتائج المنبثقة عن أشغال مجموعة العمل الثانية 18
موجز للنتائج المنبثقة عن أشغال مجموعة العمل الثالثة 19

المناقشات العامة 19

الاستنتاجات والتوصيات والآفاق المستقبلية 21

حوكمة الحيازة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة مواردها (الفصل 5 من الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق) 21

التنمية الاجتماعية وفرص العمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين (الفصول 6 و8 من الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق) 22

سلاسل القيمة، ما بعد الحصاد والتداول (الفصل 7 من الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق) 23

أخطار حدوث الكوارث وتغير المناخ 24

الخطوات الموالية 24

اختتام الاجتماع التشاوري 27

الملحق 1 – قائمة المشاركين 29

الملحق 2 – الكلمات الافتتاحية 37

الملحق 3 – أعضاء مجموعات العمل 43

الملحق 4 – نتائج مجموعات العمل 45

الملحق 5 – جدول أعمال الاجتماع التشاوري 55

الملحق 6 – لمحة عامة عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى 59

الملحق 7 – لمحة عامة عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة شمال أفريقيا 87

شكر وتقدير

ساهمت مجموعة من الفاعلين في إنجاح تنظيم الاجتماع التشاوري الاقليمي بالشرق الأدنى وشمال إفريقيا بخصوص تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين استدامة المصايد صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وبناء على ذلك، فإننا نوجه لجميع المشاركين في تنظيم هذا الاجتماع التشاوري أسمى عبرات الشكر والتقدير لحرصهم على إنجاح هذه التظاهرة ولمساهماتهم القيمة خلال المرحلة التحضيرية للاجتماع التشاوري.

كما لا يفوتنا التنويه بالجهود التي بذلتها وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان، من أجل توفير الدعم المالي لانعقاد هذا الاجتماع، والشكر موصول كذلك لموظفيها لما قدموه من خدمات فنية ولوجستية قبل وأثناء انعقاد هذا الاجتماع. كما نوجه عبارات الشكر إلى الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لمشاركتها الفعالة في هذه التظاهرة.

كما نوجه شكرا خاصا لرؤساء جلسات العمل وجميع المساهمين والمشاركين على مساهمتهم القيمة في هذا الاجتماع وللإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي للولايات المتحدة الامريكية (NOAA) على دعمها المالي.

اختصارات ومختصرات

BGI	مبادرة النمو الأزرق
CCA	التكيف مع تغير المناخ
CCRF	مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد
CIHEAM	المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر المتوسط
COFI	لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
CSO	منظمات المجتمع المدني
DRM	إدارة مخاطر الكوارث
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
GAFD	الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية
GFCM	الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
ICSF	التجمع الدولي لدعم عمال مصايد الأسماك صغيرة النطاق
ILO	منظمة العمل الدولية
INFOSAMAK	مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية بالمنطقة العربية
IPC	لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية
IUU fishing	الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
MAF	وزارة الزراعة والثروة السمكية (سلطنة عمان)
MPAs	المناطق البحرية المحمية
NENA	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
NGOs	منظمات غير حكومية
NOAA	الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي
RECOFI	الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك
RFMOs	المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك
RNE	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الفاو)
RPOA	خطة العمل الإقليمية
SAP	خطة العمل الاستراتيجية
SNE	المكتب شبه الإقليمي لشمال أفريقيا (الفاو)
SSF	مصايد الأسماك صغيرة النطاق
SSF–VG	الخطوط التوجيهية الطوعية لاستدامة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر
TARGET	الإجراءات الموجهة للحد من الفقر وتوليد التحول الاقتصادي
UN	الأمم المتحدة
WFF	المنتدى العالمي لمجتمعات الصيد
WFFP	المنتدى العالمي للمصيد والعاملين في مجال الصيد
WWF	الصندوق العالمي للطبيعة

موجز تنفيذي

تمهيد

عقد الاجتماع التشاوري لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا "نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" بمسقط، سلطنة عمان، في الفترة الممتدة من 07 إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2015. ونظم هذا الاجتماع بالتعاون بين وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان، ومنظمة للأغذية والزراعة للأمم المتحدة للأمم المتحدة (الفاو) والهيئة العامة لمصايد أسماك لمنطـقة البحـــر الأبيـض المتوسط (GFCM). وقد شارك في هذا الاجتماع 40 ممثلا عن دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وهذه الدول هي: الجزائر، مصر، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، السودان وتونس بمن فيهم ممثلو الحكومات ومنظمات مجتمعات الصيادين ومنظمات المجتمع المدني (NGOs) والأكاديميات وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والفاعلين ذوي الصلة بهذا المجال.

ويكمن الهدف الأساسي من هذه المشاورات في الرفع من مستوى الوعي لدى مجتمعات الصيادين بأهمية تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وقد استعرض المشاركون خلال الأيام المخصصة لهذه التظاهرة الوضع الراهن لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة، كما تبادل المشاركون تجارب بلدانهم في هذا المجال من خلال تقديم عروض ونقاشات تهم الوضعية الراهنة لبلدانهم، كما قدموا اقتراحات تهم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في المنطقة، بما في ذلك تحديد الأولويات والتوصيات لاتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا الشأن.

وقد ركز هذا الاجتماع بشكل أساسي على الأهمية البالغة لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق في المنطقة والمتمثلة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ تساهم مصايد الأسماك في توفير سبل العيش والأمن الغذائي والرفع من مستوى الاقتصاديات المحلية والوطنية، فضلا عن الأهمية البالغة للأسماك باعتبارها عنصرا غاية في الأهمية بالنسبة للتغذية خاصة لذوي القدرة الشرائية المحدودة، كما تعتبر مصايد الأسماك صغيرة النطاق المساهم الرئيسي في توفير الأسماك المحلية.

وقد تمت الإشادة بالأهمية القصوى لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر التي تضع في اعتبارها الاحتياجات المحلية لمجتمعات مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق. وقد تمت الاشارة إلى أن هذه المصايد لا تقتصر فقط على توفير سبل العيش وإنما تتعداه لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا الصدد، تم الاعتراف بضرورة اعتماد نهج شامل لإدارة مصايد الأسماك صغيرة النطاق لتطويرها وتنميتها.

إن المرأة وبالرغم من تباين معدل مشاركتها من بلد إلى آخر، تساهم بشكل ملحوظ في مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة، وأساسا في مرحلة ما بعد المعالجة والحصاد والتداول والأنشطة ذات الصلة، فضلا عن الدور الذي تلعبه على مستوى المجتمع والأسرة. ومع ذلك، تظل إسهامات المرأة غير مرئية للعيان في كثير من الأحيان، ومن ثم لا يتم الاعتراف بها بالشكل المطلوب.

وبالرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى تسجيل بعض التطورات المشجعة في المنطقة فيما يتعلق بإعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات التي تهم مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق والاعتراف بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على التركيز المتزايد على تفعيل مشاركة الجهات ذات الصلة في صنع القرارات التي تهم تنمية وإدارة موارد هذه المصايد. وبالرغم من ذلك تظل المجهودات المبذولة في هذا الإطار تواجه مجموعة من التحديات القائمة، مع تسجيل بعض التباين بين الدول، من حيث الهياكل التنظيمية الغير كافية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، وضعف البنية التحتية والخدمات واستغلال المخزونات السمكية بشكل

مفرط والتأثير الملحوظ للطلب مقارنة بالإنتاج لا سيما فيما يتعلق بالصادرات فضلا عن المخاطر المتزايدة للتغير المناخي والكوارث الطبيعية.

وخلال هذا الاجتماع، تم التأكيد أيضا على ضرورة ارتباط تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق والنتائج المنبثقة عن المشاورات الإقليمية بشكل وثيق مع المبادرات الأخرى التي يجري تنفيذها في المنطقة ومكملة لها على المستوى المحلي، وتم الذكر على سبيل المثل لا الحصر مبادرة النمو الأزرق لمنظمة الأغذية والزراعة ونهج النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك فضلا عن توفر إمكانيات كبيرة لدى دول المنطقة لتبادل الخبرات في هذا المجال.

النتائج المنبثقة عن مناقشات مجموعات العمل

نقدم كما يلي المجالات ذات الأولوية المقترحة من قبل فريق العمل بخصوص التخطيط والتنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي:

حوكمة الحيازة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة مواردها (الفصل 5 من الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق)

- **يعتبر قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق محدودا بسبب ضعف الفضاءات المخصصة لهذا النشاط وغياب إطار تنظيمي لحقوق الولوج التفضيلية.** ومن هذا المنطلق، يجدر بدول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تطوير التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والخطط والهياكل المؤسسية بشكل يضمن الاستفادة العادلة من مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة بالنسبة للجنسين على حد سواء. كما ينبغي لها، على الصعيد الإقليمي تبادل الخبرات فيما يتعلق بهذه المصايد لدعم بنيتها التحتية (مثل تجهيز مواقع الإنزال وقرى الصيادين) وذلك بالتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال.
- **لا تتيح معظم الأطر المؤسسية القائمة مشاركة جميع الفاعلين في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق من أجل تحقيق الأسس الكفيلة بالإدارة المستدامة لهذه المصايد.** أما على الصعيد الإقليمي فهناك حاجة إلى منصات تنظيمية للمنتجين وغيرها من الميكانيزمات والهياكل الأخرى لضمان إشراكهم في صنع القرار. لقد بات من الضروري لهذه المنظمات الاستفادة من دورات تدريبية لتنمية قدراتها للتمكن من الإدارة المحكمة لموارد المصايد صغيرة النطاق. أما على المستوى الوطني فمن شأن هذه المنظمات أن تلعب دورا حيويا في دعم تنمية هذه المصايد وتعزيز دور الصيادين والعاملين في هذا المجال، بما في ذلك النساء والجمعيات التي ينضوين ضمن إطارها، كما ينبغي عليها إعادة النظر في الأطر التنظيمية المحلية بما يضمن مشاركة المنظمات ذات الصلة في تحقيق الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.
- **غالبا ما تكون البيانات والمعلومات اللازمة لضمان الإدارة المستدامة للمصايد الصغيرة غير متوفرة بالشكل الكافي**، مما يقتضي تعزيز الوعي لدى جميع الفاعلين في هذا المجال بشأن أهمية البيانات والمعلومات التي يجب توفيرها وتطويرها لتحفيز مكونات القطاع على المستوى المحلي في المساهمة في جمع هذه البيانات بالشكل الكافي. وبناء على ذلك، تم التشديد على ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في جمع ومعالجة وتحليل البيانات والنتائج وتوثيقها وتوزيعها من قبل جميع الفاعلين في هذا المجال، شريطة أن يتم تعيين مؤسسة ذات الصلة على المستوى المحلي لتتكفل بمسؤولية توفير معلومات رسمية عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

التنمية الاجتماعية وفرص العمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين (الفصول 8 + 6 من الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق)

- **إن المكونات الفاعلة في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق، ولاسيما الفئات الضعيفة والمهمشة وخاصة النساء والمهاجرين ليست في أغلب الأحيان منتظمة ضمن هياكل بحيث يتسنى لها المشاركة في استصلاح وسياسات المصايد**، ويتوقع أن يساهم الرفع من مشاركة هذه الفئات في

خلق المزيد من فرص العمل. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري العمل على الاستفادة من الخبرات المحلية القيمة في هذا المجال والسعي لتبادلها مع مختلف الأطراف الفاعلة بهدف دعم الإطار التنظيمي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وعلاوة على ذلك، يتحتم تقييم الأطر التنظيمية وكيفية تنفيذها فيما يتعلق بأدائها والمهام التي تقوم بها لدعم المنظمات.

- **غالبا ما يفتقر الصيادون والعاملون بمصايد الأسماك صغيرة النطاق، ولا سيما النساء والفئات الهشة، إلى الحماية التي يوفرها التأمين الاجتماعي.** وفي هذا السياق، ينبغي توفير إطار تنظيمي من قبل الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق من أجل توفير التوعية والتدريب لهذه الفئة بخصوص فوائد التأمين الاجتماعي ودراسة كيفية تنفيذ الإجراءات الخاصة بتحقيق هذا الغرض، فضلا عن استكشاف آليات التمويل المختلفة للتأمين الاجتماعي في المنطقة وخارجها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا القطاع.
- **تعتبر في الوقت الراهن الشروط الأساسية للسلامة في البحر وغيرها من ظروف العمل اللائقة غير كافية ولاسيما بالنسبة للنساء.** ولهذا الغرض، ينبغي تنظيم ورشة عمل إقليمية حول ظروف العمل المناسبة التي يتحتم توفرها (بما في ذلك السلامة الصحية والمهنية) بإشراك الفاعلين المعنيين كما ينبغي، في نفس السياق، الأخذ بعين الاعتبار لتأثير تغير المناخ على ظروف العمل في مصايد الأسماك. وعلى المستوى الوطني يتوجب وضع اعتماد التشريعات المناسبة كما يتعين على الصيادين والعاملين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق تلقي التدريب الكافي على التقنيات الأمنية الكفيلة بتامين ظروف عمل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والتواصل لتحسين ظروف العمل كما يجب وضع حلول لمعدات السلامة لتكون فعالة بالشكل المناسب وذلك بمشاركة الصيادين.
- **لتمكين مصايد الأسماك صغيرة النطاق من أن تكون محركا للتنمية، فإنه من الضرورة بمكان اعتماد نهج متكاملة، توازن بين التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية.** ومن هذا المنطلق، ينبغي على جميع الدول في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق كإطار لوضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة برقي هذا القطاع. كما يجدر التشديد على تنفيذ البحوث، ولا سيما فيما يهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية، لتساهم في تحسين جميع ظروف مصايد الأسماك صغيرة النطاق والعاملين بها. والأهم من ذلك، يتعين وضع برنامج لرصد قدرات الجهات المعنية بمصايد الأسماك لتقييم التقدم المحرز. وعلى الصعيد الإقليمي، يتحتم تنسيق جدولة التدابير والبحوث العلمية المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك صغيرة النطاق والمخزونات السمكية.
- **غالبا ما يتميز بشكل عام قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق بمحدودية فرص الحصول على التكوين وفرص التطوير المهني، لا سيما بالنسبة للأطفال والنساء.** وبناء على ذلك، ينبغي ترسيخ التوجيهات الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO) والمتعلقة بظروف العمل اللائق من أجل دعم التنمية المهنية بشكل أفضل في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق، ناهيك عن ضرورة ضمان محوالأمية الوظيفية بشكل أساسي.

سلاسل القيمة، ما بعد الحصاد والتداول (الفصل 7 من الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق)

- **تحتاج الجهات الفاعلة بقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق إلى تدعيم قدراتها من أجل الاستفادة بشكل أفضل من منتجات المصيد ومن ثم الرفع من الدخل الناتج عن بيع هذه المنتجات** كما يجب القضاء على تهميشهم وتعزيز ثقتهم في قدراتهم الذاتية. وفي هذا السياق، ينبغي لإدارات مصايد الأسماك على الصعيد المحلي تقديم الدعم لهذه الفئات عبر إنشاء مرافق تسويقية أفضل ولاسيما بعد التجارب الناجحة التي حققتها «قرى الصيد النموذجية». كما تمت الإشارة إلى ضرورة تعزيز القدرات التفاوضية لدى الفاعلين اتجاه الوسطاء العاملين في مجال الصيد، ولا سيما فيما يهم

الصادرات. أما على الصعيد الإقليمي، فثمة حاجة ملحة إلى ضرورة تطوير الآليات الكفيلة بالتنسيق الأمثل بين الحكومات للتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية مع البلدان المستوردة أخذا بعين الاعتبار حاجيات المصايد السمكية صغيرة النطاق. وينبغي أن تكون الدول الأعضاء أكثر تجاوبا مع متطلبات هذه المصايد من خلال سعيها لإحداث تغييرات ملحوظة ضمن مهام وظائف المنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، لتصبح أكثر فعالية.

- **ضرورة الأخذ بعين الاعتبار واستيعاب الروابط بين التجارة (الطلب) والإنتاج** وتجنب التأثيرات السلبية للتجارة الدولية على استغلال موارد مصايد الأسماك صغيرة النطاق والأمن الغذائي المحلي عبر العمل على نشر الوعي لدى الوسطاء والمستهلكين فيما يتعلق بالآثار المترتبة عن الموارد الناجمة عن الطلب. ومن هذا المنطلق، كان من الضروري تشجيع تنويع المنتجات السمكية بمصايد الأسماك صغيرة النطاق فضلا عن تسهيل معرفة الفاعلين فى مصايد الأسماك صغيرة النطاق بالأسواق والمنتجات الجديدة. وينبغي الحد من الاعتماد الحالي للصيادين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق والعاملين في هذا المجال على الوسطاء لتمويل وتوفير العائدات من خلال تزويدهم بالدعم والخدمات اللازمة لتصبح أكثر استقلالية، على سبيل المثال من خلال التعاونيات، وتحسين الأنظمة المتعلقة بهذا المجال وترسيخ مفهوم المنافسة العادلة والشفافية فيما يتعلق بدور الوسطاء.
- **ينبغي تعزيز الهياكل التنظيمية للفاعلين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق على طول سلسلة القيمة لتمكينهم من القوة التفاوضية** مع القطاعات الأخرى للأسواق، وتمكينهم من الحصول على عوائد أفضل من أنشطتهم الإنتاجية. ويتحتم أيضا تقوية قدرات المنظمات الفاعلة في هذا المجال لتعزيز مشاركة الفاعلين في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق في عمليات صنع السياسات والقرارات. ويجدر بالحكومات أيضا تشجيع الفاعلين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق على المشاركة بفعالية في صنع القرار على جميع المستويات شريطة التأكد من أن منظماتهم تسطر وتنفذ قوانين واضحة تحمي حقوقهم.
- **يجب تعزيز الوسائل الكفيلة بتوفر المعلومات التجارية لتسهيل الولوج إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية** كما يجب تفعيل الروابط والشبكات المتخصصة في هذا المجال لتبادل المعلومات بدعم من المؤسسات والمنظمات والهياكل الإقليمية ذات الصلة. وينبغي تطوير نظم المعلومات المتعلقة بتجارة المنتجات السمكية التي من شأنها توفير المعلومات الآنية للأسعار في الأسواق المختلفة المهتمة بمنتجات مصايد الأسماك صغيرة النطاق ويحتاج تنفيذ هذه المتطلبات توفير أرضية ملائمة للاستفادة من التقنيات المستخدمة في هذا المجال.
- **يحتم النقص الحاصل في الشروط والضوابط المناسبة لضمان جودة وأسعار المنتجات السمكية** على الفاعلين في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق تنمية قدراتهم فيما يتعلق بتطوير طرق مناولتهم للأسماك والاستفادة من الفرص التسويقية اعتمادا على الممارسات الدولية الجيدة للرفع من القيمة المضافة لمنتجاتهم. وينبغي، استنادا إلى المعايير الدولية، تحديد متطلبات ومواصفات المنتجات لضمان جودتها على المستوى المحلي.
- **يحتاج قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق إلى مزيد من الاستثمارات** في البنية التحتية والمعدات المناسبة وإنشاء مرافق التسويق وتقديم الدعم المالى فضلا عن تنمية القدرات البشرية والتقنية لإضفاء قيمة مضافة على محاصيل هذا القطاع والحد من خسائر ما بعد الحصاد. وينبغي دعم الفاعلين في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق فيما يتعلق بتحسين جودة المنتج والرفع من قيمته المضافة، ناهيك عن تنمية مستوى وعي الفاعلين اتجاه متطلبات جودة وسلامة المنتج.
- **يجب الأخذ بعين الاعتبار مصايد الأسماك صغيرة النطاق** من منظور توفير الأمن الغذائي والقضاء على الفقر ومن ثم ضرورة إيلاء اهمية قصوى للرفع من القيمة المضافة لمنتجاتها لفائدة مجتمعات الصيد الصغيرة النطاق وتحسين مستوى عيشهم، موازاة مع الحفاظ على متطلبات المستهلكين. كما يتعين على أهداف الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الصادرات، أن تكون مصحوبة بآليات كفيلة بضمان تلبية احتياجات مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

أخطار حدوث الكوارث وتغير المناخ

- **يؤثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية سلبا على مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة** (ارتفاع مستوى سطح البحر، والتغيرات الحاصلة في ملوحة ودرجة حرارة المياه بالإضافة إلى الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية بسبب العواصف والمد الأحمر والتلوث الذي يتسبب فيه الإنسان المتمثل في المواد الكيميائية). وبناء على ذلك، يتحتم إجراء دراسات لفهم وبشكل أفضل التأثير الناجم عن تغير المناخ والكوارث على المستوى الإقليمي وإدراج حاجيات قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق ضمن الاستراتيجيات المسطرة للتكيف مع تغير المناخ المحلي. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز الوسائل والتقنيات الكفيلة بالإحاطة بالتوقعات التي تهم تغير المناخ واتخاذ الاجراءات اللازمة للتخفيف من حدتها والتعامل معها من قبل الفاعلين بهذا المجال بشكل مناسب.

الخطوات الموالية

حدد الاجتماع التشاوري الخطوات الموالية للعمل على تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق على المستوى المحلي والإقليمي:

- يتعين على **جميع المشاركين** تشجيع استغلال النتائج المنبثقة عن هذا الاجتماع لرسم خريطة طريق لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير مصايد الأسماك صغيرة النطاق، استنادا إلى الخطوط التوجيهية لهذه المصايد باعتبارها إطارا مرجعيا عاما.
- يتوجب على **جميع المشاركين** الإلمام بالخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق والاستفادة من النتائج التي تمخض عنها هذا الاجتماع، بما في ذلك:
  - إعلام توزيع الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق على الفاعلين ذوي الصلة؛
  - إعداد ونشر نسخ من الخطوط التوجيهية الطوعية باللغات المحلية بشكل مبسط وتوفيرها عبر الوسائط المتعددة للتواصل؛
  - تنظيم لقاءات إعلامية مع مختلف الفاعلين في هذا الشأن، بما في ذلك الوزارات والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتعاونيات الصيد والاتحادات والنقابات وغيرها من المؤسسات المعنية، للاتفاق على الإجراءات وتوزيع المهام؛ و
  - نشر الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق عبر الشبكات ذات الصلة والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام المحلية والوطنية (على سبيل المثال، الصحف).
- يتعين على **الهيئات والمنظمات الإقليمية** أن تنخرط بشكل فعال في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، على سبيل المثال، عبر:
  - الشبكة الإقليمية لمعاهد البحوث السمكية في بلدان المغرب العربي
  - تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في برنامج عمل الهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك (RECOFI) على سبيل المثال لا الحصر،
  - تعزيز المنصة المغاربية للنهوض بمصايد الأسماك صغيرة النطاق و MEDARNET وغيرها من المنظمات المماثلة.
- ضرورة إدراج **وزارة الزراعة والثروة السمكية** في سلطنة عمان لمعلومات عن الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق ونتائج الاجتماع التشاوري ضمن لجان سنن البحر.
- وفي هذا السياق، تم الإقرار بضرورة توفير التمويل اللازم وتضافر الجهود بين جميع الفاعلين لتحقيق الأهداف المدرجة أعلاه مما يستوجب معه تقييم الإمكانيات المتاحة لإدراجها ضمن الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق والمشاريع القائمة والبرامج المخطط لها. كما تم التركيز على ضرورة إعداد مقترحات لمشاريع جديدة تهدف الى تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لعرضها على شركاء التنمية والجهات المانحة الثنائية والسفارات على المستوى القطري والمنظمات غير الحكومية. وينبغي لإدارات مصايد الأسماك أن تسعى أيضا لتضمين تنفيذ الخطوط التوجيهية

الطوعية في ميزانياتها العادية. وينبغي تشجيع الاستفادة من الدعم المحلي، على سبيل المثال اللجوء إلى الصندوق الزراعي لتنمية الثروة السمكية في سلطنة عمان للحصول على الدعم فضلا عن استثمار الأرباح المحصلة من الضرائب والرسوم الناتجة عن القطاع في تطويره.

- وقد تم التركيز أيضا على ضرورة تشجيع التواصل مع الوزارات والمصالح ذات الصلة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق بهدف تحديد المسؤوليات ضمانا لإدماج الخطوط التوجيهية الطوعية صغيرة النطاق في السياسات والاستراتيجيات والخطط ذات الصلة والشراكات المبرمة بين القطاعين العام والخاص لدعم الخطوط التوجيهية الطوعية. وفضلا عن ذلك، ينبغي استكشاف الفرص المتاحة لتلقي الدعم من الشركات الخاصة في القطاع، على سبيل المثال من خلال الشركات المسئولة اجتماعيا التي تكرس مبادئ المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. وموازاة مع ذلك ينبغي الحصول على الدعم المالي للتكيف مع تغير المناخ وتنفيذ الآليات والوسائل الكفيلة بتفادي مخاطر الكوارث.

وقد دعا هذا الاجتماع:

- دول المنطقة للمشاركة في المؤتمر الإقليمي الذي تنظمه الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط تحت شعار» بناء مستقبل مستدام لمصايد الصيد التقليدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود « في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 مارس/آذار 2016 بالجزائر العاصمة.
- منظمة الأغذية والزراعة إلى حث ممثليات المنظمة بضرورة رفع الوعي محليا بأهمية تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

وفي الختام شكر المشاركون وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط على استضافة وتنظيم هذا الاجتماع.

معلومات أساسية

تلعب مصايد الأسماك صغيرة النطاق دورا مهما في التخفيف من وطأة الفقر وتوفير الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ فضلا عن كونها تشكل حلقة أساسية ضمن سلسلة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تساهم في توفير حياة كريمة للمجتمعات المحلية والمجتمع برمته. ولا يقتصر هذا النوع من الصيد على النشاط الاقتصادي فحسب، وإنما يتعداه ليشكل جزءا لا يتجزأ من ثقافة وهوية وطريقة حياة هذه المجتمعات. وتشير التقديرات الحديثة إلى أن مصايد الأسماك صغيرة النطاق تساهم بأكثر من 46% من الانتاج الإجمالي للأسماك البحرية والداخلية العالمية، وأن حوالي 90% من مجموع 140 مليون شخص المعتمدين بشكل مباشر على المصايد الطبيعية على الصعيد العالمي، يعملون في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق. ولا تشكل مساهمة المرأة في هذا القطاع استثناء نظرا للدور الفعال الذي تضطلع به، ومع ذلك لم تحظ بعد بالاعتراف والاهتمام المناسب.

يحظى تعزيز الصيد الرشيد والمستدام وتربية الأحياء المائية باهتمام خاص ويعتبر ركيزة وهدفا أساسيا ضمن أولويات ومهام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). ولبلوغ هذا الغرض والتمكن من إدارة أفضل للنظام الإيكولوجي لهذا القطاع، تواصل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) جهودها في تنفيذ مبادرة النمو الأزرق باعتباره إطارا مناسبا لكفلاء إدارة الموارد البحرية واستغلالها بشكل مستدام.

إن مبادرة النمو الأزرق متجذرة في مبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لسنة 1995 ووفقا للإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تركز هذه المبادرة على تشجيع الاستغلال المستدام للموارد المائية المتجددة بطريقة مسؤولة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وتهدف هذه المبادرة إلى موازنة الأولويات بين تطور الموارد والمحافظة عليها، وبين مصايد الأسماك الصناعية والحرفية وتربية الأحياء المائية وضمان المنافع العادلة للمجتمعات المحلية والمجتمع برمته. وتنسجم الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر التي اعتمدتها لجنة مصايد الأسماك التابعة للفاو (COFI) خلال سنة 2014 مع هذه الرؤية، لكون هذه الخطوط التوجيهية تمثل أول صك دولي مكرس خصيصا لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

وقد وضعت الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق نتيجة عملية تشاركية شاملة شملت إجراء مشاورات مع أكثر من 000 4 مشارك من أكثر من 120 دولة. وكجزء من هذه العملية ومتابعة للاجتماع التشاوري في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حول ضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية الذي عقد في مسقط سلطنة عمان في الفترة الممتدة مابين 26 و28 مارس/أذار 2012، تم تنظيم الاجتماع التشاوري للشرق الأدنى وشمال أفريقيا "نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر"، وذلك بالتعاون مع كل من وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بمسقط سلطنة عمان في الفترة الممتدة من 7 إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2015.

وقد شارك في هذا الاجتماع 40 ممثلا عن الحكومات والجامعات والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) من 13 بلدا في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ الجزائر، مصر، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، والسودان (قائمة المشاركين – الملحق 1).

وقد تمت رئاسة جلسات هذا الاجتماع على النحو الموالي:

- اليوم الأول: السيد أحمد محمد المزروعي المدير العام لإدارة تنمية الموارد السمكية، وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان.
- اليوم الثاني: السيد عزت فيضي، مستشار بتنمية الثروة السمكية.

- اليوم الثالث: السيد ملولي الإدريسي محمد، استشاري ورئيس قسم الموارد السمكية بالمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري.
- اليوم الرابع: السيدة Nicole Franz والسيدة Lena Westlund، من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

وقد شكل انعقاد الاجتماع التشاوري الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا "نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" فرصة للمشاركين في هذا الاجتماع لتبادل الخبرات في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومناقشة وإيجاد حلول للتحديات التي تواجه الصيادين بهذه المصايد، مع الأخذ بعين الاعتبار الخطوط التوجيهية الطوعية لكونها أداة بالغة الأهمية لتطوير المصايد صغيرة النطاق. وكان الهدف من عقد هذا الاجتماع استيعاب المفاهيم والأسس التي تنبني عليها الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق وتطبيقها لدعم التنمية المستدامة لهذه المصايد في المنطقة. وقد ركز المشاركون خلال هذا الاجتماع على تحديد الأولويات واستكشاف فرص العمل والنهوض بمستوى المصايد صغيرة النطاق على المستويين المحلي والإقليمي، وضمان تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية وتشجيع تنفيذ السياسات والممارسات الهادفة إلى تطوير هذا القطاع بمشاركة من جميع الفاعلين بهذا القطاع.

وبهدف إغناء النقاش بين المشاركين خلال هذا الاجتماع، تم الاستناد إلى تقريرين مفصلين عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لتقديم لمحة عامة عن قطاع هذه المصايد كمنطلق للنقاش. وقد ركز هذين التقريرين على الأوضاع الراهنة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق والإجراءات المقترحة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لهذه المصايد في مختلف البلدان بالمنطقتين. (تقريرين عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا – الملحق 6 و7).

الجلسة الافتتاحية

افتتح الاجتماع التشاوري الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا رسميا من قبل السيد أحمد محمد المزروعي المدير العام لإدارة تنمية الموارد السمكية، وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان نيابة عن سعادة الدكتور فؤاد بن جعفر السجواني، وزير الزراعة والثروة السمكية، لتليها بعد ذلك كلمتي الشكر والامتنان اللتين قدمهما كل من السيد الزين المزمل، ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بسلطنة عمان، والسيد عبد الله سرور، الأمين التنفيذي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (كلمة الجلسة الافتتاحية – الملحق 2).

وقد رحب السيد أحمد محمد المزروعي في مستهل كلمته الافتتاحية بجميع المشاركين بالاجتماع التشاوري، كما تقدم بالشكر الجزيل لمعالي وزير الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان الدكتور فؤاد بن جعفر السجواني على التفضل بعقد هذا الاجتماع تحت رعايته. وأعرب عن شكره وامتنانه للسفراء ونواب الوزراء الذين حضروا حفل الافتتاح، كما توجه أيضا بالشكر الجزيل لممثلية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في سلطنة عمان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والهيئة العامة لمصايد البحر الأبيض المتوسط على التنظيم الممتاز لهذا الاجتماع. وأكد السيد المزروعي على الأهمية التي يكتسيها قطاع الثروة السمكية، بما في ذلك قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق، باعتباره أحد أهم القطاعات الاقتصادية الرائدة الغير نفطية بسلطنة عمان التي تحظى باهتمام بالغ من قبل الحكومة العمانية. وفي ختام كلمته، تمنى السيد أحمد محمد المزروعي لفعاليات هذا الاجتماع التوفيق والنجاح والخروج بتوصيات بناءة تحقق تطلعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق والقائمين عليها.

وخلال كلمته الافتتاحية، رحب بدوره السيد الزين المزمل، ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في سلطنة عمان، بجميع المشاركين وأعرب عن شكره وامتنانه لسلطنة عمان لتفضلها باستضافة هذا الاجتماع والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط على التنظيم الممتاز لهذا الاجتماع مشيدا بالدعم الذي يقدمه مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية بالمنطقة العربية (إنفوسمك) في هذا الإطار. وفي معرض حديثه، أكد السيد محمد المزمل على أن المهمة المسندة إلى المشاركين تكمن في مناقشة السبل الكفيلة بالنهوض بمستوى مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ووضع توصيات عملية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية على المستويين الإقليمي والمحلي. وفي ختام كلمته، تمنى السيد محمد المزمل للمشاركين اجتماعا مثمرا يساهم في تفعيل الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق وأن يكون لها بالغ الأثر والوقع على مستوى تطوير مجتمعات الصيد والرقي بها إلى المستوى المطلوب، وخاصة الفئات الأكثر تعرضا للتهميش الذين يصنفون ضمن المجتمعات الأكثر فقرا وانعداما للأمن الغذائي.

وفي مستهل كلمته الافتتاحية، رحب السيد عبد الله سرور الأمين التنفيذي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بالمشاركين وأعرب عن شكره الجزيل للسلطات العمانية ووزارة الزراعة والثروة السمكية وممثلية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في سلطنة عمان على حفاوة الاستقبال وعلى استضافة هذا الاجتماع، مشيرا إلى المشاركة القيمة للهيئة العامة لمصايد للأسماك البحر الأبيض المتوسط في تنظيم هذا الاجتماع. وشدد السيد سرور على أهمية الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في تشجيع التنمية المستدامة للمصايد صغيرة النطاق، بدعم من مبادرة النمو الأزرق (BGI) الرامية إلى تحقيق أهداف الأمن الغذائي، مؤكدا على الدور البارز الذي تضطلع به الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في عملية تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية التي تتصدر أولويات الهيئة. ومن هذا المنطلق، استجابت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط دعوة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للمشاركة في تنظيم هذا الحدث الهام.

وسلط السيد سرور خلال هذه الكلمة الضوء على الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تلعبه مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، مؤكدا على أهمية هذا القطاع الذي يمثل

أكثر من 80% من أسطول الصيد ويوظف 60% على الأقل من العمال المشاركين مباشرة في أنشطة الصيد مما يستوجب إيلاء هذا القطاع الاعتبار الذي يستحقه. وأشار السيد سرور إلى أهمية المؤتمر الإقليمي الأول حول مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، الذي عقد في مالطا خلال سنة 2013 إذ تم الاتفاق خلال هذا المؤتمر على ضرورة مواصلة العمل للنهوض بالمصايد صغيرة النطاق وتضافر الجهود لوضع استراتيجيات مشتركة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. كما أعلن السيد سرور عن المؤتمر الإقليمي حول بناء مستقبل مستدام لمصايد الصيد التقليدي في منطقة البحر الابيض والبحر الأسود المقرر انعقاده في الجمهورية الجزائرية في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 مارس/آذار 2016 والذي ينظم من قبل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق العالمي للحياة البرية (WWF)، المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر المتوسط (CIHEAM). واختتم السيد سرور كلمته مصرحا بأنه واثق من أن هذا الاجتماع سيحقق أهدافه والنتائج المتوخاة منه متمنيا لجميع المشاركين اجتماعا موفقا.

العروض التمهيدية والمناقشات

تضمن اليوم الأول من الاجتماع التشاوري معلومات أساسية وعروضا تمهيدية للمبادئ التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق بكل من منطقتي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا كمنطلق لإغناء النقاش بين المشاركين مع التركيز على الأهداف المتوخاة من تنفيذ هذه المبادئ. وتتلخص النقاط الرئيسية للعروض والمناقشات في الأجزاء الموالية، وقد ترأس الجلسة الأولى لليوم الأول السيد أحمد محمد المزروعي، المدير العام لتنمية إدارة الموارد السمكية بسلطنة عمان.

مدخل إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق

السيدة *Nicole Franz* (خبيرة في تخطيط المصايد بمنظمة الفاو)

قدمت السيدة Nicole Franz (خبيرة في مصايد الاسماك بمنظمة الفاو) لمحة عامة عن الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة المصايد صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، مؤكدة على كونها أول صك متفق عليه دوليا ومخصص كليا لمصايد الأسماك صغيرة النطاق ويمثل توافقا عالميا في الآراء بخصوص المبادئ والتوجيهات لإدارة وتنمية مصائد الأسماك صغيرة النطاق.

وقد ذكرت السيدة Nicole Franz بأهداف الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق وسلطت الضوء على الأهمية البالغة لهذه المبادئ في توفير الأمن الغذائي والتغذوي، ويحتم تحقيق التنمية العادلة والقضاء على الفقر وضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة على تعزيز مشاركة جميع الفاعلين في تنفيذ هذه التوجيهات والوعي بأهميتها البالغة. ويحتم تحقيق هذه الأهداف تطبيق نهج يرتكز على حقوق الإنسان، بما في ذلك تمكين مكونات مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق رجالا ونساء من المشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرار وتحمل مسؤولية الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد السمكية والتركيز على احتياجات البلدان النامية والفئات الضعيفة والمهمشة.

كما أكدت السيدة Nicole Franz على تضمن الخطوط التوجيهية الطوعية للمصايد صغيرة النطاق لثلاثة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول: تحدد المقدمة مجموعة من أهداف الخطوط التوجيهية الطوعية وطبيعتها والنطاق الذي تندرج ضمنه وعلاقاتها بالصكوك الدولية الأخرى. وتتضمن هذه الأهداف مجموعة من القيم التي تتمثل في عدم التمييز واحترام الثقافات والجدوى الاجتماعية والاقتصادية والمساواة والإنصاف بين الجنسين والعدالة والتكافؤ والشفافية علاوة على سيادة القانون والتشاور والمشاركة والمساءلة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى مجموعة من المقاربات الشاملة والمتكاملة والمسؤولية الاجتماعية ذات الجدوى التنموية.

الجزء الثاني: يتضمن هذا الجزء بعنوان الصيد الرشيد والتنمية المستدامة، الذي يشكل صلب موضوع الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، مجموعة من الفصول تتناول:

- الاستغلال المستدام للموارد والإشراف وضمان الحق في الموارد السمكية والأراضي وإمكانية استفادة مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق من الموارد المتاحة.
- البعد التنموي والاجتماعي لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في تعزيز سبل العيش (مثل الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، وتحقيق المساواة والعدل) والرفع من مستوى العمالة والدخل وتوفير ظروف عمل عادلة وكريمة.
- أنشطة ما بعد الحصاد والتجارة واستعراض سلسلة القيمة بأكملها.
- أهمية المساواة بين الجنسين والحاجة إلى تكريس هذا المفهوم.
- تعرض مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق لمخاطر الكوارث وتغير المناخ.

الجزء الثالث: يهدف هذا الجزء إلى ضمان توفير بيئة مواتية لدعم تنفيذ قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق، إذ لا يمكن تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بمعزل عن العناصر الأخرى المكملة التي تستوجب توفر جميع المقومات في سياق سياسي ومؤسسي أوسع. ومن هذا المنطلق، تدعوالخطوط التوجيهية الطوعية الى تحقيق تكامل أفضل للقطاع ضمن عمليات تنمية وسياسات واستراتيجيات وخطط أوسع وأشمل.

ويتطلب النهوض بهذا القطاع العمل على تطوير التنسيق المؤسسي بين جميع الفاعلين وتشجيع التعاون على مختلف المستويات لضمان ترابط وانسجام السياسات القائمة بهذا الخصوص. وفي هذا السياق، يتم تشجيع منظمات الصيادين والعاملين في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق على التعاون فيما بينها لتسهيل مشاركتهم في عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات، كما يتطرق هذا الجزء إلى أهمية توفر المعلومات والبيانات وإجراء البحوث وتنمية القدرات الكفيلة بالنهوض بمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

وقد تم اختتام العرض بتحديد الخطوات الموالية للقيام بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ومن المقرر الإعلان عن نتائج هذه المشاورات الإقليمية لتنضاف إلى غيرها من الأنشطة التي سيتم تنظيمها في هذا الإطار على المستوى الدولي، بما في ذلك التقارير المرحلية التي تتضمن التقدم المحرز إلى حد الآن في هذا المجال من قبل لجنة مصايد الأسماك التابعة للفاو (COFI).

لمحة عامة عن أهداف الاجتماع التشاوري ونتائجها المتوقعة والوسائل الكفيلة بتنفيذها

السيدة *Lena Westlund* (مستشارة بمنظمة الفاو)

قامت السيدة Lena Westlund (مستشارة بمنظمة الفاو) بتقديم لمحة عامة عن أهداف الاجتماع التشاوري والنتائج المنبثقة عنه وطريقة تنفيذها والمتمثلة في رفع الوعي وتيسير فهم وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة، بما في ذلك سياق تنفيذ العمليات الإقليمية الجارية بخصوص هذه المبادئ. وفي هذا الإطار تم التأكيد على ضرورة ترسيخ مفهوم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية على المستوى المحلي والإقليمي، شريطة أن يكون على صلة وثيقة بالسياسات والاستراتيجيات الإقليمية والدولية.

ثم تطرقت بعد ذلك السيدة Lena Westlund للإطار العام للاجتماع التشاوري الذي يتضمن مجموعة من العروض والمناقشات العامة موازاة مع العمل الجماعي لمجموعات العمل. كما قدمت شرحا تفصيليا للترتيبات والنتائج المتوقعة من جلسات العمل التي تهدف إلى الخوض في مناقشة متسلسلة لتحديد الأولويات والإمكانيات المتاحة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة. وأكدت على أن مكونات مجموعات العمل ستظل بالشكل الذي هي عليه طيلة جلسات العمل الثلاث لضمان استمراريتها طوال المناقشات. وتتلخص مهام ونتائج مناقشات مجموعة العمل في الأجزاء الموالية.

لمحة عامة عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الشرق الأدنى

السيد عزت حسن فيضي (مستشار في مجال تنمية مصايد الأسماك)

قدم السيد عزت فيضي مستشار في مجال تنمية مصايد الأسماك، الوضع والإطار العام للمصايد صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى. وقد شمل هذا العرض 16 دولة بالمنطقة، وتمثلت في البحرين، مصر، إريتريا، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن. (أنظر التقرير المعتمد لتقديم العرض في الملحق 6).

وفي مستهل عرضه، سلط السيد حسن عزت فيضي الضوء على دور مصائد الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، كما قدم لمحة عامة عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في كل بلد على حدة. كما جاء بمجموعة من المقترحات والتوصيات الكفيلة بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق. وأبرز

السيد حسن عزت فيضي أن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منطقة الشرق الأدنى تتشكل أساسا من مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق، وتتميز بإمكانيات نموعالية وبالرغم من ذلك تواجه مجموعة من العراقيل.

ومع ذلك، تكمن المشكلة الرئيسية بالنسبة لمعظم أسر ومجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق في مستواها المعيشي المنخفض وحدة الفقر بالرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية لتطوير مصايد الأسماك العالمية والعمل على نموالدخل القومي. ووقد تم التركيز أيضا على الدور الفعال والمشاركة المهمة للمرأة في أنشطة ما بعد الحصاد، إذ يعتمد العديد من النساء بشكل كبير على مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتشكل مصدر رزق لهن ولأسرهن، ومع ذلك تظل مساهمة المرأة في هذا المجال في كثير من الأحيان غير معترف بها بالشكل المطلوب. ومن ضمن التحديات الرئيسية التي تواجه مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى ارتفاع منسوب مياه البحار الذي يهدد الأراضي الساحلية على طول شبه الجزيرة العربية ودلتا النيل حيث تتواجد معظم مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة.

كما تم التأكيد على أن دول الشرق الأدنى تعتبر من المستوردين الرئيسيين للمواد الغذائية، بما في ذلك المنتجات البحرية، ومن شأن تنمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق المساهمة في الحد من الواردات الغذائية لسد حاجيات السكان المتنامية. واختتم السيد فيضي عرضه مؤكدا على ضرورة إيلاء هذا القطاع الاهتمام الذي يستحقه، مؤكدا على أن استتباب الاستقرار والأمن شرطان أساسيان لتنمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة.

لمحة عامة عن مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق في منطقة شمال أفريقيا

السيد الملولي الادريسي محمد (مستشار)

قدم السيد الملولي الإدريسي محمد، رئيس قسم الموارد السمكية بالمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري (INRH) بالمملكة المغربية، لمحة عامة عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في دول شمال أفريقيا، والمتمثلة في كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا و المغرب وتونس في علاقتها بتنفيذ المبادئ الطوعية بمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق. وقد قام السيد الملولي محمد بتسليط الضوء على المساهمة الاجتماعية والاقتصادية لهذه المصايد التي تكتسب أهمية متزايدة مبرزا تنظيم الصيادين في إطار جمعيات وتعاونيات على نحومتزايد مشيرا إلى أن مستوى التكامل بين هذه المنظمات في عملية صنع القرار قد بدأ يكتسي أهمية متزايدة.

وفي معرض حديثه، أوضح السيد الملولي الإدريسي محمد اعتماد معظم البلدان المغاربية لمنهج تطوير قطاع مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق من خلال تنفيذ استراتيجيات التنمية على المدى المتوسط. وتشمل هذه الاستراتيجيات تطوير البنية التحتية وبناء القدرات وتطوير المنتجات السمكية وتحديث السفن. وقد أكد السيد الملولي على أن مشاركة المرأة في قطاع مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق تظل محدودة إلى حد ما، وأن استراتيجيات التنمية تسعى إلى تحسين مستوى اندماجها في عملية الإنتاج وأنشطة ما بعد الحصاد. واختتم السيد الملولي عرضه بالإشادة الأهمية الخطوط التوجيهية الطوعية في ضمان مستقبل مستدام لهذا القطاع، مؤكدا على أن هذه الخطوط التوجيهية تعتبر فرصة قيمة لتكثيف جهود جميع الأطراف المعنية في هذا القطاع لتفعيل استراتيجيات التنمية المستدامة لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق في شمال أفريقيا. (التقرير المعتمـد لتقديم العرض، متاح بالملحق 7).

مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق بسلطنة عمان

السيد أحمد محمد المزروعي (وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان)

قدم السيد أحمد المزروعي، المدير العام لإدارة تنمية الموارد السمكية بسلطنة عمان، لمحة عامة عن الوضع الراهن لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في عمان مؤكدا على أهمية مساهمة هذا النشاط باعتباره يشكل حصة أساسية في قطاع مصايد الأسماك إلى حد كبير علاوة على مساهمته في إنتاج الأسماك المحلية.

وتساهم مصايد الأسماك صغيرة النطاق إلى حد كبير في تزويد السوق المحلي والعمل على تحقيق الأمن الغذائي المحلي. كما قدم وصفا لخصائص مصايد الأسماك صغيرة النطاق في ما يتعلق بهياكلها ومكوناتها، مشددا على أن إدارة مصايد الأسماك صغيرة النطاق واستدامة مواردها يشكل أحد المحاور الرئيسية للخطة الخماسيــة قيـد التنفيذ للفترات (2011–2015) و(2015–2020).

وشدد السيد المزروعي على أهمية الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسمــاك صغـيرة النطــاق في سلطنة عمان من حيث تحديد نقاط القوة والفرص المتاحة. وقد قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان بتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع في هذا السياق وهى المشاريع التى اهتمت بتطوير قدرات صغار الصيادين في سلطنة عمان من أجل رفع كفاءتهم في العمل للرفع من وتيرة إنتاجهم وتشجيع مستقبل هذه المهنة التي تكتسي صبغة تقليدية.

العروض المواضيعية

أحيطت المناقشات العامة ومجموعات العمل بعدد من العروض همت قضايا محددة تلخصت فيما يلي:

البرنامج الاقليمي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بخصوص مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

السيد عبد الله سرور الأمين التنفيذي *(GFCM)*

قدم السيد عبد الله سرور، الأمين التنفيذي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، البرنامج الإقليمي الأول حول مصايد الأسماك صغيرة النطاق بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود الذي اعتمد مؤخرا خلال الدورة الثامنة والتلاثون لهذه الهيئة. ويندرج اعتماد هذا البرنامج في إطار دعم وتطوير مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود مما يساهم في دعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مبادرة النمو الأزرق (BGI).

وقد أكد السيد سرور في معرض حديثه على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة وضرورة تحقيق التنمية المستدامة لهذه المصايد من خلال برنامج إقليمي، ليقدم بعد ذلك لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي للهيئة العامة فيما يتعلق بحفظ وتنمية الموارد المائية.

وفي هذا الصدد، أكد السيد سرور على الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الهيئة العامة في المنطقة من خلال تقديم حلول وإنجازات عملية تسهم في إبراز دور الجهات الفاعلة في تنمية المصايد صغيرة النطاق ورفع الوعي بالأهمية الكبيرة التي تكتسيها هذه المصايد. وأكد أن الهيئة توجه أهداف واستراتيجيات برنامجها نحوتطوير نهج حوكمة وإدارة المصايد صغيرة النطاق، وعلى وجه الخصوص الإدارة المشتركة وتبادل المعلومات والبيانات التي يمكن أن تعزز من استدامة هذه المصائد. وشدد السيد عبد الله سرور على أن تطوير مصايد الأسماك صغيرة النطاق يحتاج الى التزام قوي من قبل الفاعلين المعنيين بهدف تكثيف التعاون في هذا المجال على جميع المستويات من خلال المشاركة الفعالة في تنفيذ البرامج الإقليمية للهيئة على ضوء الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق. كما أكد على أنه لا يمكن أن يتحقق التقدم المنشود في هذا الإطار والإنتاج المتوقع إلا من خلال التعاون الفعال ومشاركة جميع الأطراف المعنية في المخططات الموجهة للنهوض بهذا القطاع.

منظور منظمات المجتمع المدني حول تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق

السيد ياسين اسكندراني، المنصة المغاربية لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق

قدم السيد ياسين اسكندراني، الأمين العام للمنصة المغاربية لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق، وجهات نظر منظمات المجتمع المدني بخصوص تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية الخاصة بمصايد الأسماك الحرفية المستدامة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، كما سلط الضوء على المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني من خلال تبادل الاهتمامات والآراء والاحتياجات المتعلقة بتطوير مصايد الأسماك المستدامة صغيرة النطاق في المنطقة.

وأكد السيد ياسين اسكندراني على أن المنتدى العالمي للصيادين والعاملين بمجال صيد الأسماك (WFF)، والمنتدى العالمي لمجتمعات الصيد (WFF) ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية (IPC) والتجمع الدولي لدعم عمال الصيد (ICSF) تعمل على التنسيق فيما بينها لتشجيع مشاركة وإشراك منظمات المجتمع المدني

في عملية تطوير وتنمية الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق. وفي هذا السياق، سلط الضوء على الدور البارز الذي تضطلع به المنصة المغاربية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة شمال أفريقيا من خلال دعم وتطوير استدامة هذه المصايد.

وقد ساهم التنسيق بين مختلف منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في رفع مستوى الوعي بأهمية عملية تطوير مصايد الأسماك صغيرة النطاق، وتمكين مجتمعات الصيد من المشاركة الفعلية في تطوير مضمون الخطوط التوجيهية الطوعية لهذه المصايد والعمل على خلق وتعزيز الحوار والتواصل بين مختلف الجهات الفاعلة. ومن شأن عملية التنسيق هذه المساهمة في عدد من الإجراءات التي تشجع على تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، بما في ذلك إدراج الخطوط التوجيهية ضمن السياسات والقوانين واللوائح والاتفاقيات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في رصد عملية تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية ووضع خطط عمل على الصعيد المحلي لمصايد الأسماك صغيرة النطاق اعتمادا على الخطوط التوجيهية الطوعية مع تحديد خط معين في الميزانية.

تقديم موجز للعروض ومناقشات اليوم الأول

السيدة *Lena Westlund* (استشارية بمنظمة الفاو)

يوضح الموجز الموالي النتائج الرئيسية التي تمخضت عنها عروض ومناقشات اليوم الأول:

- أهمية الأسماك والخطوط التوجيهية الطوعية في المنطقة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (لاسيما بالنسبة للفئات ذات القدرة الشرائية الضعيفة)، آخذة بعين الاعتبار أن العديد من البلدان مستوردة للأسماك.
- أهمية الخطوط التوجيهية الطوعية بالنسبة للعمالة والاقتصاديات الوطنية والمحلية.
- لا تقتصر الخطوط التوجيهية الطوعية على مصايد الأسماك فحسب، وانما تتعداها لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- تقتصر مشاركة المرأة في مصايد الأسماك بشكل رئيسي على الأنشطة الموازية للصيد.
- وقد وضعت استراتيجيات / سياسات قيد التطوير في المنطقة من شأنها توفير فرص هامة للاستغلال الأمثل للمبادئ التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق كأداة للتغيير.
- الاعتراف المتزايد بضرورة مشاركة الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق في عمليات صنع القرار والتخطيط في المنطقة.
- مضاعفة الجهود فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.
- دعم النساء الفاعلات في مصايد الأسماك صغيرة النطاق من خلال دعم أنشطة ما بعد المصيد.

بعض التحديات والآفاق المنبثقة عن العروض والمناقشات

- ضرورة تعزيز المؤسسات والمنظمات ذات الصلة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة.
- المنافسة من قبل القطاعات الأخرى، بما في ذلك قطاع تربية الأحياء المائية، والتي تشكل تهديدا لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.
- تغير المناخ له تأثير ملحوظ على مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة.
- الحاجة إلى بيئة يسودها الأمن والاستقرار.

قضايا المساواة بين الجنسين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق

السيدة ندوة منت المختار النش رئيسة جمعية (موريتانيا *2000*)

قدمت السيدة ندوة منت المختار النش عرضا حول قضايا المساواة بين الجنسين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وأشادت بالدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في هدا القطاع على طول سلسلة التزويد، وبالتحديد القطاع الفرعي لما بعد الحصاد بما في ذلك تجهيز الأسماك وتسويقها. وأكدت في معرض حديثها أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها المرأة في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق لا تحظى المرأة بالاعتراف المناسب في كثير من الأحيان على النقيض من نظيرها الرجل الذي يتصدر الواجهة في هذا المجال.

وفي هذا السياق، ذكرت السيدة ندوة أنه في الوقت الذي يتوجه فيه الرجال لممارسة نشاط الصيد، تتكفل المرأة بمسؤولية صيانة معدات الصيد موازاة مع التزامها بالقيام بالأشغال المنزلية، علاوة على انخراطها في بناء النسيج الاجتماعي والثقافي لمجتمعاتهن وبالرغم من ذلك يظل أجر المرأة مقابل الخدمات التي تسديها هزيلا إن لم يكن في أغلب الحالات منعدما.

وصرحت بأنه عادة ما تعاني المرأة العاملة بقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق من نقص في المرافق الأساسية بما في ذلك الأسواق ومراكز الإنزال علاوة على عدم تمكنها من فرص الحصول على قروض لتأمين قوت يومها والتمكن من مواجهة المنافسة المتزايدة. وتتعرض المرأة لمجموعة من المشاكل الصحية على سبيل المثال لا الحصر الآثار المترتبة عن عمليات تدخين الأسماك، فضلا عن الحرارة والحمولة المفرطتين. وفي المقابل، لا يتم غالبا الاعتراف بالدور الحيوي الذي تقوم به المرأة العاملة في مصائد الأسماك صغيرة النطاق علاوة على عدم تمتعها بالحماية والضمان الاجتماعي. وقد ركزت السيدة ندوة منت المختار النش على أنه بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار، لا يزال تمثيل المرأة ضعيفا في المؤسسات وفي عمليات صنع القرار داخل الأسرة والمجتمع وإدارة مصائد الأسماك صغيرة النطاق كما أن مجتمعاتهن المحلية تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية المتمثلة في التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي.

وفي ختام عرضها، استعرضت السيدة ندوة منت المختار النش بعض الحلول الكفيلة بالرفع من مستوى المساواة بين الجنسين والإنصاف في سلسلة القيمة وتمكين مشاركة المرأة في صنع القرار وإبراز أدائها من خلال خلق سبل التواصل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وفيما يلي مضمون هذه الحلول:

- العمل على إبراز دور المرأة بالشكل الذي يليق بالمجهودات التي تبذلها على جميع المستويات بما فيها الإقليمية والدولية.
- إنشاء منصات لتبادل الخبرات وتطوير المكاسب.
- تعزيز مهارات الدعم.
- بناء القدرات على المستوى التنظيمي والمالي والتقني.

تقديم للخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة مصايد الأسماك في سياق الأمن الغذائي

السيدة *Nicole Franz* (خبيرة في تخطيط المصايد بمنظمة الفاو)

قدمت السيدة Nicole Franz وصفا للخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة مصايد الأسماك في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر مبرزة دور هذه المبادئ في ضمان تعزيز الحيازة العادلة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق باعتبارها وسيلة للقضاء على الجوع والفقر وركيزة أساسية لدعم التنمية المستدامة لهذه المصايد والحفاظ على البيئة. وقد ذكرت في هذا الإطار باعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية رسميا من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال سنة 2012، كما أشادت بأهمية أهداف هذه المبادئ وقدمت شرحا مفصلا للنهج القائمة على حقوق الانسان والخطوط التوجيهية التي تستند عليها الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

وأشارت في معرض حديثها إلى اعتماد الفصل الخامس من الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق إلى حد كبير على الخطوط التوجيهية في إطار صك دولي يؤمن إجماعا الخطوط التوجيهية للمصايد صغيرة النطاق. ويسعى هذا الصك إلى تنفيذ نهج شاملة تقوم على إدارة حقوق الإنسان وحيازة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

وقد أكدت السيدة Nicole Franz على أن الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق لا تهم الصيادين فحسب، بل تشمل العاملين بهذا القطاع وكافة مكونات مجتمعات المصايد البحرية والداخلية. واختتمت كلمتها بالتشديد على أهمية دور تنظيم العاملين بمصايد الاسماك صغيرة النطاق ومساءلة الحكومات وضرورة خلق منصات متعددة لمختلف الفاعلين في هذا المجال لضمان التنفيذ الأمثل للصكوك على سبيل المثال الحيازة والخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

تعزيز منظمات الصيادين: تجربة المنصة المغاربية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق

السيد البشير شابو محمد بشير(رئيس المنصة المغاربية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق)

وصف السيد شابو محمد بشير، رئيس المنصة المغاربية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق الإطار العام لهذه المنصة التي أنشئت بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بهدف تعزيز قدرات مصايد الأسماك صغيرة النطاق مستعرضا بذلك أهداف إنشاء هذه المنصة المتمثلة في خلق إطار موحد للمهنيين في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق في بلدان المغرب العربي، علاوة على خلق شراكة اقتصادية في نطاق الصيد المستدام والعمل على تطوير آليات صنع قرار مشترك.

وشدد رئيس المنصة المغاربية السيد شابو محمد بشير على الدور الأساسي الذي تلعبه منصة المغرب العربي للصيد الحرفي في إبراز دور المصايدصغيرة النطاق، فضلا عن تمثيل الصيادين والدفاع عن حقوق مجتمعاتهم مع التركيز بشكل خاص على تمكين المرأة من حقوقها وقضايا النوع الاجتماعي في تخطيط السياسات والتنمية المستدامة وفقا للمبادئ التوجيهية الطوعية الخاصة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

وقد أكد السيد البشير في معرض حديثه على النجاح الذي حققته تجربة المنصة المغاربية المتمثل في تمكين أعضائها من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي تهم أنشطتهم ودعا إلى المزيد من بذل الجهود بهدف التنسيق بين جميع المنظمات للنهوض بهذه المصايد، مشيدا بالمكاسب التي حظي بها الصيادون في إطار هذه المنصة إلى حد الآن ولا سيما فيما يتعلق بالتغطية الصحية والضمان الاجتماعي وإعادة تأهيل قرى الصيادين.

واختتم كلمته مؤكدا على أن ضمان تنفيذ الخطوط التوجيهية يستوجب تضافر جهود جميع الفاعلين بهذه المنصة مما من شأنه أن يضفي قيمة مضافة على مصايد الأسماك صغيرة النطاق ويساهم بشكل ملحوظ في استدامة وتنمية هذه المصايد في منطقة المغرب العربي.

تقديم لمبادرة النمو الأزرق – حالة سلطنة عمان

السيد عبد السلام فحفوحي (خبير في تنمية مصايد الأسماك)

قدم السيد عبد السلام فحفوحي، خبير التنمية السمكية بالمديرية العامة لتنمية الموارد السمكية، بوزارة الثروة السمكية بسلطنة عمان عرضا بخصوص تنفيذ مبادرة النمو الأزرق (BGI). وقد استهل عرضه بلمحة شاملة عن الإطار العام لهذه المبادرة باعتبارها مبادرة عالمية انشئت من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وتم اطلاقها خلال سنة 2012. وتهدف هذه المبادرة إلى الحفاظ على المحيطات والمسطحات المائية من التهديدات المتنامية التي تشكل خطرا بالغا يتمثل في التلوث والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والتغيرات المناخية.

وخلال هذا العرض، سلط السيد فحفوحي الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه مبادرة النمو الأزرق (BGI) في استدامة الموارد البحرية وحمايتها والحفاظ على التنوع البيولوجي للبيئة البحرية. وقد ركز على حالة

سلطنة عمان مشيدا بالدول الثمانية التي لها تجارب رائدة في هذا المجال والمتمثلة في الجزائر وموريتانيا والمغرب ومصر والكويت والإمارات العربية المتحدة وإيران.

وقد أكد في هذا السياق السيد فحفوحي على دور قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في توفير العديد من فرص العمل للعمانيين وتحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في الناتج المحلي والرفع من وتيرة الصادرات. كما أشاد بأنه بفضل مبادرة النمو الأزرق (BGI) تكتسب مصايد الأسماك صغيرة النطاق أداء اقتصاديا مهما في سلطنة عمان وتتلقى مزيدا من الاهتمام والدعم لاستدامة مواردها.

الاستراتيجية المغربية «أليوتيس»

السيد محمد صوبري، (مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية البحرية)

أبرز السيد محمد صوبرى، مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية البحرية بوزارة الفلاحة والصيد البحري بالمملكة المغربية، أهمية وأهداف الاستراتيجية المغربية «أليوتيس» في تطوير وتحديث مختلف القطاعات ذات الصلة بصناعة صيد الأسماك وتحسين قدرتها على الرفع من أدائها وتنافسيتها.

وتتضمن هذه الاستراتيجية الشاملة تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحسين ظروف العمل بالنسبة لجميع الشرائح المكونة لقطاع الصيد البحري بالمغرب، بما في ذلك مصايد الأسماك صغيرة النطاق عبر تحديث ظروف عمل الأطراف المعنية بقطاع الصيد البحري بما في ذلك وسائل صيد وتخزين وتسويق الأسماك. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تساهم بشكل ملحوظ في الرفع من جودة المصيد وتطوير سلسلة القيمة وتسهيل ولوج الصيادين إلى الأسواق المحلية وأسواق التصدير فضلا عن تحسين دخلهم.

وفي هذا السياق، صرح السيد صوبري أن تطوير المصايد صغيرة النطاق في إطار هذه الاستراتيجية يتضمن توفير المرافق مثل قرى الصيد وتجهيز مواقع الإنزال والاستفادة من الحماية الاجتماعية وتشجيع تنظيم الصيادين في إطار جمعيات ومؤسسات تدافع عن حقوقهم، وإدماج النساء ضمن منظومة إعادة تأهيل هذا القطاع الواعد فضلا عن تكثيف برامج محوالأمية الهادفة الى الرفع من وعي مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق بجميع مكوناتها.

موجز عن المناقشات

أفاد المشاركون عقب تقديم العروض بمجموعة من التعليقات مكنتهم من تبادل وجهات النظر والآراء. وجاءت المحاور الرئيسية موضوع النقاش على النحو التالي:

بالرغم من تنسيق الجهود من قبل الحكومات ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وباقي الشركاء في التنمية، لاتزال مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تواجه مجموعة من التحديات والعقبات التي تمثل قاسما مشتركا بين المنطقتين. وخلال المناقشات التي دارت بين المشاركين، تم التأكيد على ضرورة اتباع مجموعة من الخطوات من شأنها النهوض بقطاع مصايد الأسماك الحرفية في شمال أفريقيا والشرق الأدنى ليرقى إلى المستوى المطلوب ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير مصادر الدخل للأطراف المعنية بهذه المصايد. ووفقا لذلك، ركزت المناقشات على القضايا والتحديات التي تواجه القطاع ورصد الإمكانيات والفرص المتاحة للنمو والاستدامة.

ومن هذا المنطلق، أجمع المشاركون على مساهمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشكل ملحوظ في إنتاج المصايد الطبيعية على الصعيد العالمي مع التأكيد على مرور المنطقة بمرحلة انتقالية. وقد تم تحديد مجموعة من القضايا والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي للغالبية العظمى من صغار الصيادين ومجتمعاتهم.

- توفير معلومات آنية وموثوقة ودقيقة حول الأبعاد المختلفة لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق، باعتبارها تشكل عنصرا حيويا لرسم وتنفيذ السياسات التنموية؛
- إصدار التشريعات واعتماد آليات الحوكمة الرشيدة؛
- تطوير البنية التحتية الأساسية وتنمية القدرات؛
- تمكين المرأة من حقوقها والمساواة بين الجنسين.

وقد ركز المشاركون من خلال هذه المناقشات على التحديات المذكورة أعلاه داعين إلى ضرورة اتخاذ إجراءات ملحة وعاجلة بهذا الخصوص لمعالجة القضايا ذات الصلة، مؤكدين على أن التخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص عمل للعمالة وتحقيق الأمن الغذائي وتوليد الدخل عناصر رئيسية لتحقيق استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وسلطت المناقشات أيضا على ضرورة العمل الجماعي التشاركي أخذا بعين الاعتبار الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد المحلي، فضلا عن المجهودات المبذولة في إطار مبادرة النمو الأزرق (BGI) ومدى إمكانيتها في النهوض بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة من خلال ضمان مساهمة فعالة ومعترف بها من قبل الصيادين والأطراف المعنية بهذا المجال وتعديل تشريعاته وإيلائه الأهمية والأولوية التي يستحقها.

وأكد المشاركون على أن الإصلاح لا ينبغي أن يتم دون تعزيز الجهود المبذولة في مجال تطوير المرافق الأساسية للمصايد وتمكين المرأة من حقوقها في هذا المجال والأخذ بعين الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي في سياسات التنمية والتخطيط علاوة على تطوير تقنيات التجهيز والصيانة والتسويق والآليات والمعدات وتكوين الصيادين من أجل ضمان مردوديتهم، ولا سيما فيما يتعلق بتلقينهم التقنيات التسويقية الكفيلة بمساعدتهم على الحد من استغلالهم من قبل الوسطاء، فضلا عن إشراكهم في عملية صنع القرار وفقا للمبادئ التوجيهية الطوعية الخاصة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

وبخصوص الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الصلة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق، سلط المشاركون الضوء على أهمية هذه المصايد في المنطقة لدورها البارز في توفير سبل العيش والأمن الغذائي، وتدعيم الاقتصاديات المحلية والإقليمية، علاوة على تأمينها للأسماك لأهميتها الغذائية الكبيرة وخاصة بالنسبة للفئات ذوي القدرة الشرائية المحدودة وكونها المساهم الرئيسي في تزويد الأسماك المحلية.

وفي هذا السياق، أكد المشاركون على شمولية الخطوط التوجيهية الطوعية وضرورة اتباع مقاربة شاملة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق وتنميتها والعمل على تطوير حوكمتها المسؤولة، كما أولى المشاركون عناية خاصة بدور المرأة في إطار مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق وعيا بالدور المهم الذي تلعبه المرأة في هذا المجال ولاسيما في مرحلة ما بعد المصيد وعملية التداول وما إلى ذلك من الأنشطة الفرعية للصيد. وفي هذا السياق، ذكر المشاركون بتباين معدل مشاركة المرأة من بلد إلى آخر موازاة مع المهام التي تقوم بها في المجتمع والأسرة، وبالرغم من ذلك لم يعترف بعد بالمجهودات التي تبذلها المرأة في هذا الإطار بالشكل المناسب.

جلسات مجموعات العمل

ترتيبات مجموعات العمل

قدمت السيدة Lena Westlund (استشارية بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، شرحا مفصلا لاختصاصات مجموعات العمل. وكان الهدف الأساسي من تشكيل هذه المجموعات تجميع الخبرات والسياسات والممارسات الجيدة المطبقة في المنطقة بهدف الاستفادة منها وتسخيرها للنهوض بقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وبناء على ذلك، عملت مجموعات العمل على تقديم الملاحظات والاقتراحات التي من شأنها تحديد الفرص المتاحة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة.

وقد تم عقد جلسات العمل لمناقشة سلسلة من الموضوعات الكفيلة بالمساهمة في تطوير خطط عمل محلية وإقليمية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية الخاصة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق وتم الإجماع على أن تظل مجموعات العمل بالشكل الذي كانت عليه منذ البداية طوال الجلسات الثلاث ضمانا لاستمرارية المناقشات.

وقد تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل حسب لغة التواصل (الإنجليزية والعربية) بهدف تسهيل عملية التفاعل بينهم، لتتطرق بعد ذلك كل مجموعة على حدة إلى مختلف المجالات المواضيعية من الجزء الثاني من الخطوط التوجيهية الطوعية الخاصة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق، ومناقشة قضايا محددة في سياقها المحلي وكذا دراسة إمكانيات تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية الخاصة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق لتطبيقها على أرض الواقع (أنظر الجدول بالملحق 3).

المجموعة الأولى: حوكمة الحيازة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة الموارد (الفصل الخامس من الخطوط التوجيهية الطوعية).

المجموعة الثانية: التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين (الفصلين 6 و8 من الخطوط التوجيهية).

المجموعة الثالثة: سلاسل القيمة ومرحلة ما بعد الحصاد والتجارة (الفصل 7 من الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الاسماك صغيرة النطاق).

تم التأكيد في هذا السياق على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وتأثيرات مخاطر الكوارث (الفصل التاسع من الخطوط التوجيهية الطوعية) والمساواة بين الجنسين خلال المناقشات باعتبارها قضايا الشاملة. وقد ترأس كل مجموعة عمل ميسر في حين عمل المقرر على توثيق المناقشات كما قام الميسر بعرض مقدمة موجزة عن كل مجموعة عمل في بداية الجلسات. وعقب انتهاء كل جلسة، رفعت مجموعات العمل تقريرا إلى الجلسة العامة ليخصص بعد ذلك الوقت لتقديم التعليقات والمناقشات. وقد أخذت بعين الاعتبار نتائج ملخصات مجموعات العمل الواردة أدناه التعليقات والمعلومات الإضافية المدرجة خلال المناقشات.

الجلسة الأولى: الاتفاق على الأولويات

تمثل الهدف الأساسي من الجلسة الأولى لفريق العمل تعريف مجموعة العمل بالفصول ذات الصلة بقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومناقشة القضايا ذات الأولوية للمنطقة وتحديد الآفاق والأهداف المستقبلية. وعملا على تيسير مجريات هذه المناقشة، تمت موافاة مجموعات العمل بالأسئلة التوجيهية الموالية:

- أي من القضايا المدرجة في الفصول ذات الصلة بالخطوط التوجيهية الطوعية تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة ؟ ضرورة تحديد خمس قضايا كحد أقصى.

- أين تريد لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق أن تتموقع مستقبلا؟ تحديد رؤية أوهدف لكل القضايا التي تم تحديدها.
- ما هي العقبات الرئيسية أمام تحقيق الأهداف المحددة؟

الجلسة الثانية: تبادل الخبرات والممارسات الجيدة

تمثل الهدف الرئيسي من تشكيل مجموعة جلسة العمل الثانية استعراض الممارسات الجيدة القائمة التي من شأنها المساهمة في تنفيذ خطة العمل على المستوى الإقليمي أوالوطني. وبناء على ذلك، تم تكليف مجموعات العمل بالإجابة على الأسئلة التوجيهية الموالية:

- ما هي الممارسات الجيدة القائمة في علاقتها بالأولويات والأهداف المحددة؟

وردا على ذلك، دعيت مجموعات العمل لتتطرق أيضا إلى أجزاء من الجزء الثالث من الخطوط التوجيهية) اتساق السياسات المذكورة والتنسيق المؤسسي والتعاون والمعلومات والبحوث والاتصالات، وتنمية القدرات ودعم ومراقبة آليات التنفيذ).

الجلسة الثالثة: التخطيط لجلسات العمل

تمثل الهدف الرئيسي من الجلسة الثالثة تقديم فريق العمل لمجموعة من الاسهـامات للتخطـيط والتنفيذ الإقليمي والمحلي. وطلب من مجموعات العمل ما يلي:

- تحديد الإجراءات والمسؤوليات الأساسية على المستويات الإقليمية والمحلية استنادا إلى نتائج الدورات السابقة.
- صياغة توصيات للمتابعة بالاجتماع التشاوري، بناء على الأسئلة التوجيهية:
  - تحديد الخطوات الرئيسية الموالية لرسم الطريق نحو تنفيذ خطة العمل الإقليمية.
- مناقشة الفرص المتاحة للتمويل اعتمادا على الأسئلة التوجيهية:
  - تحديد الآليات الممكنة للتمويل،
  - تحديد مصادر التمويل المحتملة لدعم للمنطقة.

رفع تقارير عن مجموعات العمل

بعد نهاية كل جلسة من جلسات فرق العمل الثلاث، رفعت المجموعات تقارير إلى الجلسة العامة لمناقشتها. وقد تم تلخيص النتائج التفصيلية لفريق العمل بعد الجلسة الثالثة والأخيرة كما تم تجميع النتائج الرئيسية المنبثقة عن مجموعة العمل فيما يلي:

موجز للنتائج المنبثقة عن أشغال مجموعة العمل الأولى

حددت المجموعة الأولى التي تناولت حقوق الحيازة في إدارة مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق والموارد خمس أولويات للتركيز عليها في المنطقة. وتمثلت فيما يلي:

- **تطبيق سياسات شاملة ومتكاملة لضمان استمرارية مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق:** في هذا السياق، دعيت الجهات المعنية في هذا المجال إلى تطبيق إدارة مصائد الأسماك ضمن إطار مناسب من السياسات والقوانين والمؤسسات، واتخاذ التدابير الضرورية للحفاظ على الموارد السمكية على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، تم التشجيع من خلال تمكين المجتمعات المحلية لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق للمشاركة بتعاون مع الحكومة على تطوير وتنفيذ أفضل للممارسات القائمة على إدارة هذه المصايد من خلال استلهام خطط للعمل من خلال التجارب الناجحة في هذا المجال اعتمادا على السياسات والخطط والخطوط التوجيهية التي تم تطويرها في هذا الشأن.
- **تحسين جودة الإنتاج ورفع مستوى الدخل:** تم التركيز على تطوير جودة الإنتاج وضرورة تعزيز القدرات الوطنية في مجالات تثمين المنتجات البحرية على أساس مرجعية دولية. وفي نفس الإطار، تم التشديد أيضا على احتياجات الفئات الضعيفة من أجل الرفع من مستوى مساهمة مجتمعات الصيد التابعة لها،

من خلال القضاء على الفقر وتحقيق التنمية العادلة والمستدامة للموارد، إذ من شأن هذه العوامل أن تتيح إمكانية الرفع من الدخل وتأمين سبل العيش.

- **تطوير القوانين والتشريعات التي تضمن استمرارية الاستغلال المستدام لمصايد الاسماك صغيرة النطاق في إطار تشاركي:** ضرورة تطوير القوانين الكفيلة بتمكين مجتمعات الصيد من حقوق الحيازة بشكل عادل اجتماعيا وثقافيا وإدارة الموارد السمكية. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تتضمن تشريعات ولقوانين إدارة الموارد التركيز على وضع حد للأساليب الصيد الجائر.
- **ضمان وتطوير مستوى صنع القرار والسياسات بهدف الإدارة المستدامة:** ينبغي تشجيع نظم الإدارة التشاركية والمشتركة وفقا للتشريعات المحلية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تمكين مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق من المشاركة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة وتحمل مسؤولية الاستغلال المستدام للموارد السمكية. وتجدر الإشارة إلى ضرورة توفير نظم جمع البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات في الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق إذ يتطلب اتخاذ القرار الفعال توفر وسائل التواصل والمعلومات الآنية والدقيقة.
- **توفير الحماية من التأثيرات المناخية المحتملة التي تؤثر سلبا على الثروة السمكية والبيئة المحيطة بها:** ينبغي على جميع لأطراف الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على تغيرات المناخ الحالية والمستقبلية مما يتطلب معه تعزيز الآليات والتدابير الإدارية والتكيف معها بشكل فعال لتمثل جزءا من الخطط المشتركة لإدارة وتنفيذ مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتطبيق الممارسات التي تشكل أقل ضررا على البيئة.

النتائج التفصيلية لمجموعة العمل الأولى المتاحة بالملحق رقم 4.

موجز للنتائج المنبثقة عن أشغال مجموعة العمل الثانية

تناولت مجموعة العمل الثانية موضوع التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتم تحديد هذه العناصر ضمن ست مجالات ذات الأولوية، وناقشت أيضا موضوع تغير المناخ ومخاطر الكوارث:

- **فرص التطوير المهني والتنظيمي:** تم التشديد من خلال هذا المحور على ضرورة تطوير تنظيم مهنة الصيد والرفع من مشاركة مصايد الأسماك صغيرة النطاق والعاملين بها (بما في ذلك النساء والعمال المهاجرين) في إدارة مصايد الأسماك والسياسات الهادفة إلى خلق فرص عمل إضافية.
- **تطوير الظروف المناسبة للمعيشة والعمل وتوفير الحماية الاجتماعية للفاعلين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق للمساهمة في ضمان العمل اللائق في المنطقة:** تم التشديد على ضرورة توفير آليات تمويل الحماية الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مصايد الأسماك صغيرة النطاق (تقلبات الدخل) وتأمين جميع الصيادين والعاملين في مجال الأسماك، بما في ذلك المرأة والاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية التي تم وضعها وتنفيذها بشكل فعال.
- **السلامة في البحر بالنسبة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق:** تم التشديد في هذا السياق على ضرورة إدماج عنصر السلامة في البحر ضمن الإدارة العامة لمصائد الأسماك من خلال التصديق على تطبيق معايير العمل الدولية بخصوص الحماية الاجتماعية على المستوى المحلي، كما تم التركيز أيضا على ضرورة تمكين الصيادين من الحد الأدنى من سبل الوقاية والآليات الكفيلة بتمكينهم من القيام بمهامهم في ظروف سليمة وآمنة (السفن ومعدات السلامة على سبيل المثال لا الحصر).
- **تمكين مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق من خلال تبني نظام بيئي واتباع نهج شمولي متكامل لتطوير المصايد صغيرة النطاق:** إنشاء منصات وطنية تمثل جميع المعنيين ذوي الصلة بدعم وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق أمر أساسي في هذا السياق.
- **التمكين من الحصول على الحقوق التعليمية لتكوين مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق:** تم التشجيع على تنفيذ توجيهات منظمة العمل الدولية بخصوص العمل اللائق لدعم التنسيق على المستوى الإقليمي ووضع برنامج للتنمية التشاركية بهدف محوالأمية الوظيفية، والعمل على استكشاف تقنيات جديدة في هذا السياق.

موجز للنتائج المنبثقة عن أشغال مجموعة العمل الثالثة

حددت المجموعة الثالثة التي تناولت موضوع سلاسل القيمة وأنشطة ما بعد المصيد والتجارة خمس أولويات للتركيز عليها في المنطقة. وتمثلت فيما يلي:

- **ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مزايا التداول، بما في ذلك التجارة المحلية والدولية ضمن سلسلة القيمة:** تحتاج إدارات المصايد على المستوى المحلي إلى توفير الدعم بهدف إنشاء مرافق تسويقية أفضل انطلاقا من التجارب الناجحة ل" نموذج قرى الصيد "، كما ينبغي على الصعيد الإقليمي تطوير آليات التنسيق بين الحكومات للتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية مع البلدان المستوردة أخذا بعين الاعتبار مصايد الأسماك صغيرة النطاق.
- **تكثيف الروابط بين إدارة الموارد السمكية والمعلومات المتعلقة بالتجارة:** ينبغي إنشاء نظم شفافة للمعلومات التسويقية والتجارة المحلية والدولية لتسهيل التواصل بين مصايد الأسماك صغيرة النطاق والمستخدمين النهائيين وتعزيز فرص أفضل للحصول على المعلومات، كما يتوجب أن تكون المشاورات مع المعنيين جزءا من هذه السياسات والإجراءات لتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والمشاركة في الملتقيات الدولية للترويج لمنتجاتها.
- **الهيكل التنظيمي لتمكين الفاعلين والأطراف المعنية بمصايد الأسماك صغيرة النطاق من المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار:** يتوقع أن يساهم الهيكل التنظيمي فى الحصول على عائد أفضل من أنشطة الإنتاج وإنشاء مؤسسات وظيفية للفاعلين في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق وضمان مشاركة مستمرة وفعالة في عملية صنع القرار.
- **ضرورة تطوير المعلومات ذات الصلة بالتجارة لتسهيل الولوج إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية:** ينبغي تعزيز الروابط والشبكات الملائمة وتبادل المعلومات اعتمادا على المنظمات والهياكل الإقليمية المناسبة ذات الصلة، كما ينبغي تطوير نظم المعلومات المتعلقة بالتجارة التي من شأنها توفير المعلومات بشكل مضبوط وآني بخصوص الأسعار في الأسواق المختلفة لفائدة الفاعلين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق. وخلال المناقشات والمقترحات المدرجة في سياق الإجراءات الواجب اتخاذها، أكد المشاركون في هذه المجموعة على الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية على سبيل المثال مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (إنفوسمك) لتجربته في تطوير المعلومات الخاصة بالأسواق، ودعم مصايد الأسماك صغيرة النطاق وكذا تقديم الدعم للتعاونيات في المنطقة (التدريب والتطوير، وضع العلامات البيئية...) وتمكين قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق من ولوج الأسواق الدولية.
- **تطوير بيئة مواتية سياسيا واقتصاديا لتشجيع الاستثمار في البنية التحتية والمعدات المناسبة لمصايد الأسماك الحرفية علاوة على تطوير القدرات البشرية والتقنية لإضفاء قيمة مضافة والحد من خسائر ما بعد المصيد:** لتوفير ظروف عمل لائقة وتحسين تنويع المنتجات، يتوجب دعم الجهات المعنية فيما يتعلق بتطوير جودة المنتج والرفع من قيمته المضافة ومستوى الوعي بمتطلبات الجودة وسلامة المنتج.

المناقشات العامة

مهد رفع تقارير جلسات مجموعات العمل الطريق لإغناء النقاش بين المشاركين. وتضمنت النقاط والقضايا الرئيسية التي أثيرت خلال المناقشات التي أعقبت العروض التي تم تقديمها من قبل مجموعات العمل ما يلي:

- في إشارة إلى دور المرأة في مجتمعات الصيد، سلط المشاركون الضوء على مشاركتها الفعالة خلال عملية تسويق المصيد وبالرغم من ذلك فهي عادة ما تتقاضى أقل الأجور مقارنة مع نظيرها الرجل فضلا عن مواجهتها لمجموعة من المشاكل داخل مصائد الأسماك والأسرة والمجتمع؛
- يطرح العمل غير الرسمي في مصايد الأسماك صغيرة النطاق، ولا سيما بالنسبة للمرأة، بعض التحديات والمعيقات خاصة في مجال التنمية الاجتماعية والعمل اللائق والعمالة؛

- شدد المشاركون على ضرورة ترجمة جميع الوثائق ذات الصلة إلى اللغة عربية لتمكين جميع الأطراف المعنية في المنطقة من فهم المصطلحات والمضامين التي غالبا ما تتسم بالتعقيد؛
- يتطلب تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق تشجيع تعاون بلدان المنطقة مع مختلف المنظمات ذات الصلة الفاعلة في المنطقة؛
- وفيما يتعلق بالأسواق والتجارة، تمت الإشارة الى النقص الملحوظ في البنية التحتية وولوج الأسواق فضلا عن وجود مجموعة من الصعوبات لتلبية متطلبات التصدير؛
- عادة لايربط الصيادون/ والعاملون بمصايد الأسماك صغيرة النطاق علاقة مباشرة مع المشترين ويظلون في موقف تفاوضي ضعيف مقارنة مع الوسطاء الذين يستفيدون بشكل كبير من هامش ربح أعلى، ومن شأن إنشاء وتعزيز الهياكل والمنظمات للتسويق والتجارة أن تسمح بتغيير هذا الوضع؛
- يشكل تغيّر المناخ ومخاطر الكوارث تهديدا لاستقرار مصايد الأسماك صغيرة النطاق، ومن هذا المنطلق بات من الضروري توفير مخصصات مالية كافية لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية لهذه المصايد؛
- تفعيل دور الحكومات بالإضافة إلى مجتمعات الصيد الإقليمية والمحلية ومؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق؛
- أوصى المشاركون بضرورة استجابة الخطوط التوجيهية الطوعية صغيرة النطاق للحماية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بهدف تجنب النزاعات بين مختلف القطاعات وتمكين مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق من الولوج التفضيلي.

الاستنتاجات والتوصيات والآفاق المستقبلية

توصل المشاركون خلال الجلسة العامة الختامية لهذا الاجتماع إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بشأن القضايا والتحديات والفرص المتاحة في سياق تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقتي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وقد أجمع المشاركون عقب العروض التي تم تقديمها من قبل مجموعات العمل على إطار مرجعي موحد لتنفيذ أهداف الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، وقد تم تسطير هذه المحاور ضمن خطة عمل إقليمية وخطوات مستقبلية وردت على النحو الموالي:

حوكمة الحيازة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة مواردها (الفصل 5 من الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق)

- يعتبر قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق محدودا بسبب انعدام إطار موحد لمصايد الأسماك صغيرة النطاق ويعزى هذا الوضع إلى غياب إطار تنظيمي لهذا القطاع يضمن حقوق الولوج التفضيلية. ومن هذا المنطلق، يجدر بدول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تطوير التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والخطط والهياكل المؤسسية بشكل يضمن الاستفادة العادلة من مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة بالنسبة للجنسين على حد سواء، كما ينبغي على الصعيد الإقليمي تبادل الخبرات فيما يتعلق بهذه المصايد لدعم بنيتها التحتية (مثل تجهيز مواقع الإنزال وقرى الصيادين بالتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال.
- لا تتيح معظم الأطر المؤسسية القائمة مشاركة جميع الفاعلين في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق بما يحقق الأسس الكفيلة بالإدارة المستدامة لهذه المصايد. وتحتاج على الصعيد الإقليمي المنصات المنظمة للإنتاج إلى آليات إضافية تتماشى وضمان مساهمة الفاعلين في هذا المجال في صنع القرار، وأصبح من الضروري انخراط هذه المنظمات في دورات تدريبية لتنمية قدراتها للتمكن من الإدارة المحكمة لموارد المصايد صغيرة النطاق. ومن شأن هذه المنظمات أن تلعب دورا حيويا في دعم تنمية هذه المصايد وتعزيز دور الصيادين والعاملين في هذا المجال، بما في ذلك النساء والجمعيات التي ينضوين ضمن إطارها، كما ينبغي عليها إعادة النظر في الأطر التنظيمية المحلية باعتبارها ركيزة أساسية لضمان مشاركة المنظمات ذات الصلة في تحقيق الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.
- غالبا ما تكون البيانات والمعلومات اللازمة لضمان الإدارة المستدامة للمصايد الصغيرة غير متوفرة بالشكل الكافي مما يقتضي معه تعزيز الوعي لدى جميع الفاعلين في هذا المجال بشأن أهمية البيانات والمعلومات التي يجب توفيرها وتطويرها لتحفيز مكونات القطاع على المستوى المحلي في المساهمة في جمع هذه البيانات بالشكل الكافي. وبناء على ذلك، تم التشديد على ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في جمع ومعالجة وتحليل البيانات والنتائج وتوثيقها وتوزيعها من قبل جميع الفاعلين في هذا المجال، شريطة أن يتم تعيين مؤسسة ذات الصلة على المستوى المحلي لتتكفل بمسؤولية توفير معلومات رسمية عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

التنمية الاجتماعية وفرص العمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين (الفصلان 6 و8 من الخطوط التوجيهية لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق)

- لا تحظى جميع المكونات الفاعلة في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق بالاعتراف بدورها الفعال بالشكل الكافي، ولاسيما الفئات الضعيفة والمهمشة نذكر على سبيل المثال لا الحصر المرأة للمشاركة بفعالية في السياسات الإدارية لهذه المصايد، إذ يتوقع لمشاركة هذه الفئات أن تساهم في خلق المزيد من فرص العمل. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري العمل على الاستفادة من الخبرات المحلية القيمة في هذا المجال والسعي لتبادلها مع مختلف الأطراف الفاعلة بهدف دعم الإطار التنظيمي لقطاع مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق. وعلاوة على ذلك، يتحتم تقييم الأطر التنظيمية وكيفية تنفيذها فيما يتعلق بأدائها والمهام التي تقوم بها لدعم المنظمات.
- غالبا ما يفتقر الصيادون والعاملون بمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق، ولا سيما النساء والفئات الهشة، إلى الحماية التي يوفرها التأمين الاجتمـاعي. وفـي هـذا السياق، ينبغي توفير إطار تنظيمي من قبل الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق من أجل توفير التوعية والتدريب لهذه الفئة بخصوص فوائد التأمين الاجتماعي ودراسة كيفية تنفيذ الإجراءات الخاصة بتحقيق هذا الغرض، فضلا عن استكشاف آليات التمويل المختلفة للتأمين الاجتماعي في المنطقة وخارجها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا القطاع.
- تعتبر في الوقت الراهن الشروط الأساسية للسلامة في البحر وغيرها من ظروف العمل اللائقة غير كافية ومن الضروري توفرها ولاسيما بالنسبة للنساء. ولهذا الغرض، ينبغي تنظيم ورشة عمل إقليمية حول ظروف العمل المناسبة التي يتحتم توفرها (بما في ذلك السلامة الصحية والمهنية). ولن يتحقق هذا الغرض إلا بتضافر الجهود مع الشركاء المعنيين. وينبغي أيضا الأخذ بعين الاعتبار تأثير تغير المناخ على ظروف العمل في مصايد الأسماك كما يتوجب وضع التشريعات المناسبة لاعتمادها على المستوى الوطني كما يتعين على الصيادين والعاملين بمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق تلقي التدريب الكافي على التقنيات الأمنية الكفيلة بضمان ظروف عمل أفضل. وفضلا عن ذلك، ينبغي تشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والتواصل لتحسين ظروف العمل كما يجب وضع حلول لمعدات السلامة لتكون فعالة بالشكل المناسب وذلك بمشاركة الصيادين.
- لتمكين مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق لتكون محركا للتنمية، كان من الضروري اعتماد برامج متكاملة توازن بين التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق، ينبغي على جميع الدول في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق كإطار لوضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة برقي هذا القطاع. كما يجدر التشديد على تنفيذ البحوث، ولا سيما فيما يهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية، لتساهم في تحسين ظروف مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق والعاملين بها. والأهم من ذلك، يتعين وضع برنامج لرصد قدرات الجهات المعنية بمصايد الأسماك لتقييم التقدم المحرز. وينبغي على الصعيد الإقليمي تشجيع تضافر الجهود من قبل جميع الفاعلين المعنيين بإدارة مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق والبحوث التي تهم المخزونات السمكية المشتركة واللوائح التنظيمية لهذه المصايد.
- غالبا ما يتميز بشكل عام قطاع مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق بمحدودية فرص الحصول على التكوين وفرص التطوير المهني، لا سيما بالنسبة للأطفال والنسـاء. وبناء على ذلك، ينبغي على منظمة العمل الدولية (ILO) العمل على ترسيخ مجموعة من التوجيهات بخصوص تنفيذ مفهوم العمل اللائق لدعم التنمية المهنية بشكل أفضل في قطاع مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق، فضلا عن ضرورة ضمان محوالأمية الوظيفية بشكل أساسي.

سلاسل القيمة، ما بعد الحصاد والتداول (الفصل 7 من الخطوط التوجيهية لمصايد الأسمـــاك صغـيرة النطـــاق)

- ينبغي تمكين الجهات الفاعلة بقطاع مصايد الأسمـــاك صغـيرة النطـــاق من الاستفادة بشكل أفضل من منتجات المصيد ومن ثم الرفع من الدخل الناتج عن بيع هذه المنتجات، مما سيساهم في تحسين مستوى الفئات الهشة. وفي هذا السياق، ينبغي لإدارات مصايد الأسماك على الصعيد المحلي تقديم الدعم لهذه الفئات عبر إنشاء مرافق تسويقية أفضـل ولاسيما بعد التجارب الناجحة التي حققتها "قرى الصيد النموذجية". كما تمت الإشارة إلى ضرورة تعزيز القدرات التفاوضية لدى الفاعلين اتجاه الوسطاء العاملين في مجال الصيد ولا سيما فيما يهم الصادرات. أما على الصعيد الإقليمي، فثمة حاجة ملحة إلى ضرورة تطوير الآليات الكفيلة بالتنسيق الأمثل بين الحكومات للتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية مع البلدان المستوردة أخذا بعين الاعتبار حاجيات المصايد السمكية صغيرة النطاق. وينبغي أن تكون الدول الأعضاء أكثر تجاوبا مع متطلبات هذه المصايد من خلال سعيها لإحداث تغييرات ملحوظة ضمن مهام الولايات والمنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، لتصبح أكثر فعالية.
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الروابط بين التجارة (الطلب) والإنتاج وتجنب التأثيرات السلبية للتجارة الدولية على استغلال موارد مصايد الأسمـــاك صغـيرة النطـــاق والأمن الغذائي المحلي من خلال العمل على نشر الوعي لدى الوسطاء والمستهلكين فيما يتعلق بالآثار المترتبة عن الموارد الناجمة عن الطلب. ومن هذا المنطلق، كان من الضروري تشجيع تنويع المنتجات السمكية بمصايد الأسمـــاك صغـيرة النطـــاق فضلا عن تسهيل معرفة الفاعلين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق بالأسواق والمنتجات الجديدة. وينبغي الحد من الاعتماد الحالي للصيادين بمصايد الأسمـــاك صغـيرة النطـــاق والعاملين في هذا المجال على الوسطاء لتمويل وتوفير العائدات من خلال تزويدهم بالدعم والخدمات اللازمة لتصبح أكثر استقلالية، على سبيل المثال، من خلال التعاونيات، وتحسين الأنظمة المتعلقة بهذا المجال وترسيخ مفهوم المنافسة العادلة والشفافية فيما يتعلق بدور الوسطاء.
- ينبغي تعزيز الهياكل التنظيمية للفاعلين بمصايد الأسمـــاك صغـيرة النطـــاق على طول سلسلة القيمة لتمكينهم من القوة التفاوضية مع القطاعات الأخرى للأسواق وتمكينهم من الحصول على عوائد أفضل من أنشطتها الإنتاجية. ويتحتم أيضا تقوية قدرات المنظمات الفاعلة في هذا المجال لتعزيز مشاركة الفاعلين في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق في عمليات صنع السياسات والقرارات. ويجدر بالحكومات أيضا تشجيع الفاعلين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق على المشاركة بفعالية في صنع القرار على جميع المستويات، شريطة التأكد من أن منظماتهم تخطط وتنفذ قوانين واضحة تحمي حقوقهم.
- يجب تعزيز الوسائل الكفيلة بتوفر المعلومات التجارية لتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. ويجدر بالقائمين على هذا القطاع تفعيل الروابط والشبكات المتخصصة في هذا المجال لتبادل المعلومات بدعم من المؤسسات والمنظمات والهياكل الإقليمية ذات الصلة. وينبغي تطوير نظم المعلومات المتعلقة بتجارة المنتجات السمكية التي من شأنها توفير المعلومات الآنية للأسعار في الأسواق المختلفة المهتمة بمنتجات مصايد الأسمـــاك صغـيرة النطـــاق،ويحتاج تنفيذ هده المتطلبات توفير أرضية ملائمة للاستفادة من التقنيات المستخدمة في هذا المجال.
- إن النقص الحاصل في الشروط والضوابط الكافية لضمان جودة وأسعار المنتجات السمكية، يحتم على الفاعلين في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق تنمية قدراتهم فيما يتعلق بتطوير طرق مناولتهم للأسماك والاستفادة من الفرص التسويقية اعتمادا على الممارسات الدولية الجيدة للرفع من القيمة المضافة لمنتجاتهم. وينبغي تحديد متطلبات ومواصفات المنتجات لضمان جودتها على المستوى المحلي استنادا إلى المعايير الدولية.

- يستدعي الرقي بمستوى قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق تشجيع الاستثمار في البنية التحتية وتوفير المعدات وإنشاء المرافق المناسبة للتسويق وتقديم الدعم فضلا عن تنمية القدرات البشرية والتقنية لإضفاء قيمة مضافة على محاصيل هذا القطاع والحد من خسائر ما بعد الحصاد. وينبغي دعم الفاعلين في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق فيما يتعلق بتحسين جودة المنتج والرفع من قيمته المضافة، فضلا عن تنمية مستوى وعي الفاعلين اتجاه متطلبات جودة وسلامة المنتج.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار مصايد الأسماك صغيرة النطاق من منظور توفير الأمن الغذائي والقضاء على الفقر ومن ثم ضرورة إيلاء أهمية قصوى للرفع من القيمة المضافة لمنتجاتها لفائدة مجتمعات الصيد الصغيرة النطاق وتحسين مستوى عيشهم، موازاة مع الحفاظ على متطلبات المستهلكين. ويتعين على أهداف الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الصادرات، أن تكون مصحوبة بآليات كفيلة بضمان تلبية احتياجات مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

أخطار حدوث الكوارث وتغير المناخ

- يؤثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية سلبا على مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة (ارتفاع مستوى سطح البحر، والتغيرات الحاصلة في ملوحة ودرجة حرارة المياه بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب العواصف والمد الأحمر والتلوث الذي يتسبب فيه الإنسان، المتمثل في المواد الكيميائية). وبناء على ذلك، كان من الضروري إجراء دراسات لفهم وبشكل أفضل التأثير الناجم عن تغير المناخ والكوارث على المستوى الإقليمي وإدراج حاجيات قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق ضمن الاستراتيجيات المسطرة للتكيف مع تغير المناخ المحلي. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز الوسائل والتقنيات الكفيلة بالإحاطة بالتوقعات التي تهم تغير المناخ واتخاذ الاجراءات اللازمة للتخفيف من حدتها والتعامل معها من قبل الفاعلين بهذا المجال بشكل مناسب.

الخطوات الموالية

حدد الاجتماع التشاوري الخطوات الموالية للعمل على تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق على المستوى المحلي والإقليمي:

- يتعين على جميع المشاركين تشجيع استغلال النتائج المنبثقة عن هذا الاجتماع لرسم خريطة طريق لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير مصايد الأسماك صغيرة النطاق استنادا إلى الخطوط التوجيهية لهذه المصايد لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق ونتائج الاجتماع التشاوري ضمن لجان سنن البحر،
- يتوجب على جميع المشاركين الإلمام بالخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق والاستفادة من النتائج التي تمخض عنها هذا الاجتماع، بما في ذلك:
  - توزيع الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق على الفاعلين المعنيين ذوي الصلة؛
  - إعداد ونشر نسخ من الخطوط التوجيهية الطوعية باللغات المحلية بشكل مبسط وتوفيرها عبر الوسائط المتعددة للتواصل؛
  - تنظيم لقاءات إعلامية مع مختلف الفاعلين في هذا الشأن، بما في ذلك الوزارات والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتعاونيات الصيد والاتحادات والنقابات وغيرها من المؤسسات المعنية للاتفاق على الإجراءات وتوزيع المهام؛ و
  - نشر الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق عبر الشبكات ذات الصلة والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام المحلية والوطنية (على سبيل المثال الصحف..).
- ويتعين على الهيئات والمنظمات الإقليمية أن تنخرط بشكل فعال في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، على سبيل المثال لا الحصر، عبر:

- الشبكة الإقليمية لمعاهد البحوث السمكية في بلدان المغرب العربي،
- تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في برنامج عمل الهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك (IFOCER)،
- تعزيز المنصة المغاربية للنهوض بمصايد الأسماك صغيرة النطاق و«TENTRADEM » وغيرها من المنظمات المماثلة

- ضرورة إدراج وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان لمعلومات عن الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق ونتائج الاجتماع التشاوري ضمن لجان سنن البحر،

وفي هذا السياق، تم الإقرار بضرورة توفير التمويل اللازم وتضافر الجهود بين جميع الفاعلين لتحقيق الأهداف المدرجة أعلاه مما يستوجب معه تقييم الإمكانيات المتاحة لإدراجها ضمن الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق والمشاريع القائمة والبرامج المخطط لها. كما تم التركيز على ضرورة إعداد مقترحات لمشاريع جديدة تهدف الى تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لعرضها على شركاء التنمية والجهات المانحة الثنائية والسفارات على المستوى القطري والمنظمات غير الحكومية. وينبغي لإدارات مصايد الأسماك أن تسعى أيضا لتضمين تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في ميزانياتها العادية. وينبغي تشجيع الاستفادة من الدعم المحلي، على سبيل المثال اللجوء إلى الصندوق الزراعي لتنمية الثروة السمكية في سلطنة عمان للحصول على الدعم فضلا عن استثمار الأرباح المحصلة من الضرائب والرسوم الناتجة عن القطاع في تطويره.

وقد تم التركيز أيضا على ضرورة تشجيع التواصل مع الوزارات والمصالح ذات الصلة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق بهدف تحديد المسؤوليات ضمانا لإدماج الخطوط التوجيهية الطوعية صغيرة النطاق في السياسات والاستراتيجيات والخطط ذات الصلة والشراكات المبرمة بين القطاعين العام والخاص لدعم الخطوط التوجيهية الطوعية. وفضلا عن ذلك، ينبغي استكشاف الفرص المتاحة لتلقي الدعم من الشركات الخاصة في القطاع، على سبيل المثال من خلال الشركات المسئولة اجتماعيا التي تكرس مبادئ المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. وموازاة مع ذلك ينبغي الحصول على الدعم المالي للتكيف مع تغير المناخ وتنفيذ الآليات والوسائل الكفيلة بتفادي مخاطر الكوارث.

واستنادا إلى الأولويات التي سبق ذكرها خلال المناقشات الواردة خلال هذا الاجتماع، تم الاتفاق على ما يلي:

- أهمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة باعتبارها عنصرا مساهما في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية كما تم الاتفاق على أن الخطوط التوجيهية الطوعية أداة مهمة لضمان الحوكمة المسؤولة والتطوير المستدام لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.
- الارتباط الوثيق للمبادئ التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بمبادئ الحيازة إلا أن تنفيذها يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لتباين السياقات المؤسسية وأجندات السياسات القائمة، فضلا عن تمتع الدول بنفس القدرات الكفيلة بتنفيذ هذه المبادئ. ومن هذا المنطلق، بات من الضروري تطوير الكفاءات والقدرات على جميع المستويات للمساعدة في تنفيذ الخطوط الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق.
- الوعي بأنه، بالرغم من أهمية مبادئ الحوكمة الرشيدة المنصوص عليها بالخطوط التوجيهية الطوعية يمكن للإجراءات والسياسات الناجمة عن هذه المبادئ أن تكون موضوع تعديل وفقا لمدى تطوير هذه المصايد والدروس المستفادة من عملية تنفيذها.
- ينبغي على الدول الوعي بالتهديد الذي يلحقه تغير المناخ بالمصايد الطبيعية وتأثيره البالغ على مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية مما يستوجب بذل الجهود الكفيلة برفع مستوى الوعي بين مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق بخصوص تغير المناخ وقدراتهم على التكيف، بما في ذلك كيفية تطوير آليات السلامة البحرية.

- ينبغي للدول، على المستوى المحلي، توفير الدعم اللازم للاستثمار في البنية التحتية المناسبة لدعم أنشطة ما بعد الحصاد فضلا عن ضرورة تطوير قدرة مجتمعات الصيد على إنتاج نوعية جيدة وسليمة من الأسماك والمنتجات السمكية الموجهة لكل من السوق المحلي والتصدير، كما ينبغي دعم المنظمات المحلية لإدارة الإنتاج المحلي وإضفاء قيمة مضافة عليه. أما فيما يتعلق بالمستوى الإقليمي، فينبغي على الدولة وضع أنظمة تجارية من شأنها تدعيم التجارة الإقليمية للمنتجات المتأتية من مصايد الأسماك صغيرة النطاق.
- ينبغي على الدول تطوير نظم فعالة لإدارة مصايد الأسماك لمنع الصيد الجائر الذي يهدد استدامة الموارد السمكية والأمن الغذائي والتغذية، كما يتعين على الدول تكثيف الآليات الكفيلة بحماية حقوق المرأة لضمان مشاركة عادلة ومتساوية في صنع القرار.
- ينبغي إعادة النظر في مصايد الأسماك صغيرة النطاق من منطلق المساواة بين الجنسين وتحديد أدوار كلا الطرفين في سياق اجتماعي وسياسي وثقافي واقتصادي. وفي هذا الصدد، أصبح من الضروري إيجاد الدعم المناسب للتصدي لظاهرة التمييز والمساواة بين الجنسين ورسم خطط تهدف إلى تخصيص ميزانية كفيلة بضمان تحقيق قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين.

اختتام الاجتماع التشاوري

في ختام فعاليات الاجتماع التشاوري قدم كل من السيد الزين المزامل، ممثل منظمة الأغذية والزراعة بسلطنة عمان والدكتور حسين بن محمد رضا المسقطي، مدير تنمية وإدارة الموارد السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان فضلا عن ممثلة منظمة الأغذية والزراعة السيدة Nicole Franz كلمة شكر للمشاركين في هذا الاجتماع كل من السيد الزين المزمل، ممثل منظمة الأغذية والزراعة بسلطنة عمان والدكتور حسين بن محمد رضا المسقطي، مدير تنمية وإدارة الموارد السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان فضلا عن ممثلة منظمة الأغذية والزراعة السيدة Nicole Franz. وأجمع المشاركون على تحقيق هذا الاجتماع للأهداف المتوخاة بفضل المناقشات المثمرة ومساهمتهم الفعالة في وضع خارطة طريق لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وفي مستهل كلمته الختامية، أعرب السيد الزين المزمل عن شكره وتقديره الجزيل لحكومة سلطنة عمان على تفضلها باستضافة هذا الحدث ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (إنفوسمك) على التعاون والدعم الذي قدموه خلال تنظيم هذا الاجتماع.

وبدوره أشاد الدكتور حسين بن محمد رضا المسقطي، مدير تنمية وإدارة الموارد السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان بالنتائج الإيجابية التي حققها هذا الاجتماع منوها بالتقدم المحرز في هذا الإطار بفضل العروض والمناقشات التي قدمها المشاركون، كما أكد على إيلاء سلطنة عمان الاهتمام المناسب والعناية الخاصة الذي يستحقه تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق، مما يتطلب معه مزيدا من التنسيق والتواصل على المستوى الإقليمي والمحلي مصرحا بأن التوصيات التي انبثقت عن هذا الاجتماع التشاوري والواردة ضمن الملخص التنفيذي الذي تمت الموافقة عليه خلال اليوم الأخير من هذا الاجتماع التشاوري ستنال حقها من الاهتمام والتنفيذ.

وقد اختتمت بدورها خبيرة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) السيدة Nicole Franz بكلمة شكر عبرت من خلالها عن امتنانها لجميع المشاركين على الجهود التي بذلوها من أجل إغناء فعاليات هذا الاجتماع والنتائج والتوصيات التي تمخض عنها. كما أعربت أيضا عن جزيل شكرها وبالغ تقديرها إلى وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (إنفوسمك) على الترتيبات الممتازة لهذا الاجتماع متطلعة إلى ترسيخ أواصر التعاون مع الشركاء والأطراف المعنية بمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

وفي الختام، أجمع المشاركون على أهمية هذا الاجتماع التشاوري الذي شكل فرصة مهمة لمناقشة القضايا المتعلقة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني معربين عن أملهم في استمرار هذه العملية التعاونية والتشاركية وعن شكرهم وامتنانهم لسلطنة عمان لتفضلها باستضافة هذا الحدث.

الملحق 1 – قائمة المشاركين

الجزائر

السيد سعيد شوقي شكور
أستاذ باحث
حكومة الجزائر
جامعة جيجل
البريد الإلكتروني: chachakour@gmail.com

ليبيا

السيد رمضان علي
مدير إدارة التعاون الدولي
وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية
البريد الإلكتروني: vmsdatalibya@gmail.com

مصر

السيد عبد الرازق بدر
متخصص في مصايد الأسماك
الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (GAFRD)
البريد الإلكتروني: abdelrazek.mohamed001@gmail.com

المغرب

السيد محمد ملولي الإدريسي
رئيس قسم الموارد السمكية
المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
2 عين دياب، 20100 الدار البيضاء، المغرب
البريد الإلكتروني: malouliinrh@yahoo.fr

السيد محمد صوبري
مديرية الصيد البحري واستزراع الاحياء المائية/ قسم الموارد البشرية
476 أكدال الرباط، المغرب
0634562616 الهاتف
البريد الإلكتروني: saubry@mpm.gov.ma

السودان

السيد الحاج أحمد الكاراي
طبيب بيطري
وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي
ص.ب: 293، الرمز البريدي 00249
الخرطوم، السودان
البريد الإلكتروني:ministry_animal@yahoo.com

العراق

السيد خليل التميمي

مهندس زراعي

البريد الإلكتروني:khalil65178@gmail.com

المملكة العربية السعودية

السيد حسين حجي ناظري

المدير العام لمصايد الأسماك البحرية

وزارة الزراعة

الأحساء، ص.ب 12329

31982، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: alnazry@hotmail.com

تونس

السيد بنسالم السيد سكندر

باحث مساعد

المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا البحرية

البريد الإلكتروني: scander.bensalem@gmail.com

إيران

السيد غضنفر آزادي

المدير العام لشؤون الثروة السمكية

منظمة مصائد الأسماك في إيران

No. 236 West Fatemi Ave. Tehran, IR. Iran

البريد الإلكتروني: azadi2222@gmail.com

تونس

السيد بنسالم السيد سكندر

باحث مساعد

المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا البحرية

البريد الإلكتروني: scander.bensalem@gmail.com

الأردن

السيد إياد صالح

مهندس زراعي

وزارة الزراعة

البريد الإلكتروني:iyadsaleh@yahoo.com

سلطنة عمان

السيد إبراهيم القرطبي

مدير دائرة الإرشاد والمجتمعات السمكية

وزارة الزراعة والثروة السمكية

الصندوق. البريدي 427 الرمز البريدي 100، مسقط، سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: ibrooo@gmail.com

سلطنة عمان

السيد حسين المسروري
استاذ مساعد
جامعة السلطان قابوس
سلطنة عمان

السيد حسين المسقطي
مدير تطوير وإدارة موارد مصايد الأسماك
البريد الإلكتروني: hmuscati@yahoo.com

السيد أحمد محمد المزروعي
المديرية العامة لتنمية الموارد السمكية
وزارة الزراعة والثروة السمكية
الصندوق البريدي 427 الرمز البريدي 100، مسقط، سلطنة عمان

السيد شيكار بوس
أستاذ مشارك
جامعة السلطان قابوس
الصندوق البريدي 34 الخوض 123

السيد طارق مرهون سالم المعمري
رئيس قسم تطوير الأسطول
وزارة الزراعة والثروة السمكية
الصندوق البريدي 427 الرمز البريدي 100، مسقط، سلطنة عمان
البريد الإلكتروني: tariq_almamari@yahoo.com

السيد سلمان الصبحي
مدير دائرة الرقابة والتراخيص السمكية
وزارة الزراعة والثروة السمكية
البريد الإلكتروني: skomani@hotmail.com

منظمات المجتمع المدني

تونس

السيد ياسين اسكندراني
(PMPA) الأمين العام للمنصة المغاربية للصيد البحري التقليدي
البريد الإلكتروني: skandraniyassine@yahoo.fr

الجزائر

السيد حاسين الحمداني
رئيس الشبكة الجزائرية لمنظمة مصايد الأسماك الحرفية
جمعية الصيد البحري
البريد الإلكتروني: hacene2012@gmail.com

المغرب

السيد بشير شابو
الأمين العام
المنصة المغاربية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق
البريد الإلكتروني: cooperative.medi@gmail.com

السيد عبد الله البليهي
رئيس الاتحاد الوطني لمصايد الأسماك صغيرة النطاق
–الاتحاد الوطني للصيد الحرفي في المغرب (CNPAM)
الصندوق البريدي، 80750 .29. أورير، أكادير
البريد الإلكتروني: conf–pechart–maroc@hotmail.fr

موريتانيا

السيد سيد أحمد عبيد
رئيس الاتحادية الوطنية للصيد
رئيس قسم منظمات المجتمع المدني
المنصة المغاربية للصيد البحري التقليدي نائب رئيس
عضو بالمنتدى العالمي لصيادي الأسماك (WFFP)
البريد الإلكتروني: abeid11957@hotmail.fr

مؤسسات أخرى

السيدة Benedetta Merlo
Crocevia/IPC
إيطاليا
البريد الإلكتروني: b.merlo@croceviarerra.it

السيدة الندوة منت المختار النش
رئيسة جمعية موريتانيا 2000
البريد الإلكتروني:nedwa.nech@gmail.com

السيد سامي ذويب
مسوؤل عن البرامج البحرية
الصندوق العالمي للطبيعة – مكتب شمال أفريقيا
تونس
البريد الإلكتروني: shoaib@wwfna.or

السيدة سعاد محمود
WMWCI عضوب
المسيرة العالمية للنساء
Residence Casablanca, IMM54 A&T32, Cité R
Romana CNRRS,
تونس، الجمهورية التونسية
البريد الإلكتروني: souadmahmood@yahoo.fr

السيد علاء الدين الحويط
عميد كلية تكنولوجيا المصايد واستزراع الأحياء المائية
الصندوق البريدي 1029 الإسكندرية، مصر
البريد الإلكتروني: el_haweet@yahoo.com

السيد فيضي عزت
مستشار في مجال تنمية مصايد الأسماك
5 أبو الفدا الزمالك،
القاهرة 11211 مصر
البريد الإلكتروني: ifeidi@thewayout.net

السيدة Marina Antonopoulou
مديرة البرنامج البحري
الإمارات للحياة الفطرية

السيد Almamy Samboly Ba
المنسق الوطني لمشروع دعم الثروة السمكية (PRAO) والبرنامج
الإقليمي لصيد الأسماك في غرب أفريقيا (PASP)
موريتانيا

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

السيد عبد الله سرور
الأمين التنفيذي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM)
Palazzo Blumenstihl, Via Vittoria Colonna 1
00193 Rome, IT
البريد الإلكتروني: abdellah.srour@fao.org

السيدة Nicole Franz
خبيرة بتخطيط مصايد الأسماك
المقر الرئيسي للمنظمة
روما، إيطاليا
البريد الإلكتروني: nicole.franz@fao.org
البريد الإلكتروني:www.fao.org

السيدة Lena Westlund
مستشارة بمجال مصايد الأسماك
مستشارة لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
السويد
البريد الإلكتروني: lina.westlund@fao.org

السيد شريف اطويلب
المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
تونس
البريد الإلكتروني: cherif.tourolib@fao.org

السيدة حسناء محمد الحارثي
مساعدة لدى ممثلية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
مكتب المنظمة الإقليمي الفرعي بعمان
PO Box 712, P.C.133 Alkhuwair, Sultanate of Oman
البريد الإلكتروني: hasana.al harthy@fao.org

مركز إنفوسمك

السيد عبد اللطيف بلكوش
مدير مركز إنفوسمك
إنفوسمك، 17 شارع رحال المسكيني – الدار البيضاء
00002 –المملكة المغربية
الهاتف: 68 30 65/44 80 45 225 212+
فاكس: 55 80 45 225 212+
البريد الالكتروني: abdellatif.belkouch@infosamak. org
البريد الإلكتروني: www.infosamak.org

الآنسة علية محتات
مهندسة في تكنولوجية الصناعات الغذائية
إنفوسمك، 71 شارع رحال المسكيني – الدار البيضاء 20000 –المملكة المغربية
الهاتف: 68 30 65/44 80 45 225 212+
فاكس: 55 80 45 225 212+
البريد الإلكتروني: olaya.mahtate@infosamak.org
البريد الإلكتروني: www.infosamak.org

الآنسة عزيزة الأمغاري
مكلفة بالنشر
إنفوسمك، 71 شارع رحال المسكيني – الدار البيضاء 20000 –المملكة المغربية
الهاتف: 68 30 65/44 80 45 225 212+
فاكس: 55 80 45 225 212+
البريد الإلكتروني: www.infosamak.org
البريد الإلكتروني: a.amghari@infosamak.org

الملحق 2 – الكلمات الافتتاحية

الكلمة الافتتاحية لسعادة السيد أحمد محمد المزروعي، المدير العام لتنمية الموارد السمكية، وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين

معالي الدكتور فؤاد بن جعفر الساجواني، وزير الزراعة والثروة السمكية الموقر

أصحاب السعادة السفراء / أصحاب السعادة وكلاء الوزارات

الفاضل ممثل منظمة الفاو في سلطنة عمان / الأفاضل ممثلي المنظمة الدولية من روما

الضيوف الأعزاء ممثلي الدول المشاركة من منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا

حضورنا الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بادئ ذي بدء يسعدني ان أرحب بكم في افتتاح ورشة العمل الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر والتي تستمر لغاية العاشر من ديسمبر 2015.

كما يسرني الترحيب بضيوفنا الكرام المشاركين في هذه الورشة في السلطنة، وأتمنى لهم طيب الإقامة، وأن تكون اجتماعاتنا مثمرة وتصب في خدمة الأهداف الموضوعة لهذا الاجتماع.

أيها الحضور الكريم،

تتميز السلطنة بطول سواحلها التي تصل إلى حوالي 3165 كيلومتر، وتمتاز بوفرة وتنوع مواردها السمكية التي تعتبر ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، فبالإضافة إلى البعد الحضاري والثقافي الذي تمثله مهنة صيد الأسماك فان قطاع الثروة السمكية يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الغير نفطية بالسلطنة، إضافة لكونه من القطاعات المحركة لعدة قطاعات اقتصادية، وتبرز أهميته الاقتصادية باعتباره مصدر طبيعي متجدد ومولد للدخل، وينال هذا القطاع اهتمام حكومة السلطنة ويتضح ذلك جليا في حجم الاستثمارات والدعم الذي توليه الحكومة لهذا القطاع. أما أهميته الاستراتيجية فتتمحور في مساهمته في الأمن الغذائي من خلال تأمين توفر أغذية بحرية عالية الجودة، حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد في السلطنة من لحوم الأسماك اكثر من 24 كيلوغراما وهو يتجاوز المتوسط العالمي للفرد الواحد. أما أهميته من الناحية الاجتماعية فتبرز في كونه مصدر هام لتوفير فرص عمل واستيعاب أعدادا كبيرة من القوى العاملة الوطنية.

وقد بلغ الإنتاج السمكي في السلطنة في العام 2014 من المصايد الطبيعية حوالي 112 الف طن في تزايد ملحوظ مقارنة ب 602 الفا طن في العام 2013، ويلعب الصيد الحرفي باعتباره من مصايد الأسماك صغيرة النطاق دورا هاما في الإنتاج حيث مثل ما نسبته 98% من الإنتاج في عام 2014 بكمية إنتاج تقارب 207 الف طن من الأسماك، ويعتبر قطاع الصيد الحرفي العمود الفقري للقطاع السمكي بالسلطنة فبالإضافة الى مساهمته الكبيرة في الانتاج فانه ايضا يشكل الشريحة الأكبر من حيث عدد العاملين به البالغ عددهم 45635 صياداً حسب إحصاءات عام 2014 وبلغ عدد القوارب وسفن الصيد الحرفية المرخصة في عام 2014 حوالي 22 307 قوارب وسفينة صيد حرفي، كما يوفر القطاع أكثر من 6 000 فرصة عمل مرتبطة بالقطاع.

وسعيا نحو الاستغلال الأمثل الذي يحقق التنمية ولضمان استدامة الموارد تواصل وزارة الزراعة والثروة السمكية بذل الجهود باتجاه تحقيق الأهداف والتطلعات المنوطه بقطاع الثروة السمكية والهادفة إلى تطوير قطاع الصيد وتطوير أنظمة الإنتاج والمحافظة على هذه الموارد السمكية، علاوة على الاهتمام بجودة

المنتجات السمكية بهدف زيادة العائد الاقتصادي من الصناعات والصادرات السمكية وبما يتفق مع أسس استدامة الموارد السمكية.

معالي راعي المناسبة / أيها الحضور الكريم

أن الدور المتعاظم الذي تلعبه مصايد الأسماك صغيرة النطاق في تخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وفي رفاه مجتمعات الصيد الريفية، فأخر التقديرات تشير إلى أنه رغم أن المصايد الكبيرة تقدم لنا كميات كبيرة من الأسماك في مجموعها، فإن مصايد الأسماك صغيرة النطاق تنتج كميات أكبر لاستهلاك البشر في منازلهم، ويعمل في هذه المصايد ما يقدر بأكثر من 90% من مجموع صيادي العالم.

وبناءا على العديد من التوصيات الدولية والإقليمية ومن ضمنها توصيات الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فقد تم وضع الخطوط التوجيهية للمصائد الصغيرة بالتشاور مع أكثر من 000 4 من أصحاب المصلحة المعنيين في المصايد من أكثر من 120 دولة حول العالم، ويعتبر الاجتماع الذي تم عقده في مارس 2012 في مسقط إحدى هذه الاجتماعات. وتعتبر الخطوط التوجيهية الطوعية استكمالا لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة الدولية العام 1995 وهي أول صك متفق عليه دوليا مخصص بالكامل لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق، وقد تم إقرارها من قبل الدورة الحادية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك في شهر يونيو 2014 في انجاز هام يسعى لبناء مصايد اسماك صغيرة النطاق مستدامة وآمنة.

ويأتي عقد هذا الاجتماع سعيا من منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) وضع هذه الخطوط التوجيهية الطوعية موضع التطبيق.

وحيث أن سلطنة عمان من الدول التي يقوم فيها قطاع الصيد على ذات مصايد الأسماك صغيرة النطاق (الصيد الحرفي) فان المناقشات التي تجري على الصعيد الدولي سوف تنعكس بشكل ايجابي على الدور الذي تقوم به السلطنة في تنظيم وتطوير قطاع الصيد الحرفي على المستوى المحلي ومساهمتها على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي الختام اسمحوا لي باسمكم جميعا ان اتقدم بالشكر الجزيل الى معالي الدكتور / فؤاد بن جعفر الساجواني لرعايته حفلنا هذا كما اشكر كافة الجهات والأفراد المشاركين في الإعداد والتنظيم لهذا الاجتماع، سائلين الله عز وجل أن يسدد خطاهم لما فيه الخير والسداد، مع التمنيات إن يكلل هذا الاجتماع بالتوفيق والنجاح ولجميع الضيوف طيبة الإقامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الكلمة الافتتاحية لسعادة السيد الزين المزمل، ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في سلطنة عمان

معالي وزير الزراعة والثروة السمكية السيد الدكتور فؤاد بن جعفر سجواني،
السادة المشاركون من الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ووفود البلدان المشاركة،
وممثلو منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والبحثية،
أعضاء المنظمات الإقليمية،
شركاؤنا في التنمية،
زملائي بمنظمة الفاو بروما والمكتب الإقليمي الفرعي بتونس،
الزملاء، السيدات والسادة،

أولا وقبل كل شيء، لكم منا خالص الترحيب ومتمنياتنا لكم بمقام طيب بسلطنة عمان.

في البداية أود أن أؤكد لكم عن مدى سروري من خلال كلمتي هذه وأن أرحب بكم نيابة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وأشكركم على تفضلكم بحضور الاجتماع التشاوري لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

أولا وقبل كل شيء، أود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لسلطنة عمان على استضافتها لهذه الورشة وأتوجه أيضا بالشكر الجزيل للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM) على تعاونها الممتاز في تنظيم هذا الاجتماع والشكر والتقدير موصول أيضا لمركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية بالمنطقة العربية إنفوسمك على الدعم المقدم في هذا الاطار.

ويأتي تنظيم هذا الاجتماع استمرارا وتتمة للاجتماع التشاوري في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا حول ضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية المستدامة الذي عقد بمسقط، سلطنة عمان خلال الفترة الممتدة من 26 الى 28 مارس/آذار 2012. وكجزء من هذه العملية العالمية والتشاركية، استضافت سلطنة عمان الاجتماع التشاوري للشرق الأدنى وشمال أفريقيا الإقليمي بخصوص استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

وقد شكل هذا الاجتماع فرصة مهمة لتقديم مجموعة من الإسهامات الكفيلة بتطوير الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين استدامة مصائد الأسماك الصغيرة في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، وتمت المصادقة على هذه الخطوط التوجيهية من قبل لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خلال يونيو/حزيران الأخير.

وتتمثل مهمتنا في هذا المحفل في مناقشة القضايا ذات الصلة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ووضع توصيات عملية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

وتمثل الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق الصك الدولي الأول الذي يتناول بالتحديد قضايا الصيد الحرفي، فضلا عن كون الخطوط التوجيهية الطوعية لاستدامة مصايد الأسماك أداة التفاوض الأولى التي تستكشف بالكامل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لإدارة مصائد الأسماك. وتمثل هذه المبادئ إجماعا عالميا على ضرورة اتباع نهج أكثر شمولا وتكاملا لتطوير سبل العيش لأكثر من 500 مليون شخص، بما في ذلك الذين يعيشون في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وفي الوقت الذي تم فيه التفاوض على النص النهائي للمبادئ التوجيهية الطوعية من قبل الدول على المستوى الدولي، من المهم الاعتراف بأهمية عملية وضع الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق باعتبارها إنجازا يستحق التنويه، ويأتي ذلك بفضل جهود وتعاون أكثر من 000 4 من الأطراف المعنية في هذا المجال انطلاقا من الفاعلين بالمؤسسات الحكومية إلى الصيادين، بما في ذلك الفاعلين بمنطقتي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وتدل عملية التشاور التي دامت لثلاث سنوات لدليل على الأثر الطيب الذي خلفته الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق عل الصيادين والعاملين في مجال مصايد الأسماك ومجتمعاتهم

المحلية، والتأثير المباشر على المحتوى النهائي للمبادئ التوجيهية. وفي هذا السياق، وضعت الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق وفقا لنفس المبادئ التي ينادون بها والمتمثلة في المشاركة والتعاون وتنمية هذا القطاع. ونحن على يقين أن بعض المعنيون في هذه العملية الطويلة المدى حاضرون اليوم للمشاركة في هذا الاجتماع، وبنفس المناسبة أهنئكم واشكركم على العمل الجيد الذي قمتم به في هذا الإطار.

ومع ذلك، لايزال أمامنا الكثير من الإنجازات التي يتعين علينا القيام بها، ونحن ندرس في الوقت الراهن ما يجب القيام به بالنسبة للمبادئ التوجيهية الطوعية لتنفيذها بفعالية وليكون لها التأثير والأثر المرجومنها والمتمثل بالأساس في الرفع من مستوى مساهمة المصايد الحرفية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والحصول على الحق في الغذاء.

زملائي الأعزاء،

ولايفوتني أن أنوه بما تدعوإليه الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق باعتبارها مهمة تحظى بالأهمية البالغة لتحقيق الأثر والتغييرات المنشودة بهذه المصايد، ومن الأكيد أنه لن يكون بمقدورنا العمل على إجراء التغييرات الضرورية بين ليلة وضحاها.

يجب علينا أن نواصل تعميق تعاوننا من منطلق ضمان تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية على أرض الواقع في المجتمعات المحلية الذي يقع على عاتق جميع الأطراف الفاعلة، وأن كل ما نقوم به يفتح أمامنا الطريق للاستفادة من الإمكانيات التي تنطوي عليها مصايد الأسماك الحرفية المستدامة بالنسبة لمجتمعات الأسماك صغيرة النطاق والمجتمع بشكل عام من خلال القضاء على انعدام الأمن الغذائي والفقر.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك جميعا أن حيازة الخطوط التوجيهية الأمنية الطوعية أمر ضروري لتنفيذها بشكل فعال على المستويين القطري والإقليمي، إذ لا تنحصر الخطوط التوجيهية الطوعية على منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وإنما هي ملك للذين يسعون للعمل في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان تطوير مصايد الأسماك صغيرة النطاق على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على المدى الطويل باعتبارها الركائز الثلاث الأساسية للاستدامة.

وإذا كانت المسؤولية التامة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية صغيرة النطاق تقع على عاتق الدولة والحكومة على جميع المستويات، يظل بالأهمية بمكان الدعم والتعاون الذي يقدم لمنظمات الصيادين والعاملين بمصايد الأسماك ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين والباحثين والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية والأطراف الفاعلة بهذه المصايد.

ولن يتأتى تحقيق تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق بشكل فعال إلا باستمرار الجهات الفاعلة غير الحكومية في الاضطلاع بدور محوري في تكثيف تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بمصايد الأسماك صغيرة النطاق على جميع المستويات بالشكل المطلوب وبدعم من سياسات الحكومات على الصعيد الوطني والمحلي. ومن جهتها، تلتزم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتقديم الدعم الفني والخبرات اللازمة لجعل الخطوط التوجيهية الطوعية صغيرة النطاق أهدافا يمكن تحقيقها وتطبيقها على أرض الواقع ومواصلة مشاركتها في تتبع هذا النهج.

وأنا على ثقة تامة بالجهود التي سيبذلها المشاركون خلال الأيام المخصصة لهذا الاجتماع للخروج بخطة عمل شاملة وطموحة من شأنها تحفيز جميع الفاعلين من العمل على تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الاسماك صغيرة النطاق.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي هذه متمنيا لكم اجتماعا مثمرا يضمن أن الخطوط التوجيهية الطوعية صغيرة النطاق لن تظل حبرا على ورق وإنما سيكون لها في الواقع تأثير بالغ الوقع على مستوى مجتمعات الصيد، وخاصة الفئات الضعيفة والأكثر تهميشا وانعداما للأمن الغذائي وتعرضا للفقر.

شكرا لكم جميعا على اهتمامكم ومتمنياتي لكم باجتماع موفق وناجح!

الكلمة الافتتاحية لسعادة السيد عبد الله سرور، الأمين التنفيذي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الابيض المتوسط (GFCM)

سعادة مدير عام إدارة التنمية في وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عُمان،
سعادة السيد ممثل منظمة الأغذية والزراعة في سلطنة عُمان،
الزملاء الأعزاء،
حضرات السيدات والسادة،

يسرّني للغاية أن أخاطبكم اليوم بمناسبة افتتاح حلقة العمل هذه في إطار المشاورة الإقليمية المخصصة لتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

وأخصّ بالشكر السلطات المعنية في سلطنة عُمان على حفاوة استقبالها، كما وأني أتوجه بالشكر إلى زملائي في إدارة الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية في الفاو على هذا التنظيم الممتاز لحلقة العمل، علماً أنّ الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط قد شاركت في تنظيمها.

لقد أتت هذه المبادرة في التوقيت المناسب بعدما اعتمدت لجنة مصايد الأسماك في الفاو السنة الماضية الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية) وعشية المباشرة بتطبيقها فعلياً في مختلف الأقاليم.

ولا حاجة بعد اليوم إلى إبراز أهمية الخطوط التوجيهية لتشجيع التنمية المستدامة لمصايد الصيد الحرفي وبالتالي تكريس أهداف النمو الأزرق والأمن الغذائي. وإنّ الهيئة، باعتبارها منظمة إقليمية معنية بإدارة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، والتي أنشئت بموجب المادة الرابعة عشرة من دستور المنظمة، هي في الصفوف الأولى لتسهيل تنفيذها العملي في منطقة اختصاصها. ومن هذا المنطلق، لبينا باندفاع دعوة إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الفاوللمشاركة في تنظيم هذا الحدث الهام.

وهذه المشاورة الإقليمية تعني عدداً من البلدان الأعضاء في الهيئة. ويسرّني بالفعل أن ألاحظ بين هذا الجمع الغفير وجود العديد من الوجوه المألوفة.

ومما لا شك فيه أن الصيد الحرفي يؤدي دوراً اقتصاديا واجتماعيا هاماً في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود حيث أنه يستحوذ على أكثر من 80 في المائة من أسطول الصيد ويعمل فيه ما لا يقلّ عن 60 في المائة من العاملين المعنيين مباشرة بأنشطة الصيد ويساهم بنسبة 25 في المائة تقريباً من القيمة الإجمالية لعمليات تفريغ المصيد من المصايد الطبيعية. ولعلّ الصيد الحرفي أيضاً أبلغ مثال على الاستخدام المستدام للموارد بما يتيح الحد قدر المستطاع من تدهور البيئة بموازاة تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية. لكن لا بد من تضافر الجهود لكي تصبح أفضل الممارسات هي الأكثر شيوعاً.

ومن هذا المنطلق، تعتزم الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الفاو، بما فيها المشاريع الإقليمية التي تنفذها في البحر الأبيض المتوسط، تنظيم مؤتمر إقليمي في شهر مارس/آذار 2016 بعنوان "بناء مستقبل لمصايد الصيد الحرفي المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود". وسوف تستضيف الحكومة الجزائرية هذا المؤتمر وهي ستكون ثمرة شراكة مع المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط / معهد باري الزراعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشبكة القيمين على إدارة المناطق المحمية البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

واستكمالاً للندوة الإقليمية الأولى عن مصايد الصيد الحرفي المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، التي عُقدت في مالطة في عام 2013، اتفق الشركاء المنظمون على ضرورة مواصلة العمل وتكثيف الجهود المنسقة بغية التوصل إلى وضع استراتيجيات مشتركة لتكييف الخطوط التوجيهية مع خصائص منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمساهمة بالتالي في تعزيز مصايد الصيد الحرفي المستدام في المنطقة.

وسوف يستعين هذا المؤتمر الإقليمي بالمقاربة التشاركية التي اعتمدتها الفاولدى إعداد الخطوط التوجيهية وسوف يتمحور حول الحوار والتعاون. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى خلق منتدى تفاعلي يمكن من خلاله لجميع أصحاب المصلحة المعنيين دراسة الأولويات والحلول الممكنة في هذا القطاع وإننا نعتزم أيضاً تشجيع الالتزام السياسي إزاء الاستراتيجيات الملائمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وأودّ أن أنتهز هذه الفرصة لدعوة جميع المعنيين للمشاركة في هذه العملية. كما وأني أشجّعكم على الاتصال بأمانتنا التي هي على أتمّ الاستعداد لتزويدكم بأي معلومات إضافية قد تحتاجون إليها.

وإني واثق من أن المناقشات التي ستتخلل هذه المشاورة الإقليمية ستعطينا العديد من العناصر الهامة لكي تتعمّق الهيئة في دراستها، لا سيما في إطار برنامجها الإقليمي المخصص للصيد الحرفي والذي سأعرضه عليكم بالتفصيل بعد ظهر اليوم.

وفي الختام، أتمنى لكم اجتماعاً مثمراً وأشكركم جزيل الشكر على حسن إصغائكم.

الملحق 3 – أعضاء مجموعات العمل

المجموعة 1: حوكمة الحيازة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة مواردها	المجموعة 2: التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين ومخاطر الكوارث وتغير المناخ	المجموعة 3: سلاسل القيمة ما بعد المصيد والتجارة
الميسر: السيد شريف طويلب	الميسرة: السيدة Nicole Franz (الفاو)	الميسرة: السيدة Lena Westlund (الفاو)
عربية	عربية/إنجليزية (ترجمة)	إنجليزية
1. السيد عبد الرزاق بدر 2. السيد أزادي غضنفر 3. السيد داهج مقداد 4. السيد علي رمضان 5. السيد أبو الزمر عماد 6. السيد الحمداني حاسين 7. السيد شابو البشير 8. السيد ذويب سامي 9. السيد الحويط علاء الدين 10. السيد بلكوش عبد اللطيف 11. السيد طارق المعمري 12. حسين المسقطي	1. السيد سعيد شكور شوقي 2. السيد التميمي خليل 3. السيد الحاج أحمد الكراي 4. سيد أحمد عبيد 5. السيد عبد الله البليهي 6. السيد الملولي الادريسي 7. السيدة ميرلو بينديتا 8. السيدة سعاد محمود 9. السيدة انتنوبولو مارينا 10. السيدة علية محتات 11. السيدة رقية آل بلوشي 12. السيد حسين المسروري	1. السيد صالح إياد 2. السيد محمد صوبري 3. السيد حسين حجي ناظري 4. السيد بنسالم اسكندر 5. السيد ياسين سكندراني 6. السيدة الندوة منت المختار النش 7. السيد عزت فيضي 8. المامى سامبولي با 9. السيدة عزيزة الأمغاري 10. السيد إبراهيم القرطبي 11. السيد شيكار بوص 12. السيد عبد السلام فحفوحي

تحديد المشاكل	الرؤية / الهدف	الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة	الإجراءات المقترحة
المجموعة الأولى: حوكمة الحيازة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة الموارد			
غياب مناطق محددة وملائمة لأنشطة الصيد التقليدي مع ضعف القوانين والآليات الضامنة لحقوق الأفضلية والمنافسة	سياسات مندمجة وشاملة تكفل استمرارية المصايد صغيرة النطاق	قرى الصيادين، نقاط الإنزال، معاهد متخصصة للصيادين	**إقليميا:** • تشجيع البلدان على سن تشريعات وقوانين قصد الحفاظ على حيازة الصيد وخلق المنافسة العادلة. • تعميم التجارب الخاصة بتجهيز مرافئ الإنزال والتفريغ وقرى الصيادين. **محليا:** • الاستفادة القصوى على المستوى الوطني من التجارب الناجحة. • تحديث (تحيين) السياسات والخطط وملائمتها مع الخطوط التوجيهية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق والولوج العادل في مناطق الصيد.
عدم توفر الشروط والضوابط الكافية لضمان جودة وتثمين المنتجات البحرية.	تحسين جودة الإنتاج ورفع مستوى الدخل	الشعاب الاصطناعية، زراعة أشجار القرم (المنجروف)، خطط لتهيئة المصايد، منع الصيد بالجر الخلفي.	**إقليميا:** • تنظيم دورات تثقيفة لدعم قدرات الفاعلين، • تثمين وتسويق المنتجات البحرية بهدف رفع القيمة الاقتصادية. **محليا:** • تحديد الاشتراطات والمواصفات للمنتجات على المستوى الوطني. • دعم القدرات الوطنية في مجالات تثمين المنتجات البحرية على أساس المرجعية الدولية.

تحديد المشاكل	الرؤية / الهدف	الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة	الإجراءات المقترحة
ضعف وغياب الإطار القانوني والمؤسساتي الذي من شأنه أن يضمن مشاركة جميع الفاعلين المعنيين في قطاع الصيد التقليدي لتحقيق إدارة مستدامة.	وضع قوانين وتشريعات تضمن استمرارية الاستغلال المستدام في إطار تشاركي.	جمعيات الصيادين، مجالس استشارية لإستصلاح المصايد.	**إقليميا:** • تفعيل دور المنصات في عمليات التنظيم واتخاذ القرارات التشاركية في تنظيم مصايد الأسماك صغيرة النطاق. • العمل على تنظيم دورات تكوينية لدعم قدرات المنصات في مجال الاستدامة والمحافظة على الثروات البحرية. **محليا:** • رفع دور وقدرات (التجمعات/المنصات) الوطنية في تنظيم المصايد. • تثمين وتحديث القوانين والإطار المؤسساتي بما يتلائم مع التسيير المستدام للمصايد البحرية صغيرة النطاق.
عدم توفر المعطيات والمعلومات الميدانية اللازمة لدعم المجهودات الرامية للإدارة المستدامة للصيد التقليدي.	ضمان وتحسين مستوى اتخاذ القرارات والسياسات للإدارة المستدامة.		**إقليميا:** • التوعية بأهمية البيانات ودعم القدرات في معالجة تلك البيانات والاستفادة منها. **محليا:** • تأهيل وتطوير العاملين في مجال جمع المعلومات. • الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة في جمع ومعالجة وتحليل البيانات وتوثيقها ونشرها. • تحديد الجهة الوطنية المسؤولة عن المعلومات.
ضعف القوانين والآليات للحد من أثار التغيرات المناخية.	الحماية من التأثيرات المناخية المحتملة على المصايد والوسط البيئي.		**إقليميا:** • تثقيف الصيادين عبر ورش عمل لإرشاد الصيادين بآثار التغيرات المناخية والكوارث ودورهم في الحد من آثارها السلبية. **محليا:** • وضع خطة طوارئ وطنية لمكافحة الآثار السلبية للكوارث الطبيعية على قطاع الصيد التقليدي. • إيجاد برامج وطنية لدعم الصيادين لحفظ الآثار المحتملة من التغييرات المناخية • وضع نظام تأمين لممتلكات الصيادين العاملين في مجال الصيد التقليدي.

تحديد المشاكل	الرؤية / الهدف	الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة	الإجراءات المقترحة
المجموعة الثانية: التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين ومخاطر الكوارث وتغير المناخ			
تنظيم المهنة والرفع من مشاركة الفاعلين:ضرورة تنظيم المهنة والرفع من مستوى مشاركة الصيادين وعمال الصيد في الإدارة والسياسات المتعلقة بمصايد الأسماك بما في ذلك النساء والفئات المهمشة من العمال والمهاجرين) لخلق فرص عمل إضافية).	تأهيل العاملين في قطاع الصيد للمشاركة في العمل المؤسسي لأصحاب المصالح.	الغرف المغربية: تجارب نموذجية في تنظيم المهنة في العديد من البلدان (الغرف المغربية على سبيل المثال إمكانية استفادة البلدان الأخرى من هذه التجربة (على سبيل المثال، عمان(. اللجان لساحلية بعمان:إدماج الصيادين في صنع القرار من خلال خلق لجان الإدارات الساحلية / المجالس البلدية / الوسطاء. الجمعيات – الاتحاد التعاوني بمصر: 1983 قرار سياسي يدعم المنظمات للمشاركة في اتخاذ القرارات (إيجاد الحلول للقضايا مع التنفيذ).	**إقليميا:** • تبادل الخبرات ودعم الترابط بين المنظمات: تبادل الخبرات بخصوص تعزيز القدرات التنظيمية على الصعيد الإقليمي وشبه الإقليمي / (الدروس المستفادة.تبادل الخبرات بخصوص تعزيز القدرات التنظيمية على الصعيد الإقليمي وشبه الإقليمي / (الدروس المستفادة). • تشجيع التعاون بين دول المنطقة بخصوص تطوير مصايد الأسماك صغيرة النطاق. **محليا:** • لتعاون بين منظمات العاملين في قطاع الصيد • تعزيز إنشاء منظمات الصيادين والعاملين بهذه مصايد الاسماك صغيرة النطاق. • إمكانية تقييم وتوثيق الإطار التنظيمي / تدعيم المنظمات والوسائل الكفيلة بتنفيذها).
ندرة الضمان الاجتماعي غالبا ما تفتقر مجتمعات الصيد إلى إمكانية الحصول على الحماية والضمان الاجتماعي للصيادين والعمال بمصايد الأسماك صغيرة النطاق(بما في ذلك النساء / والفئات المهمشة) مع التركيز على (الصحة، والمعاشات التقاعدية، السلامة في البحر، والتعليم).	تأمين جميع الصيادين والعمال بمصايد الأسماك صغيرة النطاق، بما في ذلك النساء، والاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية المعدة خصيصا لهذا الغرض.	التجربة المغربية والجزائرية في الحصول على الحماية الاجتماعية للصيادين من خلال التفاوض بين منظمات صيادي الأسماك والحكومة (التأمين الصحي وإلزامية التأمين ضد البطالة لمالكي القوارب ومالكي الشركات – التمويل عن طريق الضرائب). المبادرة الملكية بالمغرب للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك. التأمين الاجباري للعاملين بقطاع الصيد بموريتانيا. يتم حاليا تنظيم قطاع مصايد الاسماك صغيرة النطاق للاستفادة من التأمين الاجباري (على سبيل المثال تسجيل 20 من المصايد ضمن صناديق الحماية الاجتماعية وضمان الحد الأدنى من الاجور) (عن طريق خلق فرص التعاون).	**محليا:** • دعم التدريب ونشر الوعي: تشجيع تنظيم العاملين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق وتكوينهم عبر تنظيم دورات تدريبية/الرفع من مستوى وعيهم بأهمية نظم الحماية الاجتماعية [إجباري] ولاسيما بالنسبة للنساء– المنظمات غير الحكومية والمحلية. • البحث عن التمويل اللازم من أجل التضامن الاجتماعي: البحث عن آليات التمويل اللازم من أجل التضامن الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مصايد الاسماك صغيرة النطاق (على سبيل المثال تقلبات الدخل)– معدلات شهرية محدودة، تبادل المعلومات بين الموظفين والحكومة.

تحديد المشاكل	الرؤية / الهدف	الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة	الإجراءات المقترحة
المجموعة الثانية: التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين ومخاطر الكوارث وتغير المناخ			
السلامة البحرية والعمل اللائق: تقصير في توفير السلامة البحرية / والظروف اللائقة للعمل (بما في ذلك النساء) في المنطقة وعدم اتخاذ إجراءات من قبل الجهات المعنية المختلفة بهذا الخصوص (الباحثين والحكومات ومنظمات الصيادين).	معايير العمل الدولية المصادق عليها والمنفذة على الصعيد المحلي بمصايد الأسماك صغيرة النطاق. توفير (على سبيل المثال لسفن أكثر أمانا، ومعدات السلامة، نظام تحديد المواقع) للصيادين لممارسة مهنتهم في ظروف آمنة.	إنشاء صندوق للحماية الاجتماعية للصيادين يهم السلامة في البحر. مصر: مخطط للتعويض عن الحوادث في البحر. توزيع أدوات السلامة للصيادين بتمويل من القطاع الخاص.	**إقليميا:** ورشة إقليمية حول ظروف العمل المناسبة: ضرورة تنظيم ورشة عمل إقليمية حول توفير ظروف عمل لائقة (السلامة في البحر، والصحة والسلامة المهنية)، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات تغير المناخ على مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة – بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية. **محليا:** • **ضرورة تطوير وتفعيل التشريعات بهدف:** تنظيم تدريب العاملين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق – المؤسسات الحكومية ومنظمات مصايد الأسماك صغيرة النطاق. • **تسهيل سبل استخدام النظم الالكترونية:** تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحصول على معلومات تهم الطقس وتطوير قاعدة البيانات وضرورة الاعتماد عليها من قبل الحكومة لإجراء البحوث. • **تدعيم الاستعمال الآمن لمعدات الصيد:** توفير الدعم للحصول على تجهيزات ومعدات آمنة – الحكومة والجهات المانحة الخارجية. • إشراك الصيادين في تطوير وسائل عمل آمنة وفعالة بأقل تكلفة.
العمل التكاملي من أجل التنمية الشاملة: يمكن لمصايد الأسماك صغيرة النطاق أن تصبح وسيلة للتنمية من خلال اتباع نهج متكاملة للتوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية).	الاستيعاب الملائم للظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق وخلق آليات مشتركة بين المؤسسات والأطر التنظيمية تسمح بتطبيق نهج متكاملة لتطوير مصايد الأسماك صغيرة النطاق تتناول الآثار المشتركة بين القطاعات.	التجربة الجزائرية: تأخذ الإدارة بعين الاعتبار الحالة والآثار الاجتماعية والاقتصادية. مصر: قانون المحافظة علي البيئة. الحد الاصطناعي بعمان وملكية الصيادين له عمان: تطوير الشعاب الاصطناعية (أواستزراع الأحياء المائية / مسطحات مائية) / امتلاك الصيادين للآليات السمكية المخصصة للصيد.	**إقليميا:** **الاسترشاد بالخطوط التوجيهية في بناء الاستراتجيات والسياسات** • ينبغي على جميع البلدان في المنطقة الاستدلال بالخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق عند وضع السياسات والاستراتيجيات وما إلى ذلك من الأمور ذات الصلة. **حملات التوعية الحكومية:** • ينبغي على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني القيام بالحملات الإعلامية للتوعية بالخطوط التوجيهية. **تطوير حالة الصيد التقليدي من خلال البحث:** • إجراء بحوث حول تطوير مصايد الأسماك صغيرة النطاق بالتعاون مع المجتمعات المحلية.

تحديد المشاكل	الرؤية / الهدف	الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة	الإجراءات المقترحة
المجموعة الثانية: التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين ومخاطر الكوارث وتغير المناخ			
			التنسيق بين الحكومات علي المستوي الاقليمي • التنسيق بين الحكومات (على سبيل المثال الأرصدة المشتركة) بخصوص الإدارة والبرامج البحثية (بما في ذلك تبادل المعارف وتوحيد الأنظمة). **محليا:** • الرفع من مستوى الكفاءة وعمليات الرصد والتقييم. • الرفع من مستوى الوعي بأهمية آليات المراقبة بالتعاون مع الصيادين (على سبيل المثال مبادرة النمو الأزرق في المغرب) – الحكومة ومنظمات الصيادين وباقي الشركاء
ضعف التعليم والتأهيل المهني:محدودية الحصول على فرص التعليم والتنمية المهنية، وخاصة بالنسبة للأطفال والنساء، وارتفاع معدلات الهدر المدرسي (على سبيل المثال السودان ومصر). ندرة الترقية المهنية والتقدم الوظيفي وندرة الاستثمار بالمصايد.	**التنمية البشرية في قطاع المصايد التقليدية:** تنمية قدرات مصايد الأسماك صغيرة النطاق بدعم من المهنيين أنفسهم بهدف التطوير المهني والوظيفي (بما في ذلك النساء).	**رخص الصيادين في موريتانيا:** توفير بطاقات هوية للصيادين ومالكي القوارب.	**محليا:** **تطبيق توجهات منظمة العمل الدولية في شروط العمل اللائق** • تشجيع تنفيذ توجيهات منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق لدعم التنسيق على المستوى الإقليمي. **دعم التعليم الأساسي ومحوالامية** • الرفع من آليات محوالأمية الوظيفية الأساسية لدى مصايد الأسماك صغيرة النطاق – المنظمات غير الحكومية والحكومات (تجربة المغرب)،

تحديد المشاكل	الرؤية / الهدف	الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة	الإجراءات المقترحة
المجموعة 3: سلاسل القيمة ما بعد المصيد والتجارة			
ضرورة الأخذ بعين الإعتبار فوائد التداول، بما في ذلك التجارة الدولية و المحلية من خلال سلسلة القيمة (لم يطرأ تغيير ملحوظ على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمصايد الأسماك صغيرة النطاق على مر السنين(.	تطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفاعلين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق. القضاء على التهميش والرفع من مستوى القدرات الذاتية.	اللجوء إلى شركات القطاعين العام والخاص لتصدير الأسماك المجمدة ولتجنب المضاربة في الأسعار وضمان أسعار عادلة للصيادين (استهداف مصايد معينة مما من شأنه أن يشكل قنوات للصيادين لتمكينهم من ولوج الأسواق – موريتانيا. تشجيع الفاعلين والمنتجين في مختلف البلدان على توفير الآليات التكنولوجية وتمكين المشترين بدول مجلس التعاون الخليجي من تصدير المنتجات بسعر جيد – عمان / المغرب (تطوير إمكانية تتبع المنتجات في علاقتها بمواقع الإنزال). توفير «قرى الصيادين» في مواقع الإنزال للظروف المواتية للصيادين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق (تم انشاؤها في البداية بتشاور مع الصيادين وتديرها في الوقت الراهن التعاونيات) – المغرب. عدم تمكين المعايير الأوروبية (الصحة والجودة) من تحديد الأسعار المناسبة بالنسبة للتعاونيات– تونس إنشاء أسواق في موانئ الصيد للسماح للصيادين ببيع منتجاتهم. والسماح للتعاونيات بالتداول مما يضمن ارتفاع الأسعار لفائدة الصيادين – إيران إدراج أمثلة من القطاع الخاص معنية بقصص النجاح المغرب ملاحظة: تخضع المنتجات لمعايير الجودة بشكل أكبر عند التصدير (متطلبات المستوردين) ولا تخضع للمعايير الصحية والجودة عند تسويقها محليا.	**إقليميا:** • التنسيق بين المؤسسات المحلية لتبادل المعلومات بخصوص التجارة الإقليمية والدولية (الفاواواللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك، والهيئة مصايد أسماك البحر الابيض المتوسط ولجنة أسماك التونة في المحيط الهندي (IOTC) و رابطة حافة المحيط الهندي (IORA)، والاتحاد الإفريقي (UA) ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC وإنفوسمك وإنفوبيش وإنفوفيش والمنظمات غير الحكومية والدول الأفريقية الأعضاء المطلة على المحيط الأطلسي (COMHAFAT). • ضرورة إجراء المزيد من المشاورات بهدف تحديد المنظمات والمؤسسات التي من شأنها القيام بهذا الدور. • إدارج المعلومات التجارية من قبل المنطمات الإقليمية وشبه الإقليمية • تعزيز القدرة التفاوضية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق بالتجارة الدولية أي الاتحاد الأوروبي. **محليا:** • تبادل المعلومات التجارية المحلية والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية لمصائد الأسماك (الهيئات الحكومية الوطنية). • ينبغي على المنظمات المعنية الاخذ بزمام المبادرة للتنسيق مع الهيئات الإقليمية.

تحديد المشاكل	الرؤية / الهدف	الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة	الإجراءات المقترحة
			• الأخذ بعين الاعتبار توسيع المبادرات الناجحة لتوفير المرافق/ الأسواق التجارية لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق على سبيل المثال قرى الصيادين)الحكومات وإدارة مصايد الأسماك). • ينبغي للبلدان الأعضاء أن تكون أكثر استباقا لتشجيع التغيير في مهام المنظمات الإقليمية لتكون أكثر فاعلية.
الربط بين إدارة الموارد السمكية والمعلومات ذات الصلة بالتجارة.	السيطرة على التأثير السلبي لقوى السوق على حالة الموارد. تجنب استهداف الأنواع السمكية الناجمة عن اتجاهات الطلب الحالية فحسب، بل تشجيع تنويع الوجهات والأسواق.	تنظيم دورات تدريبية للتعاونيات لتمكينهم من ولوج الأسواق الدولية (عمان) والمشاركة في الملتقيات الدولية للترويج لمنتجاتهم – إنفوسمك. ضرورة إدارة الموارد اعتمادا على مناهج علمية (إدارة موارد الأخطبوط) / اعتماد خطة لإدارة مصائد الأسماك / معلومات عن الحصص حسب موسم الصيد والحضر. الابلاغ عن حصص التصدير – موريتانيا إدارة أذن البحر بتعاون مع الصيادين والتجار، وعلى الوزارة المكلفة اتخاذ قرار بشأن الحصص، والخروج بتوصيات والتبادلات الفنية – عمان. 59% من موارد مصايد الأسماك تعتمد خططا للإدارة والحصص بما في ذلك التدابير التقنية ذات الصلة – المغرب يؤدي الإنتاج المفرط إلى انخفاض الأسعار ومنع الصيد – المغرب (اليابان).	**محليا:** • ضرورة تدخل وكالات الدولة (بما في ذلك المؤسسات البحثية) بالتعاون مع الجهات الفاعلة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق عند الضرورة. • تطوير مستوى وعي المستهلك والأطراف المعنية الاخرى (بما في ذلك الوسطاء) بخصوص قضايا الاستدامة. • عدم الاعتماد على الوسطاء من خلال تقديم خدمات مباشرة للفاعلين في مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق بما في ذلك الدعم المالي أوالحصول على التمويل إلخ (ضمان جهد الصيد) (إدارات مصايد الأسماك بالتعاون مع القائمين على الخدمات ذات الصلة)

تحديد المشاكل	الرؤية / الهدف	الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة	الإجراءات المقترحة
إنشاء هيكل تنظيمي لتمكين الفاعلين من المشاركة الفعالة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق في صنع السياسات والقرارات. تمكين الفاعلين من الحصول على عائد أفضل من أنشطة الإنتاج (حصة عادلة ومنصفة).	- إنشاء منظمات وظيفية للفاعلين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق. - تعزيز القدرة التفاوضية للفاعلين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق مع قطاعات أخرى من السوق. - ضمان مشاركة مستمرة وفعالة في عملية صنع القرار.	التعاونيات: العمل على تشغيل البنية التحتية لقرى الصيادين والتجارة - المغرب. تطوير التعاونيات وجمعيات المجتمع المدني- تونس. المجلس الاستشاري لمصائد الأسماك صغيرة النطاق (على الصعيد المحلي) مع أعضاء من مصايد الأسماك صغيرة النطاق (بما في ذلك ما بعد المصيد)، ممثلين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والخبراء - موريتانيا. تتشكل لجنة إدارة مصايد الأسماك (على المستوى الوطني) من رئيس جمعية الصيادين وعضومن اللجنة المنظمة وأعضاء ويعتبرون ممثلين لتعاونيات مصايد الاسماك - إيران يتم تداول منتجات المصايد بخليج العقبة أسبوعيا ومعظمها منتجات جديدة وتمكن من توفير مصدر جيد للدخل للأسر المعنية - الأردن ينبغي على الاتحاد التعاوني مع الحكومة العمل على إصدار قرار لإنشاء صناديق معاشات التقاعد لفائدة الصيادين بشكل عاجل - مصر	**اقليميا:** • تشجيع منظمات المجتمع المدني و المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية / أنظر أعلاه) **محليا:** • اختلاف المصطلحات إلا أن الأهم هوتنظيم الفاعلين في إطار موحد! • يجب أن تشمل وظائف الجهات الفاعلة بمنظمات الصيد الحرفي الأعمال التجارية والمبيعات وما إلى ذلك من الأمور ذات الصلة (القوة التفاوضية). • (ينبغي أن تتكفل المنظمات ذات الصلة بمهمة التجارة؛ وبالمستويات المختلفة من سلسلة القيمة مع تعزيز الروابط بينهما) • يجب أن تكفل الدول بموجب القانون تضمين الفاعلين في إطار منظمات مصايد الأسماك صغيرة النطاق للمشاركة الفعالة في جميع مستويات صنع القرار: استنادا إلى عملية رسمية من خلال لجان أوما شابه ذلك (إدارات مصايد الأسماك). (الأخذ بعين الاعتبار مختلف وجهات النظر في صنع القرار)
		لجان سنن البحار - هيئات استشارية تقليدية تهم جميع جوانب الصيد / إدارة الأسواق - عمان تكوين لجان ثلاثية تتشكل من الباحثين والإداريين والصيادين (لا وجود للوسطاء) - تونس تنفيذ مشروع تجريبي «Cogepect» بتعاون مع اليابان بما في ذلك نهج الإدارة المشتركة مع أربع لجان محلية مسؤولة عن الإدارة والتجارة. اتحاد غرفة الصيد البحري كهيئة استشارية للوزارة)الصيد الحرفي والصناعي) المغرب	**توفير الدعم لتنظيم بائعي الأسماك بمصايد الأسماك صغيرة النطاق** • يجب إن يتمتع الفاعلون في إطار المصايد صغيرة النطاق بإمكانية تواصلية جيدة ضمن إطار من القوانين الواضحة والعمليات الديمقراطية وتحقيق الامتثال (منظمات المجتمع المدني).

تحديد المشاكل	الرؤية / الهدف	الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة	الإجراءات المقترحة
ولوج غير كافي أومحدود للأسواق / عدم الحصول على المعلومات ذات الصلة بالتجارة بالشكل الكافي.	إنشاء الروابط الكفيلة بالحصول على البيانات المحينة ذات الصلة (المنظمات المحلية والدولية، مصايد الأسماك صغيرة النطاق المحلية) توفير المعلومات للفاعلين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق لتمكينهم من ولوج الأسواق (على سبيل المثال الهواتف النقالة(.	إنشاء نظام معلومات لأسماك السطح الصغيرة– تونس.	**إقليميا:** • إنشاء شبكة لتبادل المعلومات على المستوى الإقليمي (إنفوسمك مع شركاء آخرين / الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك). **محليا :** • تطوير نظم المعلومات المتعلقة بالتجارة – توفير المعلومات في الوقت المناسب والآني بخصوص الأسعار في الأسواق المختلفة. ضرورة توفير التكنولوجيا المناسبة والمنظمات ذات الصلة (إنفوسمك). تيسير مشاركة الفاعلين بالمنظمات الفاعلة في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الملتقيات التجارية ذات الصلة (مديريات مصايد الأسماك، منظمة الفاو وإنفوسمك).
الاستثمار في البنية التحتية والمعدات المناسبة، توفير مرافق للتسويق (هياكل)، والدعم المالي وتطوير القدرات البشرية والتقنية لإضفاء قيمة مضافة والحد من خسائر ما بعد المصيد.	- تمكين مصايد الأسماك صغيرة النطاق من ولوج الاسواق. - دعم إنتاج منتجات ذات نوعية جيدة وقيمة مضافة. - تعزيز وتنويع المنتجات. - تشجيع ظروف عمل لائقة. - الرفع من مستوى وعي الفاعلين بمصايد الأسماك صغيرة النطاق بخصوص أهمية أنشطة ما بعد المصيد (إدراج برامج التدريب).	إنشاء جمعية موريتانيا 2000 لمرافق التجهيز لفائدة النساء لتشغيلها بشكل ذاتي. إنشاء اتحاد لتجهيز المنتجات وتسويقها / بتمويل من الوزارة لفائدة النساء – عمان. إنشاء وحدة للنساء للمعالجة بالمسنى لخلق الشراكات مع الأسواق بالمنطقة والمشاركة في الملتقيات الدولية والمحلية إنشاء قرى الصيادين مخصصة للتجار بمصايد الأسماك صغيرة النطاق (حوالي 06 قرية) – المغرب. تنفيد مشروع لإنشاء قرية لصيد الأسماك في الدقم لتوفير سوق مهيكل وذوبنية تحتية مناسبة، الخ – عمان. تكوين التجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري (PPIG) للصيادين في الموانئ لمساعدتهم على اكتساب المهارات في مناولة الأسماك بشكل سنوي ومن خلال حملات التوعية – تونس.	

الملحق 5 – جدول أعمال الاجتماع التشاوري

الإثنين 7 ديسمبر/كانون الأول 2016	
8:00	تسجيل المشاركين
الجلسة الافتتاحية	
9:00	القرآن الكريم
9:50	الكلمة الافتتاحية الدكتور أحمد محمد المزروعي، المدير العام لتنمية الثروة السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان. السيد الزين المزامل، ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بسلطنة عمان. السيد عبد الله سرور، الأمين التنفيذي للهيئة العامة لمصايد الاسماك بالبحر الابيض المتوسط (GFCM).
9:53	مقدمة عن الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق السيدة Nicole Franz (منظمة الفاو)،
9:54	استراحة وصورة جماعية
10:00	لمحة عامة عن أهداف الاجتماع التشاوري والنتائج المتوقعة وطريقة تنفيذها السيدة Lena Westlund (منظمة الفاو)،
10:15	تقديم المشاركين
10:30	استفسارات وإجابات بخصوص الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق والإطار العام للاجتماع التشاوري رئيس الجلسة: الدكتور أحمد محمد المزروعي، وزارة الزراعة والثروة السمكية
11:00	لمحة عامة عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الشرق الأدنى السيد عزت فيضي، مستشار
11:30	لمحة عامة عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في شمال أفريقيا السيد ملولي إدريسي محمد، مستشار
12:15	مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سلطنة عمان الدكتور أحمد محمد المزروعي، وزارة الزراعة والثروة السمكية.
12:30	استراحة غذاء
14:00	مناقشة عامة رئيس الجلسة
14:30	البرنامج الإقليمي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بخصوص مصايد الأسماك صغيرة النطاق السيد عبد الله سرور، الأمين التنفيذي للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM)
15:00	منظور منظمات المجتمع المدني حول تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق السيد ياسين اسكندراني،المنصة المغاربية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق– تونس

15:30	استراحة
16:00	مناقشة عامة رئيس الجلسة
17:00	اختتام اليوم الأول
الثلاثاء 8 ديسمبر/كانون الأول 2016	
الرئيس	السيد عزت فيضي، مستشار
9:00	تقديم لملخص اليوم الأول السيدة Lena Westlund (منظمة الفاو)
9:10	قضايا المساواة بين الجنسين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق السيدة ندوة منت المختار النش، موريتانيا 2000
9:25	مقدمة للخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة عن الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي المحلي السيدة Nicole Franz (منظمة الفاو)
9:40	تعزيز منظمات الصيادين: تجربة المنصة المغاربية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق السيد بشير شابو، المنصة المغاربية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق
9:55	مناقشة عامة الرئيس
10:20	مقدمة لمجموعة العمل – الجلسة الأولى: الاتفاق على الأولويات السيدة Lena Westlund (منظمة الفاو)
10:30	استراحة
10:45	انعقاد مجموعات العمل بشكل مواز – الجلسة الأولى
12:45	استراحة غذاء
14:00	رفع التقارير المنبثقة عن مجموعات العمل – الجلسة الأولى والمناقشة العامة
15:00	تقديم لمجموعات العمل – الجلسة الثانية: تبادل الممارسات الجيدة السيدة Lena Westlund (منظمة الفاو)
15:15	استراحة
15:30	انعقاد أشغال مجموعات العمل – الجلسة الثانية
17:00	اختتام جلسات عمل اليوم الثاني
الأربعاء 9 ديسمبر/كانون الأول 2016	
رئيس الجلسة	السيد ملولي إدريسي محمد، مستشار

9:00	رفع تقارير عن مجموعات العمل – الجلسة الثانية
9:45	مناقشة عامة
10:30	مقدمة لمبادرة النمو الأزرق–حالة عمان السيد عبد السلام فحفوحي، وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان
10:45	تقديم لمجموعات العمل – الجلسة الثالثة: خطة العمل السيد شريف طويلب (الفاو)
11:00	استراحة غذاء
11:15	انعقاد أشغال مجموعات العمل – الجلسة الثالثة
11:45	استراحة غذاء
14:00	انعقاد أشغال مجموعات العمل – الجلسة الثالثة
15:00	استراحة
15:30	رفع التقارير المنبثقة عن مجموعة العمل الثالثة
16:15	مناقشة عامة
17:00	اختتام فعاليات اليوم الثالث
الخميس 10 ديسمبر/كانون الأول 2016	
رئيس الجلسة	السيد ملولي إدريسي محمد، مستشار
9:00	الاستنتاجات والآفاق المستقبلية
10:30	استراحة
10:45	الاستنتاجات والآفاق المستقبلية
12:45	الجلسة الختامية وزارة الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عمان. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

الملحق 6 – لمحة عامة عن مصايد الأسمـــاك صغـيرة النطـــاق في منطقة الشرق الأدنى

تقرير بخصوص
ورشة العمل حول المشاورات الإقليمية المنعقدة في
منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية
لمصايد الأسماك صغيرة النطاق
المنعقدة من 7 إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2015
مسقط - سلطنة عمان

دراسة خلفية حول بلدان الشرق الأدنى

إعداد: عزت فيضي
مستشار تنمية المصايد السمكية

القاهرة، مصر: نوفمبر/تشرين الثاني 2015

بيان المحتويات

ملخص 61
الاختصارات 62
1. مقدمة 63
2. منظمة الأغذية والزراعة وقضية المبادىء التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق 63
3. نظرة شاملة حول مصايد الأسماك صغيرة النطاق في بلدان الشرق الأدنى 64
4. تصنيف مصايد الأسماك صغيرة النطاق في بلدان الشرق الأدنى 66
5. تعريف مختصر حول مصايد الأسماك صغيرة النطاق حسب البلدان 67
6. قضية الأمن الغذائي والحد من الفقر 77
7. دور مصايد الأسماك في الأمن الغذائي ببلدان الشرق الأدنى 78
8. مقترحات حول تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق 79
9. توصيات عامة لمعرفة الخطوات المتبعة من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق 83
قائمة المراجع 85

ملخص

تم الاعتماد على الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل ضمان مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة في نطاق الأمن الغذائي والحد من الفقر، تم اعتمادها من قبل لجنة لمصايد الأسماك خلال يونيو/حزيران 2014. وبناء على الاجتماع التشاوري الإقليمي الذي عقد سنة 2012 والخاص بتطوير الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، تم التحضير لورشة عمل والتي تم من أجلها مناقشة تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق خاصة في دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وذلك ابتداء من يوم 7 إلى 10 ديسمبر/كانون الأول عام 2015 بمسقط – سلطنة عمان.

تعتبر هذه الورقة الخلفية المرجع الذي تم الاستناد عليه خلال الورشة والتي تغطي منطقة الشرق الأدنى بما فيها: دولة البحرين، جمهورية مصر العربية، إريتريا، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية العراق، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى ذلك، تضم هذه الورقة قضية الأمن الغذائي والحد من الفقر، دور مصايد الأسماك في الأمن الغذائي ونظرة شاملة حول مصايد الأسماك صغيرة النطاق في بلدان الشرق الأدنى مع التطرق للتوصيات العامة لمعرفة الخطوات المتبعة لتنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

يشارك عدد مهم من الأشخاص في كل ما يخص مصايد الأسماك صغيرة النطاق في العالم مع العلم أن اهتمامهم لا يعتبر مبالغا فيه. كثيرا ما يرتبط هذا الموضوع بمستويات عالية من التبعية ويمس مسائل هامة مما يخص التغذية، الأمن الغذائي، الصحة، وسبل العيش والتخفيف من وطأة الفقر خاصة في الدول النامية. بالرغم من هذه المساهمات الجوهرية، يعتبر معظم صغار الصيادين بعيدين عن القرارات المتخذة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي. زيادة على ذلك، تقوم الثروات السمكية وتربية الأحياء المائية بإسهام خاص في اقتصاديات العديد من البلدان الصناعية والنامية.

أن الأمن الغذائي موضع اهتمام وطني مهم حول العالم. رصدت منظمة الأغذية والزراعة من خلال تقرير حالة الأغذية والزراعة عام 2015، بالرغم من أن حصص الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر/ أوالفقر المدقع قد شهدت تقلصا خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلا أن الأرقام لا زالت ترتفع وذلك بسبب وجود ما يقرب من مليار شخص يعيش تحت خط الفقر بالإضافة إلى مليار شخص يعيشون حالة فقر.

وبناء على ذلك تم اقتراح العديد من الخطوات المتبعة من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة بهدف الوصول إلى الثروات السمكية المسؤولة والتنمية المستدامة والتي تشمل: الاعتراف بحكم الحيازة لإدارة الموارد، الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، التعاون مع أجهزة المصايد الإقليمية والوكالات الأخرى ذات الصلة في المنطقة ومع منظمة الأغذية والزراعة ومبادرة النمو الأزرق، إعطاء اهتمام لسلسلة القيم وما بعد الحصاد والتداول، الاعتراف بالمساواة بين الجنسين والتفويض النسائي بالإضافة إلى التعامل مع مخاطر الكوارث وتغير المناخ وضمان بيئة تمكينية وتنفيذ مدعم.

وختاما، تم وضع مجموعة من التوصيات العامة لدعم المقترحات المقدمة بهدف تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق بحيث تشمل: الدعوة لأجل إدارة أفضل للموارد السمكية خاصة في المياه حيث يعمل صغار الصيادين، مراقبة الأساطيل الأجنبية لمكافحة الصيد غير القانوني، زيادة الاستثمارات الوطنية في مرافق البنية التحتية في المناطق الريفية، تسهيل التجارة الإقليمية في سلع المأكولات البحرية، مراجعة وتحديث التشريعات السمكية لتلبية الصكوك المعتمدة دوليا بالإَضافة إلى تفعيل تطبيق أحكام القوانين.

الاختصارات

BAP	أفضل ممارسات تربية الأحياء المائية
CIFA	لجنة المصايد الداخلية بإفريقيا
COFI	لجنة مصايد الأسماك
EAD	هيئة البيئة - أبوظبي
EEZ	المناطق الاقتصادية الخالصة
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
GAFRD	الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية - جمهورية مصر العربية
GCC	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GFCM	الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
GIS	نظام المعلومات الجغرافية
GLOBEFISH	شبكة المعلومات عن تجارة الأسماك - منظمة الأغذية والزراعة
IDB	البنك الإسلامي للتنمية
INFOSAMAK	مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية
INFOFISH	المنظمة الحكومية الدولية لمعلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
IOTC	لجنة مصايد الأسماك في المحيط الهندي
IMF	صندوق النقد الدولي
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
IUU	الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
MOA	وزارة الفلاحة - لبنان
MERC	مركز أبحاث البيئة البحرية - الإمارات العربية المتحدة
MFW	وزارة الثروة السمكية - اليمن
MOEW	وزارة البيئة والمياه - الإمارات العربية المتحدة
NAC	المركز الوطني للاستزراع المائي - البحرين
NAQUA	المجموعة الوطنية للاستزراع المائي - المملكة العربية السعودية
NGO	المنظمة غير الحكومية
RAS	إعادة تدوير نظام تربية الأحياء المائية
RECOFI	الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك
SOFIA	حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم
SSF	مصايد الأسماك صغيرة النطاق
UK	المملكة المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1. مقدمة

من أجل دعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية المعتمدة لضمان مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة في نطاق الأمن الغذائي والحد من الفقر من قبل لجنة مصايد الأسماك التابعة للفاو خلال يونيو/ حزيران 2014، تم التحضير لورشة عمل والتي من أجلها مناقشة تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية للمصايد الصغيرة في خاصة في دول الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وذلك إبتداءا من يوم 7 إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2015 بمسقط– سلطنة عمان. اعتبرت هذه الورشة من بين ورشات العمل الإقليمية التي تؤسسها منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها من أجل تشجيع تطبيق الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة وتطوير خطط عمل إقليمية وفقا للفقرة 6.13 من الخطوط التوجيهية والتي يقال فيها: «لا بد من تعزيز مصايد الأسماك صغيرة النطاق وضمان ولوجها إلى الموارد اللازمة لسبل العيش المستدامة، وكثيرا ما تمثل القيم التقليدية وأسلوب الحياة».

تم عقد ورشة عمل استشارية بمسقط– سلطنة عمان في الفترة ما بين 26 إلى 28 مارس/آذار 2012 للمساهمة في تطوير الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة حيث يتجلى جوهرها في كونها مساهمة في التخفيف من وطأة الفقر، دورها في الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، أقرت ورشة العمل أن هذه الخطوط التوجيهية سيكون لها دور أساسي في ضمان حكم وتنمية مستدامة للمصايد الصغيرة. وفي هذا السياق، تم الاعتراف بأن هذه المصايد في المنطقة تعرف تنوعا كبيرا بين المناطق الفرعية والبلدان خاصة فيما يتعلق مثلا بنوع وعدد الجهات الفاعلة المعنية، هياكل الإنتاج والسوق بالإضافة إلى الموارد ووسائل تنمية القطاع. علاوة على ذلك، تعيش العديد من الدول حاليا فترة من التحول قد يكون لها تأثير أيضا على الثروات السمكية. وقد تم الإتفاق بإجماع على ضرورة تعزيز مصايد الأسماك صغيرة النطاق وضمان ولوجها إلى الموارد اللازمة لسبل العيش المستدامة، وكثيرا ما تمثل القيم التقليدية وأسلوب حياة.

كانت ورشة العمل الاستشارية الإقليمية لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وبتنظيم مشترك من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية – سلطنة عمان، بالإضافة إلى منظمة الأغذية والزراعة، والهيئة العامة لمصايد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ومركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية في الفترة ما بين 7 إلى 10 ديسمبر/كانون الأول 2015، كانت بناء على نتائج ورشة عمل تم انعقادها عام 2012 والتي تهدف إلى النتائج المتوقعة التالية:

- الاعتبارات والاقتراحات المتعلقة بتنفيذ الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة في المنطقة، بما في ذلك تحديد الأولويات.
- استعراض السياسات وأفضل الممارسات في المنطقة لدعم مصايد الأسماك صغيرة النطاق.
- التوصيات المتعلقة بمعرفة الخطوات المتبعة في عملية تنفيذ الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة في المنطقة، بما في ذلك فرص الدعم والشراكات.

تستعرض هذه الورقة الخلفية حالة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في 16 بلدا من بلدان الشرق الأدنى بالإضافة إلى التطرق إلى السياسات والممارسات. وتزود هذه الورقة بالاقتراحات والتوصيات من أجل معرفة الخطوات الموالية لتنفيذ الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة في المنطقة.

2. منظمة الأغذية والزراعة وقضية المبادىء التوجيهية للمصايد الصغيرة

يشارك عدد مهم من الأشخاص في كل ما يخص مصايد الأسماك صغيرة النطاق في العالم مع العلم أن اهتمامهم لا يعتبر مبالغا فيه. كثيرا ما يرتبط هذا الموضوع بمستويات عالية من التبعية ويمس مسائل هامة مثل التغذية، الأمن الغذائي، الصحة، وسبل العيش والتخفيف من وطأة الفقر خاصة في الدول النامية.

يمكن العثور على مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق في العالم بأسره (من البحيرات الجبلية إلى سواحل الجزيرة). ورغم انعدام وجود إحصاءات محددة، قامت منظمة الأغذية والزراعة سنة 2012 بتقدير على أن مصايد الأسماك صغيرة النطاق توفر فرص شغل مباشرة لنحو 58,3 مليون شخص، 39,4 مليون شخص في مصايد الأسماك و18,9 مليون في تربية الأحياء المائية ومعظمهم من البلدان النامية، وسبل العيش لنحو 10 إلى 12% من سكان العالم بالإضافة إلى أكثر من 2/3 من الاستهلاك المحلي. زيادة على ذلك، تقوم هذه المجتمعات بتزويد أكثر من 50% من البروتين الحيواني زيادة على إنتاج ما يقرب نصف الإنتاج العالمي

للأسماك وتموين العالم النامي بمعظم الأسماك المستهلكة. علاوة على ذلك، تقوم مصايد الأسماك صغيرة النطاق بتوفير فرص عمل لملايين الأشخاص الذين يعملون في الأنشطة المتعلقة بتجهيز الأسماك، والتسويق، والتوزيع بالإضافة إلى صناعة القوارب والشباك البحرية. يعتمد مئات الملايين من الناس في المناطق الريفية على مصايد الأسماك من أجل كسب قوتهم اليومي.

تشارك النساء بقوة في تصنيع وتجارة الأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك صغيرة النطاق. عندما يتم الجمع بين عدد من الصيادين والعاملين في صيد السمك المشتركين في توريد المدخلات لأنشطة الصيد وما بعد الحصاد بالإضافة إلى إعانة أسرهم، فإنه من المرجح أن يعتمد 200 مليون شخص على جزء من مصايد الأسماك صغيرة النطاق بهدف الحصول على قوتهم.. بالرغم من هذه المساهمات الجوهرية، يعتبر معظم صغار الصيادين بعيدين عن القرارات المتخذة سواء على المستوى الوطني أوالإقليمي أوالعالمي وترتكز المشكلة الأساسية لعوائل مصايد الأسماك صغيرة النطاق في العالم النامي على مستوى العيش المنخفض نسبيا والفقر المتداول بالرغم من نتاج تنمية شاملة للثروات السمكية وتقدم اقتصادي وطني على مر العقود.

3. نظرة شاملة حول مصايد الأسماك صغيرة النطاق في بلدان الشرق الأدنى

تعتبر بلدان الشرق الأدنى موضوع هذه الورقة الخلفية حيث تتكون من 16 عضو لمنظمة الأغذية والزراعة ومن بين هذه البلدان: البحرين، مصر، إريتريا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة واليمن. علاوة على ذلك، يمكن لهذه الدول الوصول إلى المحيط الهندي وإلى البحار الأربع الكبرى كبحر قزوين وبحر العرب والبحر الأحمر وشرق البحر الأبيض المتوسط، وكذا إلى العديد من الخلجان المجاورة والبحيرات وعلى امتداد المناطق الاقتصادية الخالصة. إضافة إلى ذلك، تتوفر لهذه البلدان داخل حدودها على المياه العذبة والمياه المالحة، البحيرات الطبيعية والبحيرات الصناعية زيادة على ذلك عدد من الأنهار والروافد ومساحات واسعة من الأراضي القاحلة أو الجافة. بالرغم من البيئة الحالية، لا يلبي إنتاج مصايد الأسماك الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية ولهذا تعتمد معظم الدول على الواردات من منتوجات المأكولات البحرية لتلبية زيادة الطلب المحلي.

وفقا للإحصاءات الأخيرة الخاصة بمصايد الأسماك لمنظمة الأغذية والزراعة، شهدت السنوات ما بين 2011 إلى 2013 انخفاضا في نسبة المصايد الطبيعية بينما عرفت ارتفاعا في إنتاج تربية الأحياء المائية مع نسب متفاوتة من بلد لأخر. خلال سنة 2011، كان مجموع المصايد الطبيعية في البلدان قيد البحث يعادل 1,4 مليون طن مع تصاعد معتدل سنة 2102 يعادل 1,5 مليون طن وركود سنة 2013 يعادل 1,6 مليون طن. على العكس، فقد أظهرت أنماط إنتاج تربية الأحياء المائية خلال نفس الفترة من 2011 إلى 2013 ارتفاعا سنويا حيث شهدت تصاعدا من 1,3 مليون طن إلى 1,4 مليون طن سنة 2011 وإلى 1,5 مليون طن سنة 2013 (أنظر إلى الجدول 1). وفي سنة 2013، استدلت بيانات الإنتاج على أن الدول الرائدة في إنتاج السمك هي كالتالي: مصر ب 1,4 مليون طن، إيران ب 880 ألف طن، عمان ب 200 ألف طن وأخيرا اليمن ب 195 ألف طن. ويشهد الباقي 372 الف طن ركودا في الدول الاثنتي عشرة المتبقية (أنظر إلى الجدول 1).

عرفت نسبة المصايد الطبيعية لمنطقة الشرق الأدنى والنابعة من المياه البحرية والداخلية انخفاضا في السنوات القليلة الماضية كما هوالحال في معظم مناطق الصيد الأخرى. ويرجع ذلك أساسا إلى الإفراط في صيد الأسماك من الأنواع التجارية، استعمال الأساطيل ذات طاقة فائضة، التلوث، والآثار البيئية بالإضافة إلى الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من قبل الدول المجاورة و/أوغيرها من الأساطيل التي تعمل في مياه بعيدة وكذلك الأجنبية والصيد العشوائي الذي يسبب في استنزاف الثروة السمكية المستهدفة.

الجدول 1: قيمة الأسماك المحصل عليها إما عن طريق المصايد الطبيعية أوتربية الأحياء المائية في بلدان الشرق الأدنى خلال 2011 – 2013 (بالطن)

البلد	2011		2012		2013	
	المصايد الطبيعية	تربية الأحياء المائية	المصايد الطبيعية	تربية الأحياء المائية	المصايد الطبيعية	تربية الأحياء المائية
البحرين	8 711	3	12 722	1	13 284	2F
جمهورية مصر العربية	367 266	986 20F	346 529	1 017 738F	348 617	1 097 544
إريتريا	2 634	---	4 145	---	3 993F	---
إيران	484 657	247 262	536 663	296 575	554 529	325 325
العراق	31 541	16 290	51 007	25 040	56 853	14 060
الأردن	500	575	648F	600F	620F	600F
الكويت	4 036	319	4 030	309	4 633	301
لبنان	3 716F	1 280	3 761F	1 280F	3 761F	1 280F
عمان	150 896	157	184 979	168	199 799	353
فلسطين	1 261	189	2 014	269	1 836	284
قطر	12 938	36	11 158	36	11 960	56
المملكة العربية السعودية	62 600	15 838	66 370F	20 920F	70 170	25 390
السودان	0	0	34 000F	1 980F	34 000F	1 980F
سوريا	5 839F	7 200F	5 248F	6 200F	4 757F	4 000F
الإمارات العربية المتحدة	5 839F	415F	72 492	420F	71 770F	780F
اليمن	147 984	150F	214 090	100F	194 860	0
المجموع السنوي	1 359 275	1 276 834F	1 549 953	1 371 636F	1 575 441	1 471 956
المجموع الإجمالي	2 636 109		2 921 589		3 047 396	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) – إحصاءات المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية –نوفمبر/تشرين الثاني 2015

F = تقديرات الفاو --- = لا يوجد انزال أسماك

4. تصنيف مصايد الأسماك صغيرة النطاق في بلدان الشرق الأدنى

يمكن تصنيف مصايد الأسماك في بلدان منطقة الشرق الأدنى إلى أربع فئات رئيسية:

1.4 المناطق الإقتصادية الخالصة: توفر كل من المقدمة المستفيضة للمناطق الإقتصادية الخالصة في منتصف الثمانينيات وأعتمادا على قانون البحار من لدن الأمم المتحدة لسنة 1982، توفر إطارا جديدا من أجل إدارة أفضل للموارد البحرية. علاوة على ذلك، أنتج النظام القانوني للمحيطات وجود دول ساحلية بما في ذلك تلك المتواجدة في منطقة الشرق الأدنى مع ظهور تحديات خطيرة والتي تتجلى في الافتقار إلى الخبرة والموارد المالية والمادية بهدف تحقيق فوائد كبرى من قبل مصائد الأسماك في المناطق الاقتصادية الخالصة. ادعى مدى امتداد المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية وطبيعة السلطة القضائية إلى تكون اختلاف من دولة إلى أخرى، ولكن في العديد من الحالات، تمتد هذه المنطقة إلى 200 ميل بحري من الشاطئ مع تضمين ولاية قضائية على الموارد السمكية في جل الحالات. بالرغم من وجود درجات متفاوتة بين الدول، فيظل لها الحق إلى الولوج إلى المناطق الاقتصادية الخالصة. تعتبر فوائد الثروة السمكية لبلدان الشرق الأدنى مقصورة على المياه المتاخمة لشمال غرب المحيط الهندي وربما عن طريق إيران وسلطنة عمان واليمن.

2.4 مصايد الأسماك البحرية: يمكن تصنيف إنتاج الأسماك البحرية إلى فئتين رئيسيتين اعتمادا على حجم السفن ونوعية المعدات والأصناف المستهدفة:

- مصايد أعالي البحار: تتميز هذه الفئة بوجود أساطيل كبيرة وحديثة مع سفن مجهزة تقوم بالتجميد والتخزين بلإضافة إلى تسهيلات أخرى كالقدرة على تنفيد عملية على امتداد البحر لمدة تفوق ثلاثة أشهر. إضافة ألى ذلك، تعمل هذه السفن في مناطق الصيد التي تفوق 20 ميلا وهذا ما يسمى بالقطاع الموجه للتصدير. يعتبر هذا النشاط من بين الأنشطة التي تتميز بكثافة من حيث رأس المال بحيث يتطلب استثمارات تتجاوز قدرات الصيادين المحليين.
- المصايد الساحلية: توجد ضمن الفئة مجموعتين فرعيتين وعادة ما تعتبر المصايد الوسيطة ومصايد الأسماك صغيرة النطاق:
  - المصايد المتوسطة: تتميز هذه المجموعة الفرعية بوجود سفن يبلغ طولها 25 متر أوأقل وتعمل على مدى امتداد 20 ميل من الشاطئ وتستهدف في الأغلب الأصناف البحرية خاصة سمك الماكريل وسمك السردين. زيادة على ذلك، تعتبر الأساطيل الموجودة في هذه المياه وطنية على العموم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض العمليات يتم القيام بها أيضا على الصعيد الوطني أوعبر الاستثمار في مشاريع مشتركة بين الشركات الرأسمالية الوطنية أوالأجنبية أوالشبه الحكومية التي تعمل على التزويد المحلي. يتراوح متوسط نسبة هذه المصايد إلى ما بين 15 و20% ويتم تسميتها في الأغلب «بمصايد الأسماك الصناعية أو الشبه الصناعية».
  - مصايد الأسماك صغيرة النطاق: تتميز هذه الفئة المجموعة الفرعية بوجود أسطول بمحركات صغيرة داخلية أوخارجية لقوارب يبلغ طولها 5–6 أمتار ذات قدرات ضعيفة للصيد وذلك بسبب توفرها على معدات تقليدية متنوعة. يعتبر الصيادين المكونين لهذه المجموعة منتشرين على طول خطوط سواحل بلدان الشرق الأدنى ويتميزون بالعددية. إضافة إلى ذلك، تتجلى معظم أنشطتهم في الصيد كونها هي مصدر التموين بالنسبة للسوق المحلية والعائلات والقبائل. لا يتم تسجيل الإحصاءات الرسمية لأنواع الصيد بشكل منهجي وهذا ما يخلق افتقارا إلى الموثوقية المحددة. تتم عمليات الهبوط غالبا في جوانب الشاطئ وفي العديد من المواقع التي تحتاج إلى المزيد من الموانئ ومرافئ السفن من أجل تفريغ المنتجات المصطادة. ومن بين الأصناف المستهدفة، نجد في الأغلب المصايد المغمورة المتواجدة قرب الشاطئ بالإضافة إلى القشريات خاصة القريدس (الجمبري) حيثما وجدت. يتراوح متوسط نسبة المصايد الساحلية في منطقة الشرق الأدنى إلى ما بين 80 و85%.

3.4 المصايد الداخلية: تتمحور هذه المصايد ضمن عدد من مسطحات المياه العذبة المتواجدة في منطقة الشرق الأدنى. ومن بين الدول التي تتوفر فيها هذه المسطحات هي: مصر، إيران، العراق، سوريا واليمن

وتتكون من البحيرات الطبيعية والصناعية على شكل مياه عذبة أوقليلة الملوحة، أنهار أو مستنقعات أو خزانات الماء. إضافة إلى ذلك، تعتبر البحيرات الموجودة في منطقة دلتا المصرية هي المنتج الرئيسي للسمك بما في ذلك بحيرة ناصر في الجنوب، بحيرة قارون في الغرب فضلا عن نهر النيل. في السودان، تتواجد مصايد الأسماك الأساسية في النيل الأزرق والنيل الأبيض إضافة إلى النهر الأهم ألا وهو النيل وبحيرة النوبة جنوب بحيرة ناصر. فيما يخص مصايد الأسماك بالعراق، فأهمها تستند على نهري دجلة والفرات فضلا عن بعض الخزانات الصناعية. وأخيرا، بالنسبة للمصايد الداخلية لإيران، فهي تتم ضمن مجموعة مختلفة من الأنهار، خزانات المياه الصناعية والقنوات، إلخ. مع تواجد بعض الأنهار والبحيرات الصغرى التي تحتوي على مصايد أسماك صغيرة في سوريا، لبنان والأردن. علاوة على ذلك، تتميز أغلبية المصايد الداخلية كونها الممون الوحيد لتلبية الحاجيات الغذائية للسكان الذين يعيشون في المناطق القريبة من المسطحات المائية، وكل من يريد الحصول على هذه المنتجات الغذائية يمكن أن يشتريها من الأسواق القريبة.

4.4 تربية الأحياء المائية: ترتكز الأهمية المتزايدة لتربية الأحياء المائية سنويا على النمو السكاني وعلى أن الموارد السمكية الطبيعية قد وصلت الى حدها الأعلى من الإنتاج. وذلك ايضا ينطبق على دول منطقة الشرق الأدنى. فإن العديد من الدول التي تتوفر لديها موارد المياه العذبة مثل مصر، السودان، العراق، إيران وسوريا قد سبق لها وأن قامت بعملية الاستزراع المائي بشكل أوبآخر. أما فيما يخص البلدان التي تعاني من نقص في هذه المياه، فقد قامت بالانخراط في العديد من الأنشطة كالاستزراع البحري على طول خطوطها الساحلية خاصة في المملكة العربية السعودية، إيران، مصر، الكويت، عمان والبحرين. وقد نجحت جميع البلدان في إنشاء مراكز البحوث السمكية لتنمية تربية الأحياء المائية بهدف الحصول على التكنولوجيا ومعرفة مجالات الاستزراع المائي والبحري. وتم توفير نتائج الأبحاث بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية إلى القطاع الخاص بصفته المستثمر المحتمل لهذه الأنشطة. زيادة على ذلك، قامت بعض الدول بإنشاء مشاريع تجارية ضخمة للاستزراع المائي وهي كالتالي: المملكة العربية السعودية، عمان وإيران.

وتعتمد بعض البلدان على خطط من أجل القيام بنفس المشاريع كمصر على طول منطقة السويس. كما باشرت بعض دول مجلس التعاون الخليجي بتجربة طريقة الزراعة التكاملية المائية بهدف إنتاج الأسماك والمنتجات الزراعية حيث شهدت استزراع الروبيان (الجمبري) نجاحا في المملكة العربية السعودية. كما لدى الاستزراع البحري فرصا ذهبية للتوسع على امتداد الخط الساحلي لمنطقة الشرق الأدنى.

5. تعريف مختصر حول مصايد الأسماك صغيرة النطاق حسب البلدان

1.5 البحرين: خلال سنة 2013 ، سجلت الكمية الإجمالية للأسماك 13,386 طن بما فيها 13,284 طن من المصايد الطبيعية و2 طن فقط من تربية الأحياء المائية. بالنسبة للصيادين في البحرين، فهم ينضمون إلى فئة مصايد الأسماك صغيرة النطاق وينقسمون إلى مجموعات تشتغل إما لدوام كامل أولبعض الوقت، أوإما لظرف مؤقت أومن أجل الترفيه. بالنسبة للمجموعتين الأخيرتين من الصيادين، فهم يقومون بأعمال أخرى في البر وتعتبر مهنة الصيد هي المهنة الثانية لتحسين دخلهم. يعد الإفراط في الصيد والصيانة من بين التحديات الأساسية التي تعرفها المصايد البحرينية والموارد البحرية. إضافة إلى ذلك، تتسم جل المصايد البحرينية بالحرفية بطبيعتها اعتمادا على حظر الأنشطة التي تعتمد على صيد الروبيان بالشباك لسنة 1998. تتكون المصايد من مجموعة واسعة من أنواع الأسماك جنبا إلى جنب مع الصيد المهم للروبيان وصيد سرطان البحر.

عرف أسطول صيد الأسماك والروبيان ارتفاعا ملحوظا مما أدى إلى انتاج صيد أقل عبر القوارب. إضافة إلى ذلك، تعد قضايا ومشاكل الصيادين وأثارها على استغلال الثروة السمكية أمر بالغ الأهمية لتطوير طرق حماية هذه الثروة والصيادين. يعتبر قطاع المصايد التجارية صغير الحجم لكنه مهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية حيث أنه يوفر النشاط الاقتصادي الأساسي فضلا عن تشغيل العديد من الأشخاص الذين يعيشون في القرى الساحلية. تكمن مدة الصيد التجاري في يوم واحد، بحيث يغادر صيادي الروبيان في وقت متأخر بعد الظهر ويعودون في صباح اليوم التالي. عادة ما يستغرق قوارب الصيد يوما واحدا أورحلة ليلية واحدة وتقام عملية التفريغ والتثليج على سطح السفينة.

وإدراكا لأهمية تطور الاستزراع المائي، قامت الحكومة الممثلة من قبل مديرية الثروة السمكية بإنشاء المركز الوطني للاستزراع البحري بهدف إجراء بحوث تطبيقية في هذا المجال، وقد حقق هذا المركز نجاحا من حيث نشر شامل للبذور منبثقة من العديد من الأصناف التجارية المحلية. رجوعا إلى تاريخ الاستزراع البحري التجاري، فقد نشأ في أواخر سنة 2014 حيث حافظت الدولة على مكانتها كمنتج ومستورد رائد لزريعة الأسماك البحرية في المنطقة. لا يوجد حاليا أي تنفيذ لمشاريع تجارية لتربية الأحياء البحرية، وتقتصر أنشطته على البحوث المطبقة من قبل المركز الوطني للاستزراع البحري. نظرا لنقص في موارد المياه العذبة، تم تحويل جميع الجهود إلى الأصناف البحرية. هنالك أنشطة محدودة على المستوى البري والتي نفدت في خزانات.

2.5 مصر: يقدر الإنتاج الإجمالي للسمك خلال سنة 2013 بحوالي 161 446 1 طن بما فيها 617 348 طن من المصايد الطبيعية (التي تشمل البحار، المياه الداخلية وقليلة الملوحة والمسطحات المائية)، بالإضافة إلى 544 097 1 طن من تربية الأحياء المائية. وتقع المصايد البحرية بشكل رئيسي في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر فضلا عن خليج السويس.

يشارك جل الصيادين في الاتحاد التعاوني من خلال عضويتها في واحدة من التعاونيات السمكية أوواحدة من تعاونيات تربية الأحياء المائية، ويرتكز الاتحاد التعاوني على نظام التأمين الذي من أجله حماية الصيادين من الخسائر الاقتصادية في حالة وقوع أضرار أوحوادث على مستوى السفن. إضافة إلى ذلك، يساعد هذا الإتحاد الصيادين من أجل تلبية مطالبهم الضرورية خلال المواسم المغلقة، ويمثلهم كذلك في البرلمان ويعد عضوا في مجلس أدارة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية. ومعظم الأعضاء المعتمدين على المصايد من أجل جلب القوت يشاركون في بعض جوانب مصايد الأسماك كالنقل والتجهيز والبيع.

تم إنتاج الأسماك الموجودة في المياه قليلة الملوحة سنة 2013 والمستمدة من أربع بحيرات قليلة الملوحة بالشمال ألا وهي: بحيرة المنزلة، بحيرة البرلس، بحيرة إدكوومريوط (المتواجدة بمنطقة الدلتا المصرية) فضلا عن بحيرتان ساحليتان هما البردويل وبور فؤاد. علاوة على ذلك، يتم الحصول على هذه الأسماك من البحيرات الثمانية للمياه العذبة وهي: بحيرة قارون، بحيرة وادي الريان، بحيرة ناصر، مفيض توشكى، البحيرات المرة والتمساح، الوادي الجديد، البحيرة المرة الصغرى إضافة إلى قناة السويس. زيادة على ذلك، تمارس المصايد الداخلية أنشطتها في منظومة نهر النيل وروافده.

يتم إنتاج تربية الأحياء المائية أساسا من خلال توظيف أنظمة واسعة النطاق مكثفة وشبه مكثفة مع الاستزراع المتكامل للأسماك في حقول الأرز، ومن المتوقع أن يستمر توسعها في المستقبل. يعتبر الاستزراع المائي المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني بسبب ارتفاع عدد السكان وبيعه بأثمان معقولة. ومن أهم التطورات الأساسية للاستزراع البحري، نجد المشروع المخطط قي بورسعيد على طول منطقة قناة السويس. يتوقع للمشروع أن يستأنف ب 300 1 أقفاص عائمة والتي ستشهد ارتفاعا في أخر المطاف إلى حد 800 3 قفص، فضلا عن إنتاج سنوي يقدر ب 50-100 ألف طن من الأسماك بما في ذلك الأصناف القابلة للتصدير مثل اسماك القاروس والدنيس مع خلق حتى 000 10 فرصة عمل.

من المحتمل أن يستمر ارتفاع الطلب على الأسماك خلال السنوات القادمة وليس فقط بسبب النمو السكاني بل كذلك بسبب تصاعد مستويات الفجوة السعرية للأسماك والبروتين الحيواني البديل. مع الأخذ بعين الاعتبار وبالرغم من الارتفاع الملحوظ للأراضي المحلية خاصة من مصادر تربية الأحياء المائية، يتوقع أن تستمر الفجوة بين العرض والطلب وكذا بالنسبة لصادرات الأسماك، يبدوأن زيادة الإمدادات من المصايد الطبيعية قد أصبحت محصورة وذلك بسبب عدد من الموارد المحدودة مثل الإفراط في الصيد في المياه البحرية والداخلية التقليدية الكبرى. تتطلب الاحتمالات الهادفة لتحسين الوضعية تجديد الموارد الكامنة من خلال البحوث البيولوجية وإمكانية تقليص الجهود المقامة خلال الصيد في فترات معينة.

3.5 إريتريا: يقدر الإنتاج الإجمالي للسمك خلال سنة 2013 بقيمة 3 993 طن وكله نابع من المصايد الطبيعية البحرية أساسا من صغار الصيادين، وتعد مياه الجزء الجنوبي من البحر الأحمر عالية الإنتاج وغنية من حيث التنوع البيولوجي. إضافة إلى ذلك، تتواجد الأسماك ذات قيمة تجارية إما في الشعاب المرجانية مثل الهامور وسمك النهاش وسمك الشعري، وإما الموجودة في قاع البحر مثل سمك الكاسور والمرجان، اوفي سطح البحر كسمك الجاك، الزريدي، الأقسمري، التونة، أسماك القرش، سمك السردين والأنشوجة. لم

تعرف تربية الأحياء المائية تطورا ملحوظا، لهذا، تم تنفيذ مشروع في البحر الأحمر خلال 2000 من أجل بناء حوالي 150 خزان مائي دائري على سطح الأرض لاستزراع الروبيان ولكن للأسف لم يدخل حيز التنفيذ. نظرا لتواجد سمك البوري وسمك الحليب والروبيان بشكل طبيعي على طول الساحل الإريتري، فمن المفترض وجود بيئة ملائمة لتنمية هذه الثروة السمكية شأنها كشأن الأصناف المستزرعة.

على أية حال، لا تعمل سفن الصيد الأجنبية بالشباك سنويا وأغلب السفن المرخصة تأتي من مصر، الصين، المملكة العربية السعودية، إسبانيا وإيطاليا. إضافة إلى ذلك يتم تشغيل السفن الأجنبية بالكامل تقريبا من طرف ربابينها الخاصين. وتعمل كل السفن المشاركة في المصايد الحرفية والشبه صناعية من طرف المواطنين الإريتريين.

هناك عدد من العوائق التي تؤثر على قطاع الثروة السمكية في إريتريا، ويعتبر قطاع الصيد البحري مقيدا بسبب عدم وجود المعدات وقلة الصيادين وافتقار المهارات. أدى ارتفاع أسعار الوقود إلى جانب القدرة المحدودة للمحركات البحرية التقليدية إلى وجود منخفض. إضافة إلى ذلك، وتتمثل الأولوية بالنسبة للحكومة الإريترية في إعادة بناء وتنشيط القطاعات السمكية وذلك بهدف إنتاج مستدام للغذاء وتوليد الإيرادات من الصادرات من خلال تنظيم المصايد. تشمل استدامة المصايد المكونات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية والمؤسساتية.

يعتبر الأمن الغذائي في إريتريا منعدما حيث أن القطاع ألفلاحي يوفر 60% فقط من الاحتياجات الوطنية للغذاء خلال سنوات هطول أمطار جيدة. عرف استهلاك الأسماك للفرد الواحد انخفاضا إلى مستويات ضعيفة في السنوات القليلة الماضية. قدم إجمالي الأسماك 0,2 غرام من البروتين لكل فرد لليوم الواحد وهذا نتيجة لتفضيل اللحم كمصدر للبروتين.

4.5 إيران: يقدر إنتاج السمك من جميع المصادر خلال سنة 2013 بحوالي 854 879 طن منها 529 554 طن من المصايد الطبيعية البحرية والداخلية و325 325 طن من تربية الأحياء المائية. فيما يتعلق بمصايد الأسماك، فهي تعتبر في الأغلب صغيرة من حيث الحجم. هناك أربع مصايد مهمة للأسماك في إيران وهي كالتالي: المصايد الجنوبية، الشمالية، الداخلية فضلا عن الاستزراع المائي. تتواجد المصايد الشمالية في بحر قزوين ويتم تنفيذ عمليات الصيد عبر سفن خشبية صغيرة ومصايد الجرافة الساحلية من نوع المركب الشراعي من أجل الحصول على الأسماك العظمية. يتم تجميع الصيادين في التعاونيات منذ 2003، ويقتصر اصطياد أسماك الحفش على الدولة المالكة للشركة لإسباب حفظ النوع. تنفذ العمليات في المصايد الجنوبية في الخلجان حيث تتواجد السفن الصناعية والشبه الصناعية التي تملكها الشركات الخاصة مع استخدام أساليب متعددة في الصيد. إضافة إلى ذلك، هناك عدد من سفن المصنوعة من الصلب والسفن الخشبية فضلا عن عدد كبير من القوارب ذات المحركات الداخلية والخارجية التي تمارس نشاطا تجاريا، ومعظم المصيد من اصناف الأسماك القاعية وأ سماك التونة. أما بالنسبة للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية، فقد عرفت انتشارا سريعا خلال السنوات القليلة الماضية حيث تجري عمليات المصايد الداخلية في الأنهار، البحيرات الطبيعية، الخزانات الصناعية، قنوات الري، القنوات والبرك من أجل تربية الأسماك باعتبارها مزارع سمكية. ويعد خزان أراس في محافظة أذربيجان الغربية، بحيرة هامون في سيستان وبلوشستان، هور الشادكان وهور الحويزة جنوب خوزستان من أهم المسطحات المائية الكبيرة لدعم المخزونات السمكية والمصايد الداخلية. تختلف الأحوال الجوية بشكل شاسع في جميع أنحاء البلاد مع السماح بممارسة عدد من أنواع الاستزراع المائي حيث تنفذ هذه الأنشطة حصريا من قبل القطاع الخاص.

5.5 العراق: يقدر إنتاج الأسماك في العراق خلال سنة 2013 بحوالي 913 70 طن منها 853 56 طن من المصايد الطبيعية و060 14 طن من الاستزراع المائي. إضافة إلى ذلك، لم يعرف قطاع المصايد البحرية في العراق تطورا وذلك بسبب نقص في المهارات والتخطيط الجيد فضلا عن غياب المؤسسات، الأبحاث العلمية والدراسات الاقتصادية والمهم في ذلك هوغياب الدولة في كل ما يتعلق بهذا القطاع الحيوي. على الرغم من أن العراق تتوفر على منطقة ساحلية محدودة بمساحة 900 كم مربع وعمق لا يزيد عن 15-17 متر، فهي تضم منطقة مهمة من أجل الهجرة والتوالد والتغذية، كما أنها تتأثر بتيار المد والجزر المختلط مع مياه شط العرب ونهر قارون. علاوة على ذلك، يتم اصطياد الأسماك البحرية عن طريق القوارب الخاصة المتواجدة في البصرة مع عدم وجود أي تأثير لإجمالي الصيد على القيمة الاقتصادية الوطنية وذلك راجع للغياب الحالي لأنشطة الاستيراد والتصدير. ومع ذلك، يعتبر هذا الأمر مصدر دخل بالنسبة للصيادين والعاطلين عن العمل.

تعتمد عمليات الصيد البحري في العراق على 211 قارب من صغير إلى متوسط الحجم وذات قوة حصانيه تتراوح من 65 إلى 950. تتضمن الطريقة المستعملة لاصطياد الأسماك على شباك الصيد، الشباك الخيشومية، صنانير الصيد والفخاخ، وهذه القوارب ليست متخصصة في نهج طريقة معينة وإن اقتض الحال، يتم استخدام آليات متعددة التجهيزات. زيادة على ذلك، تستعمل جميع قوارب الصيد في العمليات اليومية ويعد المشكل الرئيسي الذي يواجهه الصيادين هوحصولهم على إمدادات الوقود وتعاملهم مع المضايقات التي يتعرض إليها حراس الأمن البحري. وتوجد اثنتان من التعاونيات في مجتمعات الصيد البحري التي تساعد في تنظيم هذا القطاع. تبقى ملكية السفن ملكية فردية وتعتمد طريقة توزيع الدخل على الأجور المحصلة وبما أن عدد أفراد طاقم السفينة غير معروفا، يبقى العدد المقدر هو 5 إلى 7 صيادين للسفينة الواحدة مع عدم توفر الخدمات المجتمعية والاجتماعية. جميع الصيادين هم من المواطنين العراقيين ولا يحق للصيادين الأجانب أن يشاركوا في قطاع الصيد العراقي. ترتكز القضية الاجتماعية الرئيسية للصيادين على غياب الأمن خلال عملية الصيد على طول المنطقة فضلا على شكواهم من الأجور المتدنية مقارنة مع مجهوداتهم وكذلك انخفاض كمية وجودة الأسماك بالنسبة لعملية الصيد.

تعتبر مساهمة قطاع الثروة السمكية في الاقتصاد الوطني العراقي صغيرة أوغير موجودة ويعد تأثير الأمن الغذائي الوطني ضئيل ويقدر بقيمة أقل من 3–5 كغم/ العام حيث تبقى المعلومة حول قيمة الإنتاج غير معروفة. إَضافة إلى ذلك، يعتبر العمل التي تم إنشاؤها مباشرة من قبل صناعة صيد الأسماك محدود لأن هذا القطاع يحتاج إلى أشخاص ذومهارات ولكن تظل الأجور المنخفضة المشكل الذي يواجه في البحر، فضلا عن غياب الدولة في قطاع الصيد التي تصف مهنة الصيادين مهنة غير مرغوبة. تجري سلسلة تسويق السمك بين أصحاب القوارب والوسطاء ثم بين تجار الجملة والتجار بالتجزئة لتصل في الأخير إلى المستهلك. يبقى متوسط دخل الصيادين مقارنة مع المعدل الوطني مماثلا تقريبا. لدى معظم أصحاب القوارب رؤوس أموالهم الخاصة ولا تشهد أعمالهم توسعا ملحوظا، ويبقى احتياجهم الائتماني محدودا و في حالة ما إن كانوا بحاجة ماسة إلى ذلك، يمكنهم الحصول على قروض من مجموعة متنوعة من المصادر. زيادة على ذلك، تمثل واردات الأسماك أكثر من 50% من السمك في العراق والباقي ينبع من الصيد البحري والداخلي. تتطلع دولة العراق لتعاون علمي ومؤسساتي بين إدارة مصايد الأسماك الوطنية والإقليمية وعلى استعداد بالاتفاق مع كل سياسة مقترحة الغير مقحمة في الأنظمة الوطنية ومصالح الصيادين والجمعيات الإقليمية.

6.5 الأردن: يقدر إنتاج السمك خلال سنة 2013 بحوالي 220 1 طن منها 650 طن مستمدة من الصيد الطبيعي و600 طن من تربية الأحياء المائية. تعتبر موارد الثروة السمكية في الأردن فضلا عن مصايد الأسماك والاستزراع المائي محدودة وذلك راجع لموقعها الجغرافي وظروفها البيئية. لدى الأردن على خط ساحلي قصير (62 كم) على طول الطرف الشمالي لخليج العقبة الذي يسمح فقط بأنشطة محدودة للصيد الحرفي. وفي العقبة، لا تسمح كل من البنية التحتية للموانئ، المرافق السياحية وقوانين وأنظمة الحد من التلوث، ولا تسمح بإنشاء مشاريع للاستزراع البحري باستثناء بعض التجارب التي قامت بها محطة العلوم البحرية بجامعة الأردن المتواجدة في العقبة. تعد صناعة الصيد البحري في الأردن متواضعة مقرها الرئيسي هو خليج العقبة وتتسم بالحرفية التامة. علاوة على ذلك، يبقى الخط الساحلي محدودا نتيجة أنشطة أخرى مثل الميناء البحري الوحيد في الأردن، الأنشطة السياحية والاهتمامات البيئية. تتسم المياه الداخلية بالمحدودية إلى حد السماح بوجود مياه عذبة معتدلة أومياه قليلة الملوحة للمصايد الطبيعية. إضافة إلى ذلك، تعتبر الأردن دولة شبه قاحلة والصحراء تحتل فيها أكثر من 92% مع افتقار للموارد المائية، ويستمد مصدرها الحالي من الموارد المائية الأرضية والسطحية. هناك محدودية في نسبة تساقط الأمطار معظم أشهر السنة وتحاول الدولة دائما أن تجد موارد مائية بديلة من أجل تلبية المطالب المتزايدة لتزايد عدد السكان والمقيمين الأجانب. ومع هذه القيود، تعد الأردن الفرصة البديلة والوحيدة لزيادة إمداداتها الأصلية للأسماك عن طريق الاستزراع المائي وذلك في نطاق معتدل. بدأت ممارسة الاستزراع السمكي في الأردن منذ منتصف الستينيات. وقد تم إطلاق مشروع تجريبي في محطة وادي اليابس (الريان) سنة 1996 بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة فضلا عن مشروع آخر تم إنشاؤه سنة 1978 في الأزرق بهدف تعزيز تنمية تربية الأحياء المائية ودعم الأسر الريفية بمصدر دخل بديل. وتعتبر رداءة جودة بذور وعلف

الاستزراع المائي، نقص في المهارات التقنية إضافة إلى الموارد المائية المحدودة المستعملة أساسا من أجل الاستهلاك البشري والزراعي، تعتبر حاليا من بين العوائق الرئيسية التي تحد من تطور القطاع في الأردن.

فيما يخص الأمن الغذائي، تعاني الدولة دائما من نقص في البروتين الأساسي للغذاء من أجل شعبها وكانت مضطرة لاستيراد كمية مهمة من اللحم والسمك. وفي الأردن، يبقى نصيب الاستهلاك السنوي للسمك بالنسبة للفرد الواحد ضئيلا جدا– أي ما يعادل حوالي 4,6 كغم/ العام مقارنة مع المستويين العالمي والإقليمي. في الوقت الحالي، لا يستجيب الإنتاج السنوي للأسماك إلى الطلب الوطني وبالتالي يعتمد السوق المحلي أساسا على المأكولات البحرية المستوردة، الطازجة والمجمدة. ومن الصعب على سكان المناطق الريفية الحصول على المنتجات السمكية، لهذا، فإن تصاعد إنتاج الأسماك في المياه العذبة سيقوم بتسهيل الوصول إلى منتوجات تتكون من البروتين الحيواني ذات جودة عالية والنابعة من الأسماك المنتجة على المستوى المحلي.

تقوم السوق الوطنية للسمك بامتصاص جل المياه الإقليمية لمزارع الأسماك والمصايد الطبيعية. ومع ذلك، شهد فقط جزء قليل من الطلب الوطني على الأسماك ارتفاعا تدريجيا على مر السنين. يتم استهلاك اسماك المصايد الطبيعية والمصايد المستزرعة بشكل طازج.

مع محدودية الخط الساحلي وتصاعد نسبة الصيد الترفيهي في خليج العقبة، تعرف مصايد الأسماك بالأردن نطاق محدودا فيما يخص تطورها، وبقي عدد الصيادين ثابتا في السنوات الأخيرة. تعتمد المصايد البحرية الحرفية في خليج العقبة على أفاق محصورة للتنمية وتهدد بتصاعد المخاوف البيئية خاصة تلك المتعلقة بأنشطة الصيد في الشعاب المرجانية ومناطق احتضان الأعشاب البحرية. يتسم كل من الصيد الترفيهي المرتفع والقضايا البيئية مثل الشحن المتصاعد إلى العقبة بالظهور ويشكلون تهديدا ملحوظا لتنمية المصايد البحرية والاستزراع البحري.

7.5 الكويت: يقدر إجمالي مصايد الأسماك خلال سنة 2013 بحوالي 934 4 طن منها 633 4 طن مستمدة من المصايد الطبيعية و301 طن من تربية الأحياء المائية. يعد الصيد جزءا من التراث التقليدي للكويت وبعيدا عن المصايد الصناعية للروبيان، فهو يظل حرفيا في الأساس. يعرف الأسطول الحرفي انخفاضا بحوالي 90% من مصايد الأسماك الزعنفية و10% من مصايد الروبيان التي بدورها جزء مهم في قطاع الصيد مع استعمال 35 سفينة شبه صناعية و33 مركب خشبي مرخص من أجل صيد الروبيان. منذ سنة 1980، تم تقييد عمليات الصيد في المياه الكويتية نظرا لحظر الصيد في دول الخليج الأخرى. تتضمن أنظمة إدارة الثروة السمكية للمواسم المغلقة المفروضة منذ الثمانينيات في المناطق المحمية كخليج الكويت والمنطقة الساحلية على ثلاثة أميال إضافة إلى تحديد حجم عيون الشباك والجهود المقتصرة على التحسين من إنتاجية الروبيان.

يتم ترخيص السفن لاستعمال نوع واحد فقط من المعدات التي تتجلى في الفخاخ السلكية نصف كروية الشكل كالجرجور، الشباك الخيشومية المنحرفة أوالثابتة من أحجام شبكية مختلفة. يتكون الأسطول المسجل للأسماك الزعنفية من السفن الشراعية واستعمال الجرجور والشباك الخيشومية والزوارق السريعة (7 أمتار) مع العلم أن هذه الطرق لا تفدي بشيء. علاوة على ذلك، تنتمي أهم أصناف الأسماك التجارية إلى 14 عائلة وتتنوع عمليات الصيد حسب الموسم. كان المساهم الرئيسي في انخفاض نسبة صيد الأصناف المهمة وذات قيمة عالية كسمك الزبيدي والصبور. بالإضافة، يمتلك الكويتيين جميع السفن مع دعم البنية التحتية لصناعة الصيد البحري غير أن أغلبية العاملين يأتون من دول أخرى. تحصل هذه الصناعة على دعم مالي مهم ومرتفع ومباشر من قبل الدولة باعتباره مساعدة في الرفع من قدرات الصيد بينما تعرف انخفاضا في ما يخص قطاع مصايد الأسماك الزعنفية.

تعتبر تربية الأحياء المائية مسألة أولية في الكويت بالرغم من أن الإنتاج التجاري لسمك الصبيطي وسمك الدنيس في الأقفاص العائمة قد عرف ظهوره منذ سنة 1997. تتسم أنشطة الاستزراع المائي حاليا بالتوسع من أجل إضافة المصايد المحلية إلى المصايد الطبيعية.

8.5 لبنان: يقدر إجمالي إنتاج السمك خلال سنة 2013 بحوالي 041 5 طن منها 761 3 طن مستمدة من المصايد الطبيعية و280 1 من تربية الأحياء المائية ويقدر طول خط الساحل اللبناني ب 550 كم. وترتفع الأرض ارتفاعا حادا ابتداء من الساحل الشمالي إلا أنها تشكل سهولا ساحلية ضيقة في الجنوب ويبقى الجرف القاري ضيقا خاصة في الجنوب. يبقى السطح السفلي هوالمادة الخام مع بقع صخرية مكثفة لمعدات لعملية الصيد الثابتة في أعماق البحار. تاريخيا، يعد شعب لبنان شعبا بحري الأصول حيث يستهلك السمك بكثرة في غذائه ويشهد الطلب المحلي للسمك ارتفاعا مقارنة مع دول الشرق الأدنى المجاورة. فضلا عن ذلك، وبسبب الإنتاج

المحلي المتدني للسمك، اعتمد سكان لبنان على استيراد اسماك ذات جودة متواضعة. تم تقدير الإنتاج في قطاع الثروة السمكية في منتصف السبعينات بحوالي 300 2 طن إلى حوالي 000 6 طن (بما في ذلك 600 طن من اسماك تراوت) سنة 2000 حتى إلى حوالي 000 5 طن سنة 2013. تم إنتاج هذه المصايد من طرف صغار الصيادين أوالتقليديين الذين تم توزيعهم على طول الساحل اللبناني. ومن المفترض أن يحتوي الأسطول النشيط على حوالي 600 1 قارب صغير للصيد (يبلغ طول الواحد أقل من 6 أمتار) إضافة إلى 400 زورق ذو محرك (يبلغ طول الواحد أقل من 8 أمتار)، وقد ظل الطلب على الأسماك مرتفعا مع تصاعد واردات الأسماك المجمدة والمبردة والمعلبة. يقدر احتمال استهلاك السمك بقيمة 000 35 طن سنويا. تصنف المصايد في لبنان كونها صغيرة، حرفية وتقليدية وترتكز على المعدات القاعية الثابتة (شبكة مثلثة والخيوط الطويلة)، الشبكات التحويطية (لامبارا) وشباك الجرافة الساحلية. ليس للصيادين التقليديين مصادر للحصول على الائتمان المؤسساتي.

بدأت ممارسة تربية الأحياء المائية في المياه العذبة منذ الثلاثينات وأكثر من 90% من إنتاج الاستزراع المائي يختصر في تراوت قوس قزح المرقط. لا توجد أية تربية للأحياء المائية إلا من خلال مبادرة واحدة لاستزراع الروبيان من قبل مستثمر من القطاع الخاص في شمال لبنان. خلال سنة 2014، تم تقدير الكمية الإجمالية للأسماك المستوردة سواء حية أوطازجة أومجمدة (بما في ذلك القشريات والرخويات)، بحوالي 921 20 طن بمبلغ 95 مليون دولار أمريكي.

9.5 عمان: يقدر إجمالي مصايد الأسماك خلال سنة 2013 بحوالي 152 200 طن منها 799 199 طن مستمدة من المصايد الطبيعية و353 طن من تربية الأحياء المائية، ويعتبر قطاع الثروة السمكية من بين القطاعات الاقتصادية المهمة التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني للدولة. علاوة على ذلك، تلعب الثروة السمكية دورا جوهريا في تعزيز الأمن الاجتماعي والغذائي. يبلغ طول سواحل سلطنة عمان 165 3 كم وتعرف هذه السواحل من حيث اختلافها في وفرة وتنوع الموارد. فيما يخص أهمية قطاع الثروة السمكية، يتم تسليط الضوء عن طريق المساهمات في توفير أغذية ذات جودة عالية لمواطني سلطنة عمان. هناك أنواع مختلفة من مناطق صيد الأسماك على طول الخط الساحلي: منها ما هي لينة وتتوفر على رمال نظيفة (معظمها في منطقة الباطنة) ومنها من صخرية وأخرى رطبة مع وجود رمال موحلة. إضافة إلى ذلك، هناك عدة أنواع من سفن الصيد التي تعمل على طول الساحل العماني وتختلف هذه السفن من حبث الحجم، مدة التشغيل، كمية الأسماك المصطادة فضلا عن أنواع المعدات المستعملة وقوة المحرك. وفقا لبيانات سنة 2012، تمكن استنتاج وجود 696 سفن حرفية للصيد، 13 سفينة للصيد مع استعمال الخيوط الطويلة، 33 سفينة للصيد الساحلي و25 مركب لصيد السمك (بالرغم من أن المراكب قد تم منعها في عملية الصيد منذ 2011). هناك أيضا قوارب الألياف الزجاجية الصغيرة المستعملة من طرف الصيادين التقليديين والموزعة على طول الساحل العماني، وكان العدد الإجمالي لهذه القوارب هو 031 18.

تعتبر معظم السفن الحرفية والسفن الساحلية وقوارب الألياف الزجاجية متعددة العتاد، بمعنى أنه لا توجد معدات محددة لسفن محددة. والنوع الوحيد للسفن الذي يحتاج إلى نوع مع المعدات هي السفن التي تستند إلى الخيوط الطويلة للصيد. أيضا، تتواجد جل مجتمعات الصيادين في المناطق الساحلية في عمان، والبعض منها يعتمد على الصيد كمصدرهم الوحيد للدخل كما تقلق هذه الجماعات بشأن مستقبل مصايد الأسماك مقارنة أكثر من أية جماعة أخرى. إضافة إلى ذلك، تتوفر هذه الجماعات على كل الخدمات الاجتماعية الممنوحة لمواطني عمان في البلد إضافة إلى خدمات وزارة الزراعة ومصايد الأسماك مثل: برامج توعية، تدريب وحوافز تضم قوارب الصيد، المحركات، معدات الصيد، صناديق الثلج، إلخ. كما تقدم الوزارة العديد من المرافق للصيادين بما في ذلك موانئ الصيد وأسواق السمك ومواقع الأنزال (مثل الظلال، والمخازن، والقوارب، وآلات السحب). تتبنى وزارة فكرة وجود لجان الصيادين في جميع المناطق الساحلية في عمان من أجل تطوير القطاع وإشراك الصيادين الأفكار والاقتراحات في مناطق مختلفة من القطاع. هناك ما يقرب من 25 لجنة مع 125 عضو. تتكون أعضاء هذه اللجان من الصيادين الذين لديهم خبرة كبيرة في مجال مصايد الأسماك الذين يقدمون اقتراحات وتوصيات بشأن المشاريع والدراسات المتعلقة بتطوير الثروة السمكية. ويقومون بحل النزاعات وسوء الفهم بين الصيادين. توفر كل من الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك والأمانة العامة للجنة مصايد الأسماك التابعة لمجلس التعاون الخليجي، توفر الدعم التقني وبناء القدرات. ومع ذلك، تبقى الأنشطة الحقيقية مثل المشاريع محدودة العدد. يوصى تعزيز بناء القدرات في مجال جمع وتحليل

المعلومات الأساسية حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للصيادين وكذلك الحاجة لاقتراح وتمويل مشروع إقليمي لدراسة هذه الجوانب.

على الرغم من توفرها على الموارد الغنية للصيد، تقوم عمان بالشروع في القيام بأنشطة لتطوير إمكانات تربية الأحياء المائية. في عام 2007، تم العمل على اعداد خطة استراتيجية وطنية لتنمية الاستزراع المائي المستدام بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة.

تقوم المناطق الساحلية الطويلة لعمان (تبلغ أكثر من 156 3 كم) مع وجود مياه غير ملوثة بتقديم فرصة ممتازة لتعزيز تربية الأحياء المائية التي من شأنها توفير الأسماك من أجل الاستهلاك المحلي وللتصدير. لغرض تنمية وتسهيل القطاع، أصدرت عمان خلال سنة 2010 أطلسا يتضمن معلومات مفصلة حول العديد من المواقع ذات الصلة مع التركيز على تحديد إمكانات تلك المواقع الأرضية والساحلية.

10.5 فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة): كان إنتاج الأسماك في عام 2013 حوالي 120 2 طن منها 836 1 طن من المصايد الطبيعية و284 طن من تربية الأحياء المائية: ويتمثل التحدي الرئيسي والمركزي في تطوير قطاع الصيد البحري في غزة هوالقيود التي تفرضها إسرائيل ومنطقة الصيد محدودة للغاية من 3 أميال بحرية من ما هوالمتفق عليه 12 ميل بحري من الشاطئ. وعلى الرغم من زعم هذا تقييد الملاحة لأغراض أمنية، مما له في الواقع تأثير على الجدوى الاقتصادية طويل الأجل للاستغلال المستدام لمصائد الأسماك، وهذا بدوره له تأثير عميق على سبل عيش الصيادين وعلى الأمن الغذائي للشعب من فلسطين.

بدأ قطاع تربية الأحياء المائية في عام 1995 ولكن كان بداية سيئة للغاية بسبب نقص المعرفة والخبرة في هذا المجال. وبدأ نشاط تربية الأحياء المائية الرئيسية في عام 2011 في الضفة الغربية التي تفتقر الى سواحل عندما بدأ مشروع ممول بالاشتراك مع البرازيل.

11.5 قطر: يقدر إنتاج السمك خلال سنة 2013 بحوالي 016 12 طن منها 960 11 من المصايد الطبيعية و56 طن من تربية الأحياء المائية. يتكون أسطول الصيد البحري أساسا من 446 سفينة و313 3 صياد حرفي. أيضا، تقلبت نسبة إنتاج مصايد الأسماك بشكل طفيف في السنوات ما بين 2011 و2013 مع وجود توجه متصاعد. ظلت الواردات مستقرة نسبيا في هذه الفترة نفسها بينما عرفت الصادرات انخفاضا، وتغطي مساهمة قطاع مصايد الأسماك 88% من الاكتفاء الذاتي للسوق المحلية. يمكن للصيادين الحصول على قرض بمساعدة بنك قطر للتنمية.

لا تزال تربية الأحياء المائية في مراحلها الأولية. هناك القليل من برك الأسماك في القطاع الخاص الذي يعتمد على أنظمة استزراعيه مكثفة وشبه مكثفة.وتعد الأراضي الساحلية غير المتاحة من أجل الزراعة والأنشطة التجارية متاحة لاستزراع الروبيان وللأنشطة ذات الصلة.

12.5 المملكة العربية السعودية: يقدر إجمالي مصايد الأسماك خلال سنة 2013 بحوالي 560 95 طن منها 170 70 طن من المصايد الطبيعية و 390 25 من تربية الأحياء المائية. يعتبر وضع مصايد الأسماك مستقرا بالرغم من انخفاض بعض الأَصناف الرئيسية. إضافة إلى ذلك، يتم أخذ الموارد السمكية داخل السواحل السعودية من مياه الخليج العربي من قبل مصايد الأسماك التي تجمع 99,98% من إجمالي المصايد. هناك نقص عام في المعلومات الاجتماعية والاقتصادية حول الصيادين، ومع ذلك، يتم التعرف على بعض الجوانب بما في ذلك: طريقة تقاسم/ دفع أسعار السفن وأعباء الطاقم واحتياجات القارب (من تصليحات ووقود وزيت للمحرك...). وتعد حصة الصيادين من الأرباح الشيء الأقل في سلسلة التزويد.

تجرى عمليات الصيد من قبل كل من السفن الصغيرة والكبيرة. يبلغ طول السفن الكبيرة ما بين 10 إلى 12 متر بإدارة محركات داخلية ذات قوة حصانيه من 150 إلى 400، بينما تتم إدارة القوارب الصغيرة من قبل محركات خارجية ذات قوة حصانيه ما بين 70 إلى 140. تستعمل قوارب الصيد لتحقيق أهداف متعددة، كما تقوم العديد من السفن الكبيرة في موسم صيد الروبيان باستعمال الشباك أيضا. ومن بين الأصناف المحصل عليها من خلال استعمال شباك صيد الروبيان، نجد نوعان إضافة إلى أصناف أخرى كسرطان البحر، الحبار الأبيض، سمك السلور إلى غير ذلك. يتم صيد الروبيان ما بين شهري اغسطس/آب وفبراير/شباط من كل عام بالإضافة إلى صيد الأسماك القاعية في أعماق البحر خلال معظم أيام السنة وباستخدام الفخاخ (ذات أحجام صغيرة ومتوسطة وكبيرة) وفي الفترة ما بين شهر مايو/ايار وسبتمبر/أيلول بينما يتم صيد أصناف أخرى في فصل الشتاء. زيادة على ذلك، يعتبر صيد الأسماك بالشباك الخيشومية الكبيرة والصغيرة مهما ومن الأصناف

الرئيسية عن طريق هذا النوع من الصيد نجد الماكريل الاسباني، ماكاريل الحصان وجرم البياض الكبيرة فضلا عن سمكة الباراكودا الضخمة وأصناف أخرى. تتجلى الأهمية في الماكريل الاسباني مقارنة مع الأصناف الأخرى باعتبارها أنواع من الصيد العرضي كأسماك القرش والشفنين البحري. الصيد باستعمال العصا اليدوية، أو الصنارة أوالخيوط يشهد أيضا اهتماما، وتنتمي أغلب المصايد بفضل هذه الطرق الى الأصناف في المياه العميقة،وبعضها من الأنواع البحرية السطحية وأخرى متوسطة العمق.

يرجع تاريخ تربية الأحياء البرية في السعودية إلى أوائل الثمانينيات عندما تم تربية البلطي النيلي في المسطحات المائية الداخلية.

أيضا، بدأ القطاع يتجه نحو تربية الروبيان – الروبيان العملاق أولا وبعدها الروبيان الأبيض الهندي. بفضل البيئة الممتازة لاحتمال الاستزراع السمكي، قامت وزارة الفلاحة بتحديد تربية الأحياء المائية كأولوية للقطاع الاقتصادي وذلك نتيجة الموارد الغنية بالأسماك الزعنفية والصدفيات، وتم تعريف البعض منها كونها مرشحة مناسبة للاستزراع المائي. كان هناك تطور سريع خلال السنوات الخمس الأخيرة من وجهة نظر الزيادة السريعة في عدد المزارع السمكية خلال هذه الفترة.

13.5 السودان: يقدر إنتاج السمك خلال سنة 2013 بحوالي 980 35 طن منها 000 34 طن من المصايد الطبيعية و 980 1 طن من تربية الأحياء المائية. تعد السودان من أكبر الدول في إفريقيا باعتبار أن المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تشهد في الآونة الأخيرة تهميشا. ومع ذلك، تزخر السودان بموارد مائية وأرضية التي بإمكانها دعم مصايد الأسماك والاستزراع المائي القويين. استمد إنتاج المصايد الطبيعية من المياه الداخلية ولا زالت تربية الأحياء المائية في مراحله الأولى مع إنتاج متواضع بالمقارنة مع إمكاناتها. أيضا، تتمركز أنشطة المصايد الطبيعية حول نهر النيل وروافده، وترتكز على سهول الفيضانات الموسمية وأربعة خزانات رئيسية فضلا عن المياه الإقليمية للسودان والبحر الأحمر. ويستند الاستزراع السمكي في المياه العذبة في المقام الأول على البرك لتربية البلطي النيلي.

تعتمد الدولة أيضا على الواردات من الأسماك لتلبية محدودة لنصيب الفرد من استهلاك الأسماك بما أن الصادرات لا تشكل عددا كبيرا. بالرغم من ذلك وجود احتمال لارتفاع إنتاج الأسماك الداخلية، ظلت المصايد الداخلية على مستوى الكفاف وذلك راجع جزئيا لسنوات من الصراعات الداخلية التي أدت إلى انعزال مجتمعات الصيد البحري وانقطاع التجارة وقنوات التوريد. تضم المشاكل والعقبات الأخرى: عدم وجود أوعدم كفاية سياسيات وتسيير مصايد الأسماك، القوانين والتشريعات، الرصد والإحصاءات، البنية التحتية والمؤسسات، الاستثمارات والتمويل، القدرة والتدريب فضلا عن التجهيز والتسويق.

تعتبر السودان عضوا في لجنة مصايد الأسماك واثنين من أجهزة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة: هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي ولجنة المصايد الداخلية في إفريقيا. تشارك السودان أيضا في مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (انفوسمك). الأهم من ذلك، عرض على السودان قيادة عملية إنشاء لجنة مصايد الأسماك للبحر الأحمر وخليج عدن.

بخصوص وضعية الأمن الغذائي على الرغم من أن القيمة الدقيقة للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لمصايد الأسماك غير مسجلة. أيضا، ساهم القطاع الزراعي بأكمله الذي يشمل مصايد الأسماك ب 24% من الناتج المحلي الإجمالي والبالغ 14,1 مليار دولار أمريكي. يتم الارتكاز بشدة على المنتجات السمكية في الغذاء السوداني وذلك لقيمتها الغذائية الضرورية وبالتالي فهي تساهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن الغذائي للسكان. وقد استفادت معظم المناطق الريفية في السودان بشكل كبير من أنشطة صيد الأسماك التي تجري في المناطق المحيطة بها. تنتج عمليات الصيد والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها خلق فرص للعمل والاستثمار. الشيء الذي يحد من الهجرة إلى المدن. علاوة على ذلك، تعد مصايد الأسماك غالبا نقطة التجمع الوحيدة لبعض المجتمعات الريفية تقريبا كل جانب من جوانب الحياة مثل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية تدور حول الأسماك. ومع ذلك، لم يحدث أحيانا التنافس على استخدام المياه بين الصيادين/ مزارعي الأسماك من جهة، بين مزارعي المحاصيل / رعاة الماشية من ناحية أخرى والذين يحتاجون إلى استخدام نفس المياه إما لري مزارعهم أولاستخدامه من أجل سبل العيش.

وقد ساهمت مزارع المحار الصغيرة الحجم والتي يتم اختيار مواقعها على طول الساحل السوداني الشمالي بشكل كبير في تحقيق الاستقرار وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه المجتمعات متعددة الأعراق والغير متوفرة على فرص بديلة مدرة لدخل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وبالتالي، لديها القدرة على تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الريفية في أكثر من أي مكان آخر.تعتمد ومجتمعات الصيد الريفية إلى حد كبير على الأسماك للبروتين التي تشتد الحاجة إليه. كما هومعروف أن نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في هذه المجتمعات هوأعلى بكثير من المعدل الوطني. ولهذا، تلعب مصايد الأسماك دورا ضروريا ومتعددا بالنسبة لمجتمعات الصيد البحري باعتبارها المصدر الأهم في لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، توفير سبل العيش وتوليد الدخل. أيضا، تعتبر بعض المجتمعات هي محكمة وقوية ومنظمة، وبالتالي تمتلك القدرة الكافية لتحسين فئة من مجتمعهم.

14.5 سوريا: يقدر إجمالي مصايد الأسماك خلال سنة 2013 بحوالي 767 8 طن منها 757 4 طن من المصايد الطبيعية و000 4 طن من تربية الأحياء المائية. كما يلعب قطاع الثروة السمكية دورا ضئيلا في الاقتصاد السوري وليس فقط بسبب نقص في الموارد والإنتاجية الطبيعية القليلة لمناطق الصيد، بل كذلك بسبب القيود التقنية والإدارية والتشريعية. تقوم مصايد الأسماك صغيرة النطاق بهيمنة المصايد البحرية حيث تضم حوالي 200 1 سفينة للصيد الساحلي والمرخصة في المياه الإقليمية على طول الخط الساحلي من 183 كم. تعرف المصايد البحرية الصناعية الحقيقية تواجدا بالكاد، باستثناء 21 سفينة صغيرة بعيدة نسبيا عن الشاطئ يتم تشغيلها خارج 12 ميل بحري للمنطقة. تعد المصايد الحرفية الوحيدة في المياه الداخلية وتشمل 283 1 قارب صغير للصيد منها 436 سفينة عاملة. وتقع أهم الموارد المائية الداخلية في الجنوب والجنوب الشرقي من البلاد. تعتبر الموارد الأخرى في المناطق الغربية والوسطى والساحلية مهمشة ويتم توزيع مجتمعات الصيد وفقا لذلك. إضافة إلى ذلك، كانت المصايد الطبيعية مصدرا تقليديا لمعيشة للفقراء وأكثر من ذلك أوأقل الفئة الأمية في المناطق الساحلية والبحيرية. وانخفاض إنتاج المصايد الطبيعية، وخاصة في المياه الداخلية، لا يؤمن أكثر من الحد الأدنى لمعيشة للصيادين الحرفيين.

تقتصر تربية الأحياء المائية على المياه العذبة ومعظمها من اسماك المبروك والبلطي. وتتم تربية الأحياء المائية على أساس صيدها من البرك الترابية. يعد الاستزراع السمكي والاستزراع المائي الطبيعي استثناء لكونهم يمارسون نسبيا من طرف المزارعين الأغنياء والمتعلمين والمتوفرين على دخل مرتفع.

في بضعة عقود، كانت تعتبر مجتمعات الصيد البحري أن لديها مستوى معيشي جيد، وفي الوقت الحاضر، أصبح الأمر يشهد عكس ما كان عليه الوضع. حافظ بعض الصيادين على مستوى معيشي معقول ولكن أغلبهم عانوا اقتصاديا. كونها لا زالت متواضعة، تساهم المنتجات السمكية ومصايد الأسماك في الأمن الغذائي. ومع ذلك، تعد تربية الأحياء المائية مؤهلة للمساهمة بشكل انتقائي من أجل تحسين إمدادات البروتين الحيواني.

خلافا لبعض الأنشطة الاقتصادية والزراعية، تستلزم مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية مشاركتها اليومية من قبل جل العائلات في المناطق الريفية. يوفر الحصاد الدوري للأسماك الكبيرة المصطادة من البرك المتكاملة لعائلة الأسماك، يوفر غذاء محليا يقوم باعتدال موسمية الدخل الزراعي مع إضافة قيمة للغذاء العائلي. ولهذا، يمكن لمصايد الأسماك والاستزراع المائي أن يخلقوا مصدر دخل لنسبة كبيرة من المجتمع الريفي مع المساهمة في الحد من البطالة والفقر في المناطق الريفية والتخفيف من الهجرة إلى المدن.

15.5 الإمارات العربية المتحدة: يقدر إنتاج السمك خلال سنة 2013 بحوالي 550 72 منها 770 71 طن من المصايد الطبيعية و780 طن من تربية الأحياء المائية. تعتبر مصايد الأسماك حرفية بطبيعتها مع استثناء بسيط لوجود 4 سفن بشبكات كيسية يتم تشغيلها موسميا من الشارقة بالاعتماد على سمك السردين والأنشوجة خلال عملية الصيد الليلية واستعمال أضواء جاذبة. أيضا، يتم استخدام نوعين من السفن في الصيد الحرفي وهما المراكب الخشبية والمراكب الشراعية التي يبلغ طولها إلى ما يقرب لأكثر من 15 متر، وتعتمد هذه السفن على الفخاخ والألياف الزجاجية والسفن الخارجية المزودة بالطاقة التي يبلغ طولها أكثر من 8-10 أمتار (المعروفة محليا باسم الطراد) حيث تستعمل أنواع من المعدات تضم الشباك الخيشومية العائمة والثابتة، الصيد اليدوي والجرجور. عامة، تعتمد السفن التي تقوم باستخدام الجرجور على 4–5

أيام كرحلات عملية الصيد مقارنة مع القوارب الصغيرة التي تعمل على أساس يومي. زيادة على المصايد بالسفن، هناك عدد من الشباك الثابتة (المعروفة محليا باسم الحضرة) تقع على طول الساحل وتجاويفه. لقد شهد التطور السريع للسواحل تقليصا لعدد هذه الشباك في المناطق القريبة من المدن الرئيسية كدبي. ومع ذلك، تظل هذه الشباك متكاثرة في المناطق الأقل تنموية خاصة في غرب أبوظبي. يتم أخذ معظم المصايد من إمارة أبوظبي بما أنها تضم أكثر من 65% من مساحة البحار المتواجدة في الإمارات. ومع ذلك، تعتبر المناطق الأكثر إنتاجا مناطق ساحلية بجانب مضيق هرمز القريب من رأس الخيمة. من المحتمل أن تضم عمليات الإنزال كمية الأسماك يتم صيدها من مياه الدول المجاورة بالرغم من عدم تحديد كمية هذه العمليات. يتم وضع الأسماك في مواقع الإنزال الموجودة على طول الخط الساحلي الإماراتي فضلا عن بيعها في مزاد علني في مواقع الأنزال.

لا يتم استخدام الشباك في الصيد في الإمارات بما أنه تم منعها منذ السبعينيات وذلك بهدف حماية البيئة البحرية. على الرغم من أن استعمال الشباك الطافية أمر مرفوض أيضا، فإن استخدامها بطريقة غير مشروعة أصبح أمرا شائعا، خاصة في موسم صيد الأصناف البحرية السطحية كالماكريل الاسباني. إلحاح القوانين الحالية في الإمارات على الحضور الشخصي للصيادين في السفن خلال عمليات الصيد، كان سببا في تقليص عدد السفن التي تعمل بنشاط. أيضا، خلال عمليات الصيد على مستوى البحر، نجد من بين أصناف الأسماك المهيمنة الماكر يل الاسباني فضلا عن أصناف بحرية كبيرة بينما يتم صيد الأصناف السطحية الصغيرة كسمك السردين والأنشوجة قرب الشاطئ بجانب رأس الخيمة وأيضا في الساحل الشرقي للفجيرة. عدا عن الأربع سفن صغيرة بشبكات كيسية التي تعمل موسميا من الشارقة، لا توجد أي صناعة سمكية للأصناف الصغيرة السطحية ومع ذلك كانت هنالك محاولات متعددة من أجل استئناف أعمال هذه الصناعة في الماضي.

لا تزال تربية الأحياء المائية في مراحلها الأولية للتطور. هناك القليل من المشاريع التجارية العاملة والمدعومة باستثمارات تقدر بالملايين ولكن معظم نشاطات تربية الأحياء المائية تبقى صغيرة ويتم تشغيلها من طرف المزارعين والصيادين وبعض المستثمرين من القطاع الخاص. أيضا، تزخر البلاد بالعديد من البحيرات الطبيعية فضلا عن الخلجان والجداول، وأغلبها محاطة بمستنقعات اشجار القرم (المانغروف) التي توفر مناطق للتزاوج والحضانة لمجموعة واسعة من أنواع الأسماك والروبيان.

16.5 اليمن: يقدر الإنتاج الإجمالي للسمك خلال سنة 2013 بحوالي 860 194 منها 860 194 طن من المصايد الطبيعية. تتوفر لليمن خط ساحلي واسع النطاق (500 2 كم) على حدود كل من البحر الأحمر وخليج عدن. أيضا، تتميز البيئة البحرية لليمن بنسبة عالية للإنتاجية وتعتبر الثروة السمكية ثاني أهم مصدر لعائدات التصدير في اليمن بعد النفط حيث تلعب دورا مهما في الحد من الفقر. هناك 135 تعاونية للصيادين تقوم بتشغيل 600 23 قارب بأنواع وقدرات مختلفة وحوالي 200 83 صياد.

استمر ضغط الصيد في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق بالنمو السريع على مدى السنوات الخمسة عشر الأخيرة. إضافة إلى ذلك، يظل وضع العديد من المخزون السمكي غير معروف وذلك راجع بالأساس إلى عدم القيام بتقييم مفصل وحديث فضلا عن عدم وجود إحصاءات موثوق بها بعد عام 1990. تتسم مصايد الأسماك صغيرة النطاق بالتعدد في الأصناف والمعدات وتعمل بشكل منفتح مع وجود بعض القيود للوصول إلى مصايد الأسماك، والتي بدورها تقوم بتموين كل من السوق المحلية وسوق التصدير خاصة بالأسماك الطازجة إلى البلدان المجاورة كالمملكة العربية السعودية. من بين الأنواع الرئيسية للأسماك المصطادة، نجد الأصناف البحرية السطحية كالسردين الهندي الزيتي وسمك الماكريل الهندي، الأصناف البحرية السطحية الكبيرة كأنواع مختلفة من سمك التونة فضلا عن أصناف أخرى من أعماق البحر كالهامور، جراد البحر، الروبيان والحبار. يعد هذا القطاع أكبر قطاع للثروة السمكية في اليمن حيث يساهم بحوالي 90% من عمليات الإنزال السمكي السنوية. بالرغم من وجود نظام ترخيص للسفن الذي بدوره أمر مفروض، فإن عدد السفن في هذا القطاع غير محدد. ومع ذلك، تشير التقديرات على أنه خلال سنة 2010، كان هناك ما يقرب من 000 80 سفينة للعمليات الصغيرة للإنزال السمكي إضافة إلى ما يقرب من 000 220 صياد. علاوة على ذلك، في حين وجود فرص محدودة للتوسع المستدام لعمليات الإنزال، قد تكون هناك فرص لتطوير إنتاج تربية الأحياء المائية في اليمن بالرغم من وجود قيود كتوافر المواقع، متطلبات رأسمالية عالية فضلا عن النقص الحالي لدعم الصناعات التي تحتاج إلى المعالجة.

6. قضية الأمن الغذائي والحد من الفقر

كان الأمن الغذائي موضع اهتمام وطني كبير في جميع أنحاء العالم منذ عام 1974 وهو العام الذي شهد فيه العالم أزمة الغذاء مما دفع البلدان إلى أن تصفه كعنصر للأمن الوطني. رصدت منظمة الأغذية والزراعة من خلال تقرير «حالة الأغذية والزراعة 2015»: بالرغم من أن حصص الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر / أوالفقر المدقع قد شهدت تقلصا خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلا أن الأرقام لا زالت ترتفع وذلك بسبب وجود ما يقرب من مليار شخص يعيشون تحت خط الفقر بالإضافة إلى مليار شخص فقير». ومع ذلك، أكدت العديد من الدول بما فيها بلدان منطقة الشرق الأدنى أن مفتاح الأمن الغذائي يكمن في تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في الحبوب التي أصبحت تبرز أهميتها في العالم. نجحت العديد من الدول النامية المستوردة للغذاء في تحقيق الاكتفاء الذاتي بعد تنفيذ برامج «الثروة الخضراء» التي أدخلت الزراعة الهجينة المطورة من قبل مراكز البحوث الدولية.

خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد في روما سنة 1996، عرفت منظمة الأغذية والزراعة بالأمن الغذائي «...على أنه يكون كذلك عندما يكون للناس في جميع الأوقات الحق في الحصول اقتصاديا وماديا على تغذية صحية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم من أجل حياة نشيطة وصحية.» وتم الإعراب عن نفس التعريف خلال مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في روما سنة 2009 مع إضافة الركائز الأربعة للأمن الغذائي وهي كالتالي:

- توفر المواد الغذائية: ضمان ما يكفي من الإمدادات الغذائية سواء على مستوى الإنتاج المحلي أوالسوق الدولية.
- استقرار المواد الغذائية: ضمان إمدادات مستقرة من المواد الغذائية على مدار السنة ومن موسم إلى أخر.
- الوصول إلى المواد الغذائية: التأكد من أن المواد الغذائية متوفرة للمستهلك وبأسعار مناسبة مقارنة مع دخلهم.
- سلامة المواد الغذائية.

تشارك دول منطقة الشرق الأدنى في تجارة السلع بدرجات متفاوتة، لكن يظل توازن في تجارة المأكولات البحرية غير إيجابي. خلال سنة 2010، قامت دول الشرق الأدنى بتصدير ما مجموعه 310 ألف طن بقيمة 683 مليون دولار أمريكي ومن بين الدول المصدرة نجد: سلطنة عمان، إيران، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. بالعكس، استوردت الدول خلال العام نفسه 888 ألف طن من المأكولات البحرية بقيمة 2,1 مليار دولار أمريكي ومن بين الدول المستوردة نجد: مصر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويشير هذا التوازن السلبي على وجود فجوة عميقة بين الواردات والصادرات التي تحتاج إلى أن تضيق.

هل يمكن لدول الشرق الأدنى أن تشهد اكتفاء ذاتيا من حيث إنتاج المأكولات البحرية؟ بالنسبة للمنطقة بأسرها، فهي بالتأكيد لا تعاني من نقص في الموارد الاقتصادية ويمكنها الاعتماد دائما على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية. إضافة إلى ذلك، تتوفر هذه البلدان على موارد جيدة وواعدة لمصايد الأسماك والتي يمكن استعمالها واستغلالها للاستفادة خاصة من مصايد الأسماك صغيرة النطاق وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة الصيادين والمجتمعات ذات الصلة في العديد من بلدان منطقة الشرق الأدنى. بالفعل، تتسم هذه الموارد بالوفرة. وبمستويات عالية للبطالة الواضحة والمتخفية، هناك فرص عمل متاحة وكافية من أجل تلبية حاجيات أغلب المشاريع التنموية للمصايد الصغيرة.

لكن لا تعد موارد الأرض القيد الوحيد للتوسع في إنتاج الأغذية، بل يظل العائق الرئيسي هوالمياه خاصة إن زادت دول الشرق الأدنى في التدني من حيث مستوى افتقار للمياه. علاوة على ذلك، ومن الدول الثلاثة لسنة 1995 (البحرين، الأردن والكويت)، وصل عدد الدول دون مستوى الفقر المائي إلى 11 خلال سنة 1990 (بما في ذلك فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة واليمن) ومن المتوقع أن تنضم سبعة بلدان أخرى في حلول 2025. فضلا عن ذلك، أدى الإفراط في استغلال الموارد المائية الجوفية إلى خلق العديد من المشاكل في دول مجلس التعاون الخليجي، فلسطين ودول أخرى نتيجة مستويات الملوحة المرتفعة التي تعانيها المياه الجوفية.

بيت القصيد هو أن الموارد المائية لا يمكن أن تتماشى مع احتياجات الإنتاج الغذائي بالنسبة لشعوب دول الشرق الأدنى، لهذا فمن الضرورة على الدول أن تستمر في الاعتماد على واردات الغذاء وهذا راجع إلى قدراتها من الموارد المالية. إضافة إلى ذلك، يجب على دول منطقة الشرق الأدنى دراسة العديد من الجوانب الاقتصادية والتجارية المعينة مع إيلاء اهتمام خاص للاتفاقيات الدولية التي يمكنها التأثير على تجارة الأغذية. لا يمكن المبالغة في أهمية هذه الإستراتيجية نظرا للاعتماد المهم لدول الشرق الأدنى على الواردات لتحقيق الأمن الغذائي.

1.6 سياسات الأمن الغذائي المطبقة في بلدان الشرق الأدنى: يتأثر الوصول إلى المواد الغذائية بشدة بالسياسات الاقتصادية للحكومة والانفتاح إلى الأسواق العالمية، ويعتبر دعم السلع الغذائية لجعلها تباع بأسعار معقولة مثالا لهذه السياسات فضلا عن رفع الدعم. إضافة إلى ذلك، اعتمدت أغلبية حكومات دول الشرق الأدنى سياسيات الإمدادات الغذائية كجزء من العقد الاجتماعي المرتكز على قيام الدولة وهذا عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية مقابل ولاء الشعب. منذ الثمانينات، واصلت معظم الحكومات في اعتماد سياسات تحرير الاقتصاد والأسواق.

2.6 الاكتفاء الذاتي مقابل الأمن الغذائي: هناك وجهان للنقاش المطول حول الأمن الغذائي في دول منطقة الشرق الأدنى: من جهة، هناك أصوات شعوبية تدفع الحكومات لتحقيق الاكتفاء الذاتي. ومن جهة أخرى، هناك خبراء يتجادلون على أن مسألة الافتقار إلى الموارد الطبيعية وارتفاع الطلب على الأراضي والمياه المحصورة التي أثارها النمو السكاني السريع تجعل أهداف الاكتفاء الذاتي صعبة المنال. يرتكز معنى الاكتفاء على إنتاج جميع المواد الغذائية الخاصة، ويعني الأمن الغذائي الوصول إلى المواد الغذائية ذات أسعار مقبولة. إضافة إلى ذلك، سيصبح تمويل الاكتفاء الذاتي على حساب الأجيال القادمة، بمعنى أن الاستثمارات الكبرى في إدارة الأراضي والمياه المطلوبة لتحقيق هذا الهدف ستأخذ الموارد بعيدا عن القطاعات بالغة الأهمية كالتعليم والصحة.

3.6 نموالسكان في دول الشرق الأدنى: تشير التوقعات العالمية لشعبة السكان لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة خلال سنة 2015، تشير على أن مجموع سكان منطقة الشرق الأدنى يقدر بحوالي 370 مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 475 مليون نسمة بحلول سنة 2030. علاوة على ذلك، سيظل النمو السكاني في هذه المعدلات يضع ضغوطا مشددة على القدرة الاستيعابية للأراضي ويزيد من تهديد الاستدامة البيئية.

يطرح نموالمدن والقرى تحديات خاصة. زيادة على ذلك، يقوم تسريع الانجراف في المناطق الحضرية على إجهاد البنية التحتية المتهالكة وخلق ظروف معيشية مكتظة، غير صحية وغير آمنة في العديد من المدن. خلال سنة 1970، أصبح 38% من السكان يعيشون في المناطق الحضرية.

7. دور مصايد الأسماك في الأمن الغذائي ببلدان الشرق الأدنى

تقوم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمساهمة جيدة في إمدادات البروتين الحيواني للعديد من مجتمعات العالم النامي والعالم الصناعي. في سنة 2013، تتراوح الإمدادات السمكية في العالم بحوالي 20 كغم للفرد سنويا مع ظهور ارتفاع سنوي طفيف نظرا للمساهمة السريعة المتصاعدة للاستزراع المائي. في المقارنة، يتراوح المعدل العام لاستهلاك السمك في منطقة الشرق الأدنى بحوالي 10 كغم سنويا فقط، وتخفي هذه المعدلات التباين على مستوى الاستهلاك داخل البلدان وبين البلدان والقارات. ضمن 16 دولة لمنطقة الشرق الأدنى، هناك تفاوت كبير فيما يخص الاستهلاك الفردي. إضافة إلى ذلك تتوفر دولتان اثنتان فقط على أكثر مما هو عليه المتوسط العالمي حيث تستفيد ثلاثة دول من معدل يقل عن من 20 كغم للفرد الواحد بينما تعرف البلدان المتبقية أقل من 10 كغم حيث يعرف البعض منها أقل من 5 كغم للفرد الواحد. يعد السمك والمنتجات السمكية مهمة بالنسبة الأمن الغذائي والحد من الفقر في العديد من المجتمعات الساحلية حيث مصدر دخلها الوحيد هونابع من مصايد الأسماك.

ولكن بكل المقاييس، تعرف العديد من الموارد البحرية وموارد المياه العذبة انخفاضا وتعد مصدر تزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. توفر مصايد الأسماك بما في ذلك تربية الأحياء المائية مصدرا حيويا للأغذية، الشغل، الترفيه والرفاه الاقتصادي للناس في جميع أنحاء العالم سواء للأجيال الحالية أوالقادمة.

بالنسبة لمصايد الأسماك في منطقة الشرق الأدنى، خاصة في المناطق الريفية النائية، فمي تعتبر قطاعا اقتصاديا مهما فضلا عن أهمية تربية الأحياء المائية. تساهم المصايد السمكية والاستزراع المائي، ولوعلى مستويات مختلفة، في التنمية الوطنية من خلال العمل والتجارة والأمن الغذائي.

تتنوع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة بدءا من تلك التي تستند على الموارد الغنية نسبيا كما هوالحال بالنسبة لمصر وخاصة قطاع الاستزراع المائي الذي ازدهر في السنوات القليلة الماضية، وتقع لكل من عمان واليمن في موضع جيد من حيث موارد مصايد الأسماك البحرية إذ يتم استغلال معظمها أساسا من قبل قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق. يتوفر الصيادون في هذا القطاع قدرات ومرافق قليلة نسبيا ويتم استغلالها في الغالب من طرف الأشخاص ذوي السفن بمعدات منخفضة التكلفة والتي تعمل قرب الشاطئ. وتنبع من الشواطئ والمياه الداخلية. تتوفر المصايد البحرية في بعض المناطق على مصادر مهمة لفرص العمل والدخل. عندما تكون المناطق غالبا معزولة، يعتمد المجتمع كليا على أنشطة مصايد الأسماك في معيشتهم.

8. مقترحات حول تنفيذ الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة

تم وضع الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل ضمان مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة في نطاق الأمن الغذائي والحد من الفقر في بلدان منطقة الشرق الأدنى كما تم تطويرها كمكمل لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي بدورها تتطلب تفهما كبيرا لمصايد الأسماك (المصايد البحرية والداخلية فضلا عن تربية الأحياء المائية) المتواجدة في كل بلد. زيادة على ذلك، يساهم قطاع المصايد الحرفية في الأمن الغذائي عن طريق إنتاج المواد الغذائية ومع وجود السمك كعنصر مهم في النظام الغذائي للأجيال الحالية والقادمة. ينتمي أغلب الصيادين العاملين في هذا القطاع إلى الطبقة المتواضعة من المجتمع مع محدودية فرص الحصول على وسائل الإنتاج فضلا عن الدخل الضئيل الذي يخلق مشاكل الأمن الغذائي بالنسبة إليهم. وقد وضعت الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة بهدف توفير التوجيه التكميلي فيما يتعلق بتنمية وإدارة مصايد الأسماك صغيرة النطاق سندا للمبادئ والأحكام الشاملة للقانون.

يوفر القطاع فرص عمل للصيادين إضافة إلى الأنشطة الإضافية المتعلقة بالمعالجة، التوزيع، التسويق والتصدير لكسب العملة الصعبة. يمكن لمساهمة قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق بهدف تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر من حيث توفير الغذاء والدخل، يمكن لها أن تعرف تصاعدا كبيرا مع التنفيذ الملائم للمبادئ التوجيهية للمصايد الصغيرة.

وفقا لذلك، تهدف الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة إلى دعم وضوح وإدراك وتعزيز الدور المهم الذي تلعبه مصايد الأسماك صغيرة النطاق فضلا عن مساهمتها في الجهود العالمية والوطنية من أجل القضاء على الجوع والفقر. علاوة على ذلك، فهي تدعم الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، مع التركيز على الصيادين الصغار والعاملين في مجال الأسماك والأنشطة ذات الصلة بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة، فضلا عن تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان. وقد تم التأكيد على أن هذه الخطوط التوجيهية تعتبر طوعية، ذات نطاق عالمي وبتركيز على متطلبات الدول النامية.

نظرا لأهداف الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة السابقة الذكر، يتم تقديم بعض الاقتراحات للتنفيذ في منطقة الشرق الأدنى. بالرغم من ذلك، ليس هناك اقتراحا محددا لأية أولوية بحيث أن كل دولة لها وضعها الخاص في اتخاذ أي قرار بذلك. وتشمل هذه الاقتراحات ما يلي:

1.8 الثروات السمكية المسؤولة والتنمية المستدامة (الفصل الخامس الخاص بالمبادىء التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق):

أ) الاعتراف بحكم الحيازة في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة الموارد: تعرف موارد المصايد البحرية والمصايد الداخلية انخفاضا على العموم في معظم دول منطقة الشرق الأدنى. إضافة إلى ذلك، يتطلب إجراء تغييرات تحويلية مستعجلة للإدارة من أجل التعامل مع الإفراط في الصيد، التلوث، التغيرات العالمية وغيرها من أنماط التدهور وذلك بهدف ضمان الاستدامة للموارد وعمليات الصيد. ويجب اكتشاف الجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية التي يعرفها تغير في إدارة الموارد البحرية الساحلية لدول الشرق الأدنى. أيضا، سوف تساعد الإدارة الجيدة في حل المشاكل المتعلقة بالحيازة. غالبا ما تؤدي حقوق الحيازة غير

الكافية وغير الآمنة للوصول إلى الموارد واستخدامها، إلى الفقر المدقع وإلى الجوع، وليس فقط عن طريق تسهيل الصيد الجائر ولكن أيضا من خلال خفض الحوافز للإدارة المسؤولة.

سعيا وراء تحقيق الاستدامة للموارد، هناك عناصر بالغة الأهمية تحتاج أن يتم تحليلها وهي كالتالي: (1.) إدراك استنفاد المخزون من الموارد، (2.) المعرفة العلمية بخصوص البيئية إضافة إلى مرونة أصناف مصايد الأسماك صغيرة النطاق ودورها في ديناميات النظام الإيكولوجي وأخيرا، (3.) عرض التجارب العلمية ذات منهج صغير والتي تحدد المسارات الجديدة للتسيير. أيضا، تقام هذه التجارب من أجل تحسين التعاون بين العلماء والصيادين ودمج المعرفة فضلا عن بناء الثقة. وقد تم تركيز الحوار المناقش حول الحلول المقترحة لمعالجة مخاوف مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى على المجتمعات التي تعتمد على الإدارة المشتركة. يمكن للشراكات المنعقدة بين المجتمعات والحكومات، المنظمات غير الحكومية أوالمنظمات البحثية أن تجمع بين المعارف والخبرات والمؤسسات من أجل تطوير وتنفيذ ترتيبات الإدارة المشتركة.

ب) التعاون مع أجهزة المصايد الإقليمية، منظمة الأغذية والزراعة/ مبادرة النمو الأزرق وغيرها من الوكالات ذات الصلة:

نظرا لطبيعتها، يتطلب تنفيذ الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة تعاون الدول مع عدد من المؤسسات ذات العلاقة ومنها: الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، الهيئة العامة لمصايد البحر المتوسط والبحر الأسود، لجنة مصايد الأسماك ولجانها الفرعية لتربية الأحياء المائية والتجارة، شبكة المعلومات عن تجارة الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بمشاركة مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في المنطقة العربية (انفوسمك) والمنظمة الحكومية الدولية لمعلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتجات السمكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبإشراك المنظمات غير الحكومية، الوكالات الدولية للمعونة وغيرها من المنظمات المعنية.

وفي هذا السياق، تهدف مبادرة النمو الأزرق إلى دعم الأمن الغذائي، الحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية. وتتكون من أربعة عناصر رئيسية تحظى باهتمام دول الشرق الأدنى من حيث تنفيذ الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة وهي كالتالي: (1.) المصايد البحرية والمصايد الداخلية، (2.) تربية الأحياء المائية، (3.) سبل العيش والأنظمة الغذائية و(4.) النمو الاقتصادي المستمد من خدمات النظام الايكولوجي.

ج) الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، العمالة والعمل اللائق: من أجل تنفيذ مفهم وفعال للمبادئ التوجيهية للمصايد الصغيرة في مجال التنمية الاجتماعية، يجب إعطاء أهمية للعمالة والعمل اللائق في إنشاء وتدعيم الصيادين وتعاونيات العمال في الصيد البحري إضافة إلى المنظمات والتجمعات / أوالجمعيات التي ترعى مصالحهم. وفي حين تواجد مثل هذه المنظمات في العديد من بلدان الشرق الأدنى، تظل فعاليتها تعرف تحقيقا كاملا، ويجب على هذه التجمعات أن تشمل التفويض كوسيلة للمشاركة وتحدي السلطات الحكومية في قضايا إدارة المصايد.

ينبغي على هذه المنظمات أن تسمح لأصحاب الأسهم بالمشاركة بصوتها في العمليات الاجتماعية، الاقتصادية، المحلية والسياسية فضلا عن تقاسم مسؤولية تعزيز وممارسة المصايد المستدامة، ويمكن لدوافع وهياكل المنظمات أن تعرف تغيرا أوتأقلما على مر الزمن. أيضا، يمكن أن تصبح منظمات متعددة الأغراض والتي تستخدم العمل الجماعي لدعم التنمية الاجتماعية وتعزيز وظائف الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك توزيع الثروة.

تتسم تعاونيات الثروة السمكية بقدرتها على المساهمة في عمليات الصيد الرشيد، الأمن الغذائي فضلا عن تمكين المرأة والقضاء على الفقر. علاوة على ذلك، تعتبر المنظمات الناجحة للصيادين والعاملين في الصيد البحري ممكنة، محتملة ومرغوب فيها ويمكنها أن تلعب دورا مهما في تنمية المجتمع. إضافة إلى ذلك، تمنح هذه المنظمات مرونة أكبر لمجتمعاتها بهدف التعامل مع الصدمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية مثل المصايد المتقلبة، معاناة أسر الصيادين من المرض والموت زيادة على الكوارث الطبيعية والجوع.

تقوم مقاييس الاقتراحات المعتمدة لتحسين ظروف المعيشة والعمل بتأسيس إدارة الحماية الاجتماعية ومزاياها، وبتوفير خيارات بديلة لسبل العيش فضلا عن اتخاذ تدابير محددة لصالح صغار الصيادين لتعبئة الموارد من أجل التدريب وبناء القدرات وكلها خطوات إيجابية تشمل الأبعاد الاجتماعية لتطوير مصايد

الأسماك وتربية الأحياء المائية. إضافة إلى ذلك، تسمح لامركزية الإدارة في المجتمع بالاستجابة والدقة من حيث القوى الفاعلة المحلية غير الممكنة عن طريق نظام الإدارة الهرمية والتي بدورها تسمح بالإدراك السليم للحقوق العرفية من أصحاب الموارد المحلية. الشيء الذي أصبح شائعا في جميع أنحاء المنطقة.

د) إعطاء أهمية تحليل سلسلة القيم في مرحلة ما بعد الحصاد والتداول: خلال عملية تنفيذ الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة، يتم تحقيق تحليل سلسلة القيم بقوة في مرحلة ما بعد الحصاد وضمن الأنشطة التجارية. أصبح تحليل سلسلة القيم سائدا على نحومتزايد في دوائر التنمية. ترجع الأهمية المتزايدة لهذا التحليل إلى توفيرها لرؤية ممتازة يمكن من خلالها التركيز على القضايا التوزيعية وتحقيق النمو لصالح الفقراء، تغيير علامة الإسناد على مر الزمن فضلا عن تقييم الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على التنافسية وعلى تكاليف وإيرادات المشاركين في تحليل سلسلة القيم. كما يساعد في تحديد الثغرات/ نقاط الضعف في أداء سلسلة القيم، وربما الأهم من ذلك تحديد قوى دعم وبرامج عمل مستهدفة لتحسين أداء سلسلة القيم.

وبالإضافة إلى ذلك، يقوم تحليل سلسلة القيم بتعزيز القدرة التفاوضية للشركات الصغرى فضلا عن الحد من الضعف وحل الخلافات بين الأطراف التي من الممكن أن تكون لها مصالح أخرى، ويساعد أيضا في توفير فرص عمل ومزايا العمل اللائق والأنشطة ذات الصلة.

ه) الاعتراف بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة: عند النظر الى صناعة المأكولات البحرية ككل جنبا إلى جنب مع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فضلا عن العمل على تجهيز المأكولات البحرية مع القيام بخدمات أخرى ذات الصلة، نجد أن النساء يمثلن نصف مجموع الطبقة العاملة على المستوى العالمي حيث يشاركن في معظم قطاعات الصناعة ولكن بدرجات متفاوتة. بالنسبة للمصايد الصغيرة في منطقة الشرق الأدنى، تقوم النساء بالمساهمة في هذه الصناعة المهمة للتموين الغذائي في أغلب الدول أكثر من أي فئة أخرى. أيضا، في المجتمعات الأكثر انفتاحية كمصر، تعد المرأة العمود الفقري لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق خاصة في عند القيام بأنشطة في مرحلة مل بعد الحصاد وتتجلى أساسا في مصانع تجهيز الأسماك وفي التداول. فيما يتعلق بقطاع الاستزراع المائي، تشارك العديد من النساء العاملات في عملية الإنتاج عن طريق إدارة وصيانة برك الأسماك الصغيرة كما أن تواجه عدد من المشاكل داخل مصايد الأسماك وداخل الأسرة والمجتمع. ومع ذلك، تعتمد مصانع تجهيز الأسماك في دول الشرق الأدنى التي لا تقبل حسب التقاليد السائدة أن تشتغل النساء خارج نطاق بيوتهم خصوصا وإن كانت تتعلق بالمهام كثيفة العمالة كما هوالحال بالنسبة في المملكة العربية السعودية، تعتمد أساسا على اليد العاملة الأجنبية المتكونة من نساء. لهذا، تتسم النساء باهتمام بارز من خلال تطويرها لهذا القطاع وتشكل نسبة عالية من العاملين في التجهيز الحرفي والصناعي، في تجارة الأسماك الطرية والتجارة بالتجزئة، في المشاركة في المنظمات البيئية والمؤسسات البحثية إضافة إلى عدد من المناصب الإدارية.

ومن جهة أخرى، هناك عدد ضئيل من النساء اللواتي يشهدن المناصب القيادية كما هو الحال بالنسبة لمجال التسيير واتخاذ القرارات. وبالرغم من الأدوار المذكورة، تعاني المرأة في قطاع الثروة السمكية غالبا من عدم المساواة بين الجنسين، وهناك دليل على أن المشاركة النسائية تظل مقيدة أومتأثرة بقواعد ثقافية قوية، اتفاقيات مجتمعية متينة وحتى في بعض الحالات قوانين تمييزية تمنع النساء من القيام ببعض المهام المتعلقة بالمأكولات البحرية، كالقيام بعملية الصيد داخل الشاطئ عن طريق السفن. أيضا، يمكن أن تحرم من حقوق الملكية، من الموارد المالية وخدمات التأمين مع محدودية الحصول على رأس المال وكذا على تكنولوجيا عصرية وتنافسية من أجل تجهيز وتخزين الأسماك، وفي الأخير، محدودية قدرتهن على الرفع من مستوى معرفتهن ومهاراتهن. ان عدم اعتبار دور النساء وعملهن في صناعة المأكولات البحرية يدفع راسمي السياسات إلى وضع سياسيات أخرى لا تعمل لصالحهن وتمنعهن بالتالي من الوصول أوالحصول على الموارد العامة. أن تمكين النساء سيساعدهن على تحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في مجتمعاتهن.

يظل الجزء الكبير من العمل الذي تقوم به النساء في المصايد وفي الوسط العائلي والمجتمعي غير مقدر وغير معترف به. وفي سياق مصايد الأسماك، ينبغي الاعتراف بأهمية دور المرأة على وجه الخصوص في المرحلة ما بعد الحصاد، بحيث يعتمد الدور الذي تلعبه النساء في العديد من دول الشرق الأدنى على استخراج وتجهيز وتجارة السمك وغالبا ما يحصل الأمر في البلدان منخفضة الدخل. وتتسم الأدوار الرسمية

بالحيوية من حيث مرونة أسرهن ومجتمعاتهن. في الوقت الراهن، وعلى الرغم من الدور الحاسم الذي تلعبه النساء في مصايد الأسماك، فإن الجهود التي تقوم بها للمشاركة في إدارة المصايد الساحلية تظل ضئيلة. علاوة على ذلك، يؤدي تمكين النساء على نهج نظام إداري مستدام للموارد، المساهمة بشكل كبير في تنمية المجتمع والتغلب على عدم إمكانية الحصول على الموارد المالية، يؤدي إلى خفض المخاطر الصحية فضلا عن غيرها من العوائق الاجتماعية، الثقافية و السياسية والاقتصادية لضمان سبل عيش أمنة. لذلك يجب إعطاء أهمية للمساواة بين الجنسين عند النظر في أدوار كل من الرجال والنساء في مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

و) التعامل مع أخطار الكوارث والتغير المناخي: تعاني المجتمعات الساحلية اساسا من ضرر عميق بسبب التغير المناخي وتعتبر المستويات العالية لسطح البحر والجفاف والفيضانات من بين المسائل المؤثرة على تغير المناخ. أيضا، يقوم هذا الأخير بتعديل توزيع وإنتاجية الأصناف المستمدة من المياه البحرية والمياه العذبة كما يؤثر على العمليات البيولوجية ويغير الشبكات الغذائية. وتبقي النتائج غير مؤكدة فيما يخص استدامة النظم الايكولوجية المائية لمصايد الأسماك والاستزراع المائي واعتماد الشعوب عليها.

يهدد التغير المناخي بحيث يشكل خطرا على الأسماك البحرية وعلى استقرار مصايد الأسماك التابعة لبلدان الشرق الأدنى خاصة في منطقة الدلتا المصرية التي تشهد أغلب إنتاج المصايد الداخلية لمصر. ومع هذا التغيير التشويهي، يتوجب على الحكومات ومديري مصايد الأسماك وضع استراتيجيات إدارية تشمل الآثار الناجمة عن تغير المناخ. أيضا، ستقوم التغيرات المناخية كموجات الفيضانات والجفاف الحالية والشديدة بالتأثير على الأمن الغذائي والمائي لكثير من الأشخاص. يعرب تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: «سوف تؤدي المخاطر المرتبطة بالمناخ بتفاقم التحديات التي يواجهها الأشخاص الأشد فقرا والأكثر ضعفا والمؤثرة سلبيا على سبل عيشهم. في نطاق الأمن الغذائي والحق في التوفر على الغذاء، يجد نفس التقرير على أن جميع جوانب الأمن الغذائي ستشهد تهديدا بما في ذلك الإنتاج، الحصول على الموارد واستقرار الأسعار.»

يعتبر التغير المناخي واحدا من العديد من التحديات الأمنية، البيئية والتنموية التي تواجها الدول المتأثرة، وسيتم تضخيم أثاره أوإخضاعه للإشراف عن طريق الظروف الكامنة وراء الحكامة والفقر وإدارة الموارد فضلا عن طبيعة تأثيرات تغير المناخ على المستوى المحلي والإقليمي.

يعد التغير المناخي عاملا مركبا بحيث لا يمكن لمديري المصايد الإقليمية تجاهل أن الصيادين والمزارع السمكية ومجتمعات الصيد البحري المتواجدة خاصة في المناطق الساحلية معرضين للخطر. وبالتالي، فمن المفاجئ أن مسألتي تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث تم الاعتراف بها كتحديات أساسية متطورة تسعى إلى اهتمام خاص من طرف صانعي السياسات الشيء الذي سيساعد المنطقة في فهم الآثار الجانبية للتغير المناخي بشكل جيد خاصة على مصايد الأسماك وعلى النظام الايكولوجي البحري، مع تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف لحماية الأمن الغذائي وسبل عيش مجتمعات الصيد الساحلي في منطقة الشرق الأدنى.

2.8 ضمان بيئة تمكينيه وتنفيذ مدعم: كما ضمن الهدف وراء إنشاء مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لسنة 1995، يرتكز الهدف الرئيسي للمبادئ التوجيهية للمصايد الصغيرة على ضمان تغير منهجي في قطاع الثورة السمكية حيث يتم حصادها واستخدامها بطريقة مستدامة من أجل الصالح العام لهذا القطاع. ولكن بالنسبة للمبادئ التوجيهية للمصايد الصغيرة، يمكن جعل المساهمين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق أن يستفيدوا من فعاليتها وهذا يتطلب وجود بيئة تمكينية -مع توفير معلومات دقيقة ومحدثة، البحث والتواصل، تنمية القدرات البشرية فضلا عن رصد ودعم تنفيذ الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة. أيضا، المدونة شأنها شأن الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة، تتخيل أن الحكومات التي تعمل بشراكة مع أصحاب الأسهم ستقدم تسهيلات للاستدامة في القطاع على المدى البعيد، وفي نفس الوقت، سيكون لها حس مسؤولية مهم بخصوص حصص المساهمين في مصايد الأسماك. وبالمثل، من خلال مشاركتهم في أجهزة المصايد الإقليمية تقوم المدونة بحث الدول على تحقيق أهداف لحفظ وتسيير المصايد العالمية.

9. توصيات عامة لمعرفة الخطوات المتبعة من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق

اعتبارا أن منطقة الشرق الأدنى ستعود في نهاية المطاف إلى حالتها الطبيعية بعد الصراعات والاضطرابات الحالية، فيما يلي بعض التوصيات العامة وسواء تم تطبيقها على المستوى الجزئي أوالكلي من قبل أي دولة أوأي جهة فرعية، سوف تساعد على تنفيذ الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة في بلدان الشرق الأدنى وكذا على دعم الأمن الغذائي والحد من الفقر من خلال تحسين وضعية قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

1.9 إدارة أفضل لموارد الأسماك المستدامة: من أجل تحسين وضعية قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في معظم دول الشرق الأدنى كوسيلة للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي والرفع من الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والغذائية لمصايد الأسماك مع تطلب تنفيذ بعض تدابير إدارة المصايد خاصة بالنسبة للموارد المتوفرة عند صغار الصيادين. التدابير المطلوبة هي كالتالي: (1.) المصايد البحرية والمصايد الداخلية، (2.) تنمية موارد جديدة للمصايد الطبيعية من خلال المزيد من البحوث إضافة إلى تطوير الثروة السمكية لأصناف جديدة وبديلة، وذلك وفقا لمبادئ الاستدامة العلمية والإدارة المسؤولة، و(3.) اختيار المعدات غير المقيدة وممارسات الصيد لتجنب المشاكل خلال عملية الاصطياد، اوصيد الإصبعيات لتجنب استنزاف الثروة السمكية فضلا عن الحد من الصيد الجائر والتخفيف من حجم الأسطول. وفي هذا السياق، يجب مراعاة حقوق الملكية الشائعة لمصايد الأسماك في اتجاه مواردها التي لا يجب استغلالها، وفي نفس الوقت، يجب إدراك الدور الذي تلعبه مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق والسكان الأصليون. ومع ذلك، ستقوم بعض المناطق في عدد من بلدان الشرق الأدنى بعرقلة أومنع استخدام الأراضي النابعة من مصايد الأسماك. وفي نفس الوقت، من المرجح أن معظم الثقافات القائمة ستسمح بتمديد هذه الحقوق إلى المصايد البحرية الساحلية.

2.9 الحد من خسائر ما بعد الحصاد لزيادة الإمدادات السمكية: تقدر الخسائر خلال مرحلة ما بعد الحصاد الناجمة عن كمية التلف بنسبة تتراوح ما بين 5–10% سنويا من إجمالي عملية الإنزال السمكي. أيضا، تحويل الموارد ذات قيمة منخفضة إلى منتجات للاستهلاك البشري المباشر بدلا من خفضها إلى مسحوق السمك، من شأنه أن يساهم أيضا في زيادة الأمن الغذائي. يتطلب تحسين جهود الأمن الغذائي تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الأسماك المنتجة عن طريق الحد من خسائر ما بعد الحصاد وزيادة نسبة الأسماك المستخدمة للاستهلاك البشري المباشر.

3.9 مراقبة الأساطيل الأجنبية المعتمدة على الصيد غير المشروع في المياه البحرية لبلدان الشرق الأدنى: أصبح يشكل هذا النوع من الصيد تهديدا كبيرا على المخزونات السمكية البحرية التي سبق استنزافها واستغلالها تجاريا في عدة مناطق للصيد في جميع أنحاء العالم. يعرف التدهور الشاسع لموارد مصايد الأسماك العالمية خاصة في مياه بلدان الشرق الأدنى خارج سواحل ايران واليمن وعمان. هناك الجهود الدولية والوطنية للحد بأي قدر ممكن هذه الممارسة المدمرة ونجاح هذه الجهود سوف يساعد على زيادة الفوائد التي تعود على صغار الصيادين والحفاظ على الموارد الوطنية.

4.9 السيطرة على التلوث والتدهور الساحلي: تعتبر المناطق الساحلية هي الوجهات السياسية الأكثر شعبية. يمكن للتدفق السياحي الضخم أن يؤثر على البيئات البحرية فضلا عن التلوث والنفايات والحشود التي لها انعكاس سلبي من حيث التغير المناخي. يتم تنقية أشجار القرم (المانغروف) من أجل جعل الشواطئ المفتوحة وأرصفة الميناء والفنادق تتواجد في قمة الشعاب المرجانية. ومع ذلك، بما أن العديد من دول منطقة الشرق الأدنى تعتبر منتجة للنفط وتقوم في نفس الوقت برسم حدود الممرات المائية الأكثر إستراتيجية لنقل النفط في أنحاء العالم. وهذا راجع إلى الحروب، التسرب العرضي للنفط ونسبة تبخر المياه المرتفعة فضلا عن التنقيب الموسع واستخراج النفط. أيضا، أدى تلوث مناطق الصيد البحرية الساحلية إلى نتاج أضرار خطيرة للمياه الساحلية حيث تتم عمليات مصايد الأسماك صغيرة النطاق، إضافة إلى تضرر مناطق أخرى بإيران، الكويت والمملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك، شهدت المملكة العربية السعودية أسوء الأضرار التي بدورها أثرت على صناعة المصايد بهذا البلد والمقدرة بالعديد من ملايين الدولارات إضافة إلى تأثر المناطق المحيطة بالمملكة. شهدت مصر أيضا

ظاهرة تلوث مياهها على طول قناة السويس وذلك بسبب التدفق العرضي للنفط من خلال ممرها المائي الاستراتيجي لقناة السويس. في الأردن، تشكل عمليات التنقيب عن الفوسفات بالقرب من السواحل تهديدا على الشعاب المرجانية في المياه البحرية الصغيرة بخليج العقبة. ونظرا لهذه الظروف، يتم تطلب شكل من أشكال المنظمة شبه الإقليمية لحماية الخط الساحلي من أجل رصد التنوع البيولوجي للمناطق الساحلية بمنطقة الشرق الأدنى حيث يمارس صغار الصيادين مهامهم بشكل طبيعي.

5.9 زيادة الاستثمارات الوطنية في قطاع مصايد الأسماك: من بين العقبات الرئيسية التي تعترض زيادة نسبة الاستثمارات في الصناعات السمكية والخدمات ذات الصلة تتجلى في مستوى الأولوية الممنوحة لقطاع الثروة السمكية من قبل معظم هيئات مصايد الأسماك بمنطقة الشرق الأدنى. بالرغم من ذلك، أظهر هذا الموقف في السنوات الأخيرة بغض التغيرات الإيجابية ويرجع ذلك أساسا إلى الشروع في منح عدد من الخدمات من قبل الحكومات والمتعلقة بمرافق البنية التحتية مثل الطرق الفرعية، الطاقة، الماء، ورش العمل، التخزين البارد، الأسواق، مواقع الأنزال، إلخ. خاصة بالنسبة لصغار الصيادين في مناطق الصيد الريفية.

6.9 تسهيل وتشجيع المزيد من التجارة الإقليمية للأسماك والمنتجات السمكية: يعد من مصلحة بلدان الشرق الأدنى أن ترفع وتوسع من مستوى التجارة الإقليمية لسلع الأسماك، ومن المتوقع أن يستفيد كل من المستورد والمصدر من هذا التطور فضلا عن تخفيض التكاليف وتحسين دخل صغار الصيادين بصفتهم المنتجين الرئيسيين للمأكولات البحرية في منطقة الشرق الأدنى. أيضا، بعض القيود الراهنة والمؤثرة على صغار الصيادين تتضمن نقص المعرفة والمعلومات المحلية حول المشترين والبائعين في بلدان المنطقة، المعلومات الكافية عن العرض والطلب، الأسعار، الأصناف، نقص في الدراية التقنية واليد العاملة المدربة في ممارسات التسويق، مرافق البنية التحتية وأشكال أخرى من المنتجات ذات القيمة المضافة.

7.9 مراجعة وتحديث تشريعات حماية الثروة السمكية والمتاحة لتلبية الصكوك المعتمدة دوليا وتفعيل تطبيق أحكام القوانين: في العموم، حوكمة إدارة مصايد الأسماك في بلدان الشرق الأدنى تترك الكثير مما هو مرغوب. أيضا، يجب على هيئات مصايد الأسماك الاعتراف بنظام حيازة مصايد الأسماك صغيرة النطاق التي تعتبر أساسية لإعمال حقوق الإنسان والأمن الغذائي، الحد من الفقر فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي العام والتنمية الاجتماعية للمجتمعات الريفية. هناك حاجة إلى إدارة محسنة لمصايد الأسماك والمسير عن طريق العولمة، الاتفاقات الدولية، التعاون والتكنولوجيات الجديدة. الإنصاف في ضمان الحفاظ على الموارد والكفاءة الاقتصادية في استغلال موارد الثروة السمكية من قبل المستفيدين الشرعيين يعد أمرا مطلوبا.

قائمة المراجع

جريدة الأهرام: إنشاء أكبر مزرعة سمكية في الشرق الأوسط– الأهرام اليومي، القاهرة، مصر، 17 اغسطس/آب 2015.

الحياة: الجمعية الأردنية التي تنادي من أجل حماية البحار– يومية الحياة رقم 19282، القاهرة، مصر، يناير/ كانون الثاني 2016.

جريدة الصياد: تسليط الضوء على مشروع تربية الأحياء المائية ببور سعيد، الإتحاد التعاوني للثروة المائية، القاهرة، مصر، العدد رقم 75 لشهري يوليو/تموز واغسطس/آب 2015.

Francis T.Christy, Jr: حقوق استخدام الأراضي الإقليمية في المصايد البحرية: تعاريف وشروط، ورقة فنية عن مصايد الأسماك صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا. 1992.

Curtis; L.; Beveridge, M.C.M.; el–Gamal, A.R; Mannini, P.(eds). التأقلم مع التغير المناخي: نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا– مناقشات ورشات الأعمال. منظمة الأغذية والزراعة. الدورية رقم 1066. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2011. ص 130

منظمة الأغذية والزراعة/ الهيئة العامة لمصايد البحر المتوسط والبحر الأسود: اللجنة الفرعية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، الدورة الخامسة عشر للجنة الاستشارية العلمية، روما، إيطاليا، 4–5 فبراير/شباط 2015

منظمة الأغذية والزراعة/ الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك: تقرير الاجتماع السادس للفريق العامل المعني تربية الأحياء المائية، مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية– منظمة الأغذية والزراعة، التقرير رقم 1094، مسقط، عمان، 21–23 أكتوبر 2014، روما، تقرير منظمة الأغذية والزراعة ص 50

منظمة الأغذية والزراعة/ الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، تقرير الاجتماع الثامن للفريق العامل المعني بإدارة مصايد الأسماك، جمهورية مصر العربية، *8–10* دجنبر *2014*، تقرير مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 1108، روما، ص45

منظمة الأغذية والزراعة: تقرير حالة الأغذية والزراعة لسنة *2015*: الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر في المناطق الريفية: http://www.fao.org/3/a-i4953e.pdf

منظمة الأغذية والزراعة: حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم *2014*، روما، إيطاليا، 2014.

منظمة الأغذية والزراعة/ الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك: تقرير ورشة العمل حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للثروة السمكية من قبل الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، تقرير رقم 1015، المنامة، مملكة البحرين، 22–24 أبريل/نيسان، روما، منظمة الأغذية والزراعة 2012. ص 53.

منظمة الأغذية والزراعة: الملامح القطرية لمجال مصايد الأسماك، جل بلدان منطقة الشرق الأدنى، تواريخ متعددة.

منظمة الأغذية والزراعة: تقييمات قطاع تربية الأحياء المائية على المستوى الوطني، جل بلدان منطقة الشرق الأدنى، تواريخ متعددة.

منظمة الأغذية والزراعة: الاجتماع التشاوري في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا حول ضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية، تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 1005. مسقط، سلطنة عمان، 26–28 مارس/آذار 2012

فيضي عزت: الأمن الغذائي في الدول العربية: فرص لزيادة الإمدادات السمكية من أجل تلبية الطلب ومراقبة الأسعار، المؤتمر الدولي للأمن الغذائي في الدول العربية: تحديات وفرص جديدة في نطاق سرعة تقلب الأسعار، جامعة السلطان قابوس للعلوم الزراعية والبحرية، مسقط، سلطنة عمان، *2–4* مارس/**آذار** *2010*.

منظمة الأغذية والزراعة: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم *2008*، روما، إيطاليا.

فيضي عزت: العرض والطلب على الأسماك في منطقة الشرق الأدنى وتوقعاته في حلول *2015*، منظمة الأغذية والزراعة/ الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، القاهرة، مصر، أغسطس/آب 2015.

فيضي عزت: أثر التجارة العالمية للسمك على الأمن الغذائي في مصر، استشارة منظمة الأغذية والزراعة بخصوص تجارة السمك والأمن الغذائي، تقرير المنظمة رقم 708، الدار البيضاء، المغرب، 27–30 يناير/ كانون الثاني 2003

فيضي عزت: أثر التغير المناخي على موارد مصايد الأسماك في الدول العربية، الكتاب السنوي للزراعة العربية 2013، المنامة, البحرين، يناير/كانون الثاني 2013.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: تقرير التقييم الخامس، *14* يناير/كانون الثاني 2015 https://www.ipcc.ch/...and.../publications_and_data_reports.shtml

OneWorld: الأمن الغذائي والتغذية في جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد *2015*: الأهداف والإجراءات والنتائج، تم نشره في يوم 13 أكتوبر/تشرين الأول 2015، دليل الأمن الغذائي. ww.Oneworld.net

كروما عصام: التقييم الإقليمي لحالة وتوجهات تربية الأحياء المائية في منطقة الشرق الأدنى وإفريقيا الشمالية، *2010*، نشرة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 6/1061. روما، منظمة الأغذية والزراعة، ص 75.

Kurien, J. هل تساهم التجارة العالمية للمنتجات السمكية في الأمن الغذائي؟ بعض التحاليل والأفكار، مؤتمر عبر الانترنت حول العولمة، روما، إيطاليا، ديسمبر/كانون الأول 1999.

Monfort, Ma.C: دور النساء في صناعة المأكولات البحرية، برنامج البحث التي تترأسه شبكة المعلومات عن تجارة الأسماك – منظمة الأغذية والزراعة، المجلد 119، ص 67

البنك الدولي: تحسين الأمن الغذائي في دول العربية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، يناير/ كانون الثاني 2009.

منظمة التجارة العالمية: تحرير التجارة والأمن الغذائي، روما، يونيو/حزيران 2002.

الملحق 7 – لمحة عامة عن مصايد الأسمـــاك صغـيرة النطـــاق في منطقة شمال أفريقيا

الوضع الحالي لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة شمال أفريقيا
(تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية)
تغطية لكل من **الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس**

إعداد **السيد ملولي إدريسي محمد**
ديسمبر/كانون الأول 2015

جدول المحتويات

تمهيد 89

مقدمة 91

1. الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق 93

2.الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الجزائر 94

3.الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المغرب 97

4. الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في موريتانيا 102

5.الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في ليبيا 104

6.الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في تونس 106

7.تغير المناخ ومخاطر الكوارث 108

8. الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق 109

استنتاج 112

المراجع 113

تمهيد

تتميز مصايد الأسماك صغيرة النطاق بتنوع ملحوظ على الصعيد العالمي. ومن هذا المنطلق، يصعب وضع تعريف مشترك لمصايد الأسماك صغيرة النطاق نظرا لاختلاف طبيعة هذا النشاط في مناطق متعددة من العالم. وبالرغم من ذلك، يشهد هذا القطاع الفرعي العديد من أوجه التشابه في بلدان المغرب العربي في حين يتسم كل بلد بمميزات محددة فيما يخص الممارسات المتعلقة بالصيد وسلسلة توزيع المنتجات السمكية وكذا التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلخ.

تواجه مصايد الأسماك صغيرة النطاق في العديد من البلدان مجموعة من الصعوبات والتحديات، نلخصها فيما يلي:

- نقص في البنية التحتية الأساسية؛
- نقص في تزويد المواد الخام؛
- نقص في إضفاء قيمة مضافة؛
- نقص في توفر شروط استخدام القوارب وبعضها يهدد متطلبات السلامة؛
- المنافسة مع الأسطول الصناعي؛
- نقص في الدعم المالي والتأمين إلخ.

وبالرغم من هذه التحديات، يتميز الصيد الحرفي بالعديد من المزايا وفيما يلي بعض منها:

- تستهدف مصايد الأسماك صغيرة النطاق الأنواع ذات قيمة تجارية عالية،
- تستخدم مصايد الأسماك صغيرة النطاق العتاد الانتقائي (حجم الأسماك والحد من الصيد العرضي) واحترام البيئة البحرية،
- يعتبر البعد الاجتماعي والثقافي من الأهمية بمكان وعادة ما ينتمي مالكي القوارب والعمال بمصايد الأسماك إلى نفس الأسرة أوعلى الأقل يعيشون بنفس التجمع السكني،
- عموما المال المستثمر متدني بشكل ملحوظ في حين أن الربح الاقتصادي مرتفع نسبيا (في بعض الحالات)،
- وتتراوح القيمة المضافة من ضعفين إلى ثلاث أضعاف مقارنة بالأسطول الصناعي.

يجب تطوير قطاع الصيد الحرفي ضمن نطاق الأرصدة القابلة للاستغلال.

تعتبر الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق فرصة مهمة للبلدان من أجل ضمان استدامة هذا القطاع وتطويره ضمن نطاق الأرصدة القابلة للاستغلال. وتروم هذه الأهداف في المقام الأول إلى:

- تعزيز مساهمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد العالمي والتغذية وتحقيق الدعم التدريجي للحق في الغذاء الكافي.
- المساهمة في التنمية العادلة لمجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق والحد من الفقر، والرفع من مستوى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للصيادين والعاملين في مصايد الأسماك في سياق الإدارة المستدامة لهذه المصايد.
- ضمان الاستغلال المستدام والإدارة الاحترازية والمسؤولة والحفاظ على الموارد السمكية وفقا لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة.
- تعزيز مساهمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق مستقبلا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيد العالمي.
- تقديم الإرشادات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل الدول والجهات المعنية لوضع وتنفيذ سياسات ملائمة للنظام البيئي والاستراتيجيات التشاركية والأطر القانونية لتعزيز مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة.
- تعزيز مستوى الوعي العام والوعي بأهمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق ودور وإمكانيات هذه المصايد التي تندرج ضمن إطار تقاليد هذه المجتمعات .

بعد إقرار الخطوط التوجيهية من قبل لجنة مصايد الأسماك (COFI) يظل التحدي المطروح في الوقت الراهن في كيفية تطبيق هذه للمبادئ التوجيهية من قبل الدول، وإمكانية اعتبار هذه المبادئ ضمن وضع استراتيجيات مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق وعلاوة على ذلك، كيف يمكن رصد مدى تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية من أجل تتبع التقدم المحرز والقدرة على إجراء نوع من المقارنة بين الدول المعنية؟

مقدمة

ترتبط مصايد الأسماك صغيرة النطاق ارتباطا وثيقا بالمجتمعات المحلية؛ بل تمثل جزءا من التقاليد والقيم الخاصة بهذه المجتمعات.وتجدر الإشارة إلى أن معظم صغار الصيادين يعملون لحسابهم الخاص لأغراض الاستهلاك المباشر داخل أسرهم أومجتمعاتهم المحلية. وحوالي 90% من الأشخاص الذين يعتمدون بشكل مباشر على مصايد الأسماك الطبيعية يعملون في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق. ومن هذا المنطلق، تحظى مصايد الأسماك صغيرة النطاق بأهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية إذ تساهم في توفير الأمن الغذائي والتغذية علاوة على توفير فرص العمل.

وحسب دراسة قامت بها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتعاون مع البنك الدولي ومركز تنمية مصايد الأسماك خلال سنة 2012، اعتمادا على سلسلة من الدراسات من قبل البلدان الممثلة، ما يقرب من 40% من المصيد السمكي العالمي يأتي من مصايد الأسماك صغيرة النطاق في البلدان النامية، وحوالي 97% من فرص العمل (بدوام كامل وبدوام جزئي) تعتمد على المصيد المتأتي من مصائد الأسماك التجارية في هذه البلدان. وتسلط هذه الدراسة الضوء على المشاركة المهمة للنساء في هذا النشاط إذ تمثل 47% من اليد العاملة، وخاصة أنشطة المعالجة وما بعد الحصاد. وتؤدي مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية إلى تحسين عيش الأسر باعتبار أن جزءا هاما من دخلها يتم إنفاقه على التغذية وتمدرس الأطفال.

ويخصص جزء كبير من إجمالي إنتاج الأسماك لمصايد الأسماك صغيرة النطاق مباشرة للاستهلاك البشري. وتكتسي منتجات مصايد الأسماك صغيرة النطاق أهمية خاصة بالنسبة للأسواق المحلية، كما أنها اصبحت توجه بشكل تدريجي إلى الأسواق الدولية .

ويوظف قطاع مصايد الأسماك في منطقة البحر الأبيض المتوسط حوالي 250 000 شخص (الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، 2013) ويعمل أكثر من نصف الصيادين (55%) في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق. ورغم ذلك، فإن هذه الإحصائيات لا تعبر عن الأهمية البالغة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، نظرا لكونها لا تأخذ بعين الاعتبار الصيادين الذين لا يتوفرون على زوارق أوزوارق بمحركات، ولاسيما فيما يتعلق بعدد كبير من العمال العرضيين.

وتوفر الأنشطة الإضافية المتعلقة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق مثل المعالجة وصنع شباك ومعدات الصيد وإنتاج الثلج وبناء وصيانة القوارب ومعدات تجهيز الأسماك والتعبئة والتوزيع والتسويق وإصلاح وصيانة المحرك فرص العمل والدخل لمجتمعات الصيد.

ويتسم قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق بتنوع كبير وأسلوب حياة. وتعتبر هذه المصايد وسيلة لنقل المعرفة المحلية بالممارسات الجيدة للتسيير المشترك والحفاظ على البيئة.

ويتميز قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة شمال أفريقيا بالتباين من بلد إلى آخر. ويختلف تعريف هذا القطاع وفقا لخصائص القوارب والإنتاج وتوفير فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (الجدول 1).

الجدول 1: خصائص مصايد الأسماك صغيرة النطاق في البلدان المغاربية

البلدان	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	الأسطول	التوظيف	الإنتاج بالطن
الجزائر	1,3	2 935	14 675	94 021
المغرب	2,5	15 249	60 000	70 000
موريتانيا	6	7 000	28 000	344 000
تونس	0,7	10 500	33 500	28 000
ليبيا	0,8*	4 695	11 500	38 596
المجموع		40 379	147 675	574 617

*بما في ذلك الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك. المصدر: الفاو

ويتمثل الهدف من هذه الوثيقة في تقديم الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة شمال أفريقيا تشمل الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، مع عرض لأهم الاستراتيجيات المسطرة لتطوير هذه المصايد في هذه البلدان وعلاقتها بتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية.[2]

[2] المصدر: الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الاسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر

1. الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق

تمثل الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر أول صك متفق عليه دوليا مخصص لقطاع مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق لأهميتها البالغة – إلا انها لا زالت في كثير من الأحيان لاتحظى بالاعتراف المناسب.

وقد تم تطوير الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق كتتمة لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لسنة 1995. وقد تم إعدادها بهدف تقديم التوجيه التكميلي لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق ودعما لمبادئ وأحكام قانون مدونة الصيد الرشيد بشكل عام.

ووفقا لذلك، تهدف الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق إلى إبراز والاعتراف بالدور المهم الذي تحظى به مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق ومساهمتها في الجهود العالمية والوطنية للقضاء على الجوع والفقر.

وتستند هذه الخطوط التوجيهية إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومعايير مصايد الأسماك الرشيدة والممارسات والتنمية المستدامة وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (Rio+20) تحت شعار «المستقبل الذي نصبو إليه» والمدونة والصكوك الأخرى ذات الصلة. وبغية إيلاء الاهتمام المناسب بالفئات المهمشة وسعيا إلى تحقيق الحاجة لدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي، تضمنت الخطوط التوجيهية مايلي:

1. حقوق وكرامة الإنسان،
2. احترام الثقافات،
3. عدم التمييز،
4. المساواة بين الجنسين والإنصاف،
5. الإنصاف والمساواة،
6. التشاور والمشاركة،
7. سيادة القانون،
8. الشفافية،
9. المساءلة،
10. الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية،
11. النهج الشمولي والمتكامل،
12. المسؤولية الاجتماعية،
13. الجدوى والقابلية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتم تشجيع جميع الأطراف على تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية وفقا للأولويات والظروف المحلية.

أصبحت مجتمعات مصايد الأسماك الحرفية في شمال أفريقيا عرضة للتهميش وتواجه تهديدا بسبب مجموعة من العوامل تمت الإشادة بها سواء من قبل الاشخاص (الصيد غير المستدام، والتلوث) وتغير المناخ بسبب الأحداث الطبيعية (زيادة منسوب المياه والتعرية والارتفاع في درجة الحرارة والملوحة وما إلى ذلك من العوامل). وبالرغم من أنه عادة ما تتوفر الدول على قاعدة للأطر القانونية والمؤسسية بعين المكان للحفاظ على الموارد، لم تقم سوى ثلاث دول فحسب بتنفيذ خطط لإدارة مصايد الأسماك. وقد أنشأت جميع البلدان المناطق البحرية المحمية إلا أنها غالبا ما تفتقر لأطر قانونية محددة وكافية لإدارتها. وغالبا ما تتجه بلدان المنطقة دون الإقليمية إلى المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بمصائد الأسماك الدولية وحماية الموائل البحرية لضمان تطبيقها وتنفيذها. وفي هذا السياق تجدر الإشارة أيضا إلى انعدام تضافر الجهود لخلق إطار من التعاون شبه إقليمي فيما يتعلق بإدارة وسلامة ورصد مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق.

وحدد الاجتماع التشاوري الإقليمي لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لضمان استدامة مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق[3] الذي عقد في عمان خلال سنة 2012 بعض الأولويات الإقليمية فيما يلي:

- إدارة مصايد الأسماك (البحوث والبيانات والتدريب) والحفاظ عليها،

- التخطيط للسياسات اللازمة لتدبير مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتطوير البنية التحتية وإنعاش التسويق،
- تطوير مستوى مساهمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة للسكان الأكثر عرضة للهشاشة والتهميش،
- وضع نهج للتطرق لمجال استزراع الأحياء المائية ككيان مستقل يعترف بتباين القضايا والخبرات وبناء القدرات.

2. الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الجزائر

1.2. وضع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الجزائر: تعتبر مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الجزائر المصدر الأول لعيش الصيادين ونظرا لانخفاض أرباحه يدعم بأنشطة اخرى مثل الزراعة والتجارة.

ويتكون أسطول الصيد الحرفي الجزائري من قوارب يتراوح طولها من 3 إلى 9 أمتار وحمولة اجمالية تتراوح ما بين 01 و10 طن، كما تختلف قوة المحرك من 5 إلى 40 قدرة حصانية وطاقما يتكون من صيادَيْن إلى 8 صيادين ويتوقف هذا العدد على نوع المعدات المستخدمة. وتجدر الإشارة إلى أن مدة الرحلة قصيرة لاتتعدى بضع ساعات (2–16) للوصول إلى مناطق الصيد (حوالي ستة أميال بحرية). وتتمركز مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الجرف القاري وفي المناطق الساحلية. ويبلغ العدد الإجمالي لمواقع مصايد الأسماك صغيرة النطاق حوالي 64 موقعا (32 منفذا و23 شاطئا و9 مواقع طبيعية. Sahim and Bouaicha, 2003)؛ وخلال سنة 2003، تم إحصاء 1 646 زورقا فاعلا خلال سنة 2003 وفرت فرص عمل مباشرة ل 4 012 صيادا. وعادة ما يتم توارث هذه الحرفة عبر الأجيال. وتعيش ما يقرب من 70 000 أسرة من هذا الصيد صغير النطاق.

وخلال سنة 2009، بلغ عدد قوارب صيد الأسماك صغيرة الحجم 2 935 قاربا ممثلا بذلك 64% من العدد الإجمالي لأسطول الصيد. وبلغ إجمالي إنتاج الصيد 130 120 طن، مساهما بذلك في توفير 66 400 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة كما انخفض الإنتاج إلى 94 021 طن خلال سنة 2013. (المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري بالجزائر).

ويساهم نشاط مصايد الأسماك الحرفية في الجزائر إلى حد كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضمن عدد كبير من القوارب إنتاجية عالية من الأسماك مما يساهم في توفير الأمن الغذائي للصيادين وأسرهم. ولا تشارك النساء في نشاط الصيد البحري إلا أنهن يساهمن في أنشطة تسويق المنتجات السمكية.

2.2. أنواع ومعدات الصيد: تستخدم مصائد الأسماك صغيرة النطاق في الجزائر خمس أنواع من معدات الصيد، بما في ذلك:

- الشباك: الشباك الخيشومية،
- شباك التحويط،
- الفخاخ،
- الخطوط والسنانير،
- أخرى.

[3] التقرير متاح في الموقع الموالي: www.وافلا.org/publications/card/en/c/23e15144-e468-567f-82a6-3285918d4476/

وتتمثل المعدات الأكثر شيوعا في الشباك الخيشومية والشباك المثلثة والخطوط الطويلة وخيوط اليد. وتجدر الإشارة إلى استخدام بعض الشبكات الكيسية الصغيرة وكذا الزوارق المتخصصة في صيد الأنواع البحرية مثل سمك أبوسيف.

وتتمثل الأنواع الرئيسية التي يصطادها الصيادون الحرفيون فيما يلي:

- فصيلة الأسبور: الأبراميس والنهاش وسار،
- فصيلة سرانيدا: أسماك الهامور،
- فصيلة سمك الأسقمري: سمك تون البونيتو الأطلسي والتونة الوثابة وسمك التونة الفرقاطي، سمك التونة (كبريت) والتونة ذات الزعانف الزرقاء.
- فصيلة البوريات: سمك البوري والبوري الأحمر.
- فصيلة عقربيات البحر: سمك الصخور الأحمر والبني
- فصيلة الشيم: الماكريل الفرسي.

3.2. القوانين: وتتم إدارة قطاع الصيد الحرفي وفقا لعدة أنظمة (المراسيم والقوانين).

قوانين بشأن أنشطة الصيد واستزراع الأحياء المائية

- القانون رقم 01-11 الصادر في 3 يوليو/تموز 2001 حول مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية،
- المرسوم التنفيذي رقم 03-481 من 13 ديسمبر/كانون الأول 2003 المتعلق بوضع الشروط والظروف الملائمة لأنشطة الصيد،
- مرسوم 24 جمادى الأولى 1425 الموافق ل 12 يوليو/تموز 2004 بخصوص تحديد التحالفات المرجعية التي من خلالها يتم تعريف مناطق الصيد

القوانين بخصوص التدريب والمؤسسات التي تسير القطاع

- المرسوم التنفيذي رقم 97-493 ل 12 ديسمبر/كانون الأول 1997، بخصوص تحديد مختلف أنواع الصيد والشروط المحددة لذلك،
- المرسوم التنفيذي رقم 97-145 ل 30 أبريل/نيسان 1997 بخصوص المؤهلات المهنية التي تهم مهن قطاع مصايد الأسماك،
- المرسوم التنفيذي رقم 05-87 ل 24 محرم 1426 الموافق ل 5 مارس/آذار 2005، المعمول به بخصوص تحديد تنظيم وسير عمل مدارس التدريب التقني لمصايد الأسماك واستزراع الأحياء المائية.

قوانين بخصوص التسويق وسلامة الأغذية

- المرسوم التنفيذي رقم 04-82 ل 18 مارس/آذار 2004 الدي يستعرض شروط وإجراءات اعتماد المؤسسات الصحية التي تتعلق أنشطتها بالحيوانات والمنتجات الحيوانية،
- المرسوم الوزاري المشترك ل 13 جمادى الأولى 1431 الموافق ل 28 أبريل/نيسان 2010 بخصوص اعتماد اللائحة الفنية للحاويات لتخزين ونقل المنتجات السمكية وتربية الأحياء المائية

قوانين بخصوص ظروف الإبحار ومناطق الصيد

- مرسوم 17 رمضان 1427 الموافق ل 10 أكتوبر/تشرين الأول 2006 بخصوص تحديد مضمون الكتيب المهني للصيادين والمواصفات والشروط وطرائق تنفيذه،
- مرسوم 5 ذي الحجة 1424 الموافق ل 27 يناير/كانون الثاني 2004 بخصوص وضع الخصائص التقنية لسفن الصيد الفاعلة في مناطق الصيد،
- مرسوم 18 ربيع الأول 1427 الموافق ل 16 أبريل/نيسان 2006 بخصوص تحديد سجل الصيد،
- المرسوم التنفيذي رقم 2-143 ل 3 صفر 1423 الموافق ل 16 أبريل 2002 بخصوص وضع المسارات وبراءات الاختراع وشهادات الملاحة البحرية وشروط الإصدار.

4.2. تسويق المنتجات السمكية: تتنوع قنوات التسويق القائمة عبر المواقع والمناطق وتتمثل قنوات التسويق الرئيسية فيما يلي (المصدر: المركز القومي للدراسات والتوثيق لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية):

قناة التوزيع الأولى:

يتحكم العملاء في المنتجات السمكية فور رسوالقوارب لبيع الإنتاج لتجار الجملة في مواقع الإنزال حيث يتم بيع هذه المنتجات للموزعين (تجار البيع بالتقسيط) الذين يعملون على توجيهها بدورهم للمستهلكين.

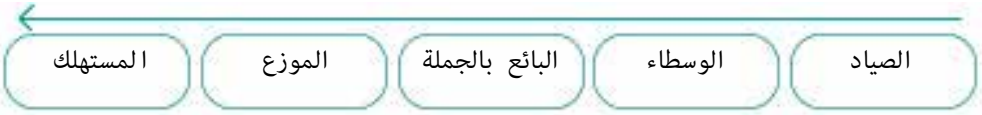

قناة التوزيع الثانية:

يقوم الصيادون ببيع المصيد لتجار الجملة ويتم نقل هذه المنتجات على متن السيارة في اتجاه السوق لبيعها للموزعين أوتسليمها عند نقط الإنزال. وتعتبر هذه الحلقة أمرا شائعا بين بعض الصيادين الحرفيين، وفي مقابل ذلك، يعمل تجار الجملة على تمويلها في حالة ما إذا لزم ذلك.

قناة التوزيع الثالثة:

يعمل الصيادون على بيع صيدهم مباشرة للمستهلكين و/ أوالموزعين الذين يقومون بنوع من المضاربة. ويعتبر هذا النمط من البيع أمرا جد شائع في مناطق الصيد والشواطئ.

ويساهم قطاع مصايد الاسماك صغيرة النطاق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر كما ويقوم عدد كبير من القوارب على ضمان إنتاجية عالية، وبالتالي توفير الأمن الغذائي للصيادين وأسرهم.

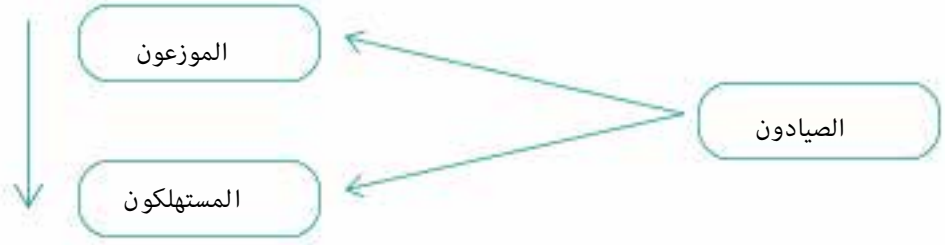

5.2. المنظمات المهنية: يتم تنظيم الصيادين في جمعيات لتمثيل الساكنة التي تعتمد في عيشها على مصايد الأسماك وتعمل هذه الجمعية كوسيط بين واضعي السياسات والمهنيين.

أدى تنفيذ خارطة الطريق القطاعية (2012-2014) «Strat-E-Said» إلى إنشاء 46 جمعية جديدة للصيادين. وتتمثل أهم هذه الجمعيات المتخصصة في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في:

- الغرفة الوطنية للصيد وتربية الأحياء المائية،
- جمعية الصيادين الحرفيين في الجزائر

إن تنفيذ خارطة الطريق هذه تهدف كذلك الى مناقشة قضايا الصيادين والاستماع لمشاكلهم. وفي هذا الإطار، عقدت العديد من المنتديات والجمعيات بمساهمة من مالكي القوارب، وما إلى ذلك من الفاعلين في هذا المجال. ويسمح هذا الإجراء بتنفيذ نظام جديد للحماية الاجتماعية للصيادين وإنشاء إطار قانوني لتعويض الصيادين أثناء الراحة البيولوجية لهذا الموسم.

وتتماشى هذه الإجراءات مع أهداف الخطوط التوجيهية الطوعية لتغيير الحالة السائدة وضمان احترام حقوق وكرامة الإنسان.

6.2. استراتيجية لتطوير مصايد الأسماك صغيرة النطاق: برنامج Aquapêche 2020 (2012-2014):

يتضمن الهدف الرئيسي من هذا البرنامج إنشاء البنية التحتية للصيد في المناطق المعزولة من خلال:

- تحديد المراكب التقليدية وتجميعها في موقع محمي وآمن من خلال توفير كافة الشروط اللازمة لممارسة وتطوير أنشطتها.
- تعزيز السيطرة على مواقع الإنزال.

وكجزء من استراتيجية تطوير الصيد الحرفي وتنفيذ مصائد الأسماك الحرفية المتكاملة، يتضمن مشروع «SAID HIRAFI» (المصايد المهنية) دراسة اجتماعية واقتصادية لاستكمال مواقع الانزال بفوكا (ولاية تيبازة) وبكلتة (ولاية الشلف) وسوق الإثنين (ولاية بجاية).

ولتطوير هذا النشاط علاوة على إنجاز هياكله، تم في إطار مشروع "برنامج Aquapêche 2020" تطوير 14 موقع جديد للإنزال يهم الصيد الحرفي وحماية وتوسيع الشواطئ الثلاثة للإنزال.

وبالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى تنفيذ برامج تدريبية محددة للتكوين خاصة بالنسبة للشباب ذوي المستوى التعليمي المتدني الذين يعملون بالمصايد الحرفية.

3. الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المغرب

1.3. نظرة عامة بخصوص قطاع الثروة السمكية: يحظى نشاط قطاع الصيد في المغرب بأهمية بالغة لا يمكن تجاهلها ضمن النسيج الاقتصادي الوطني ممثلا بذلك حوالي 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وتكمن المكونات الرئيسية لهذا القطاع في (مصلحة مصايد الأسماك البحرية، 2015):

- طول السواحل 3 500 كم،
- إنتاج غالبا ما يتجاوز 1000 000 طن
- منطقة اقتصادية خالصة لأكثر من مليون كيلومتر مربع
- ايراد سنوي مهم من التصدير حوالي 12 مليار درهم.
- نسبة قطاع الثروة السمكية من إجمالي الصادرات 7% و60% من الصادرات الغذائية.
- توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لـ 660 000 شخص وأكثر من ثلاثة مليون شخص يعيشون من هذا القطاع.

2.3. وضع قطاع مصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق: يتوفر المغرب على تعريف إداري لمصايد الأسماك صغيرة النطاق: الصيد الحرفي الذي تمارسه القوارب الصغيرة (أقل من 6 أمتار)، بحمولة إجمالية تبلغ أقل من طنين. ويستخدم الصيادون العديد من معدات الصيد (بين 3 و8 للقارب). وقد شهد موضوع التعريف الإداري لمصايد الأسماك صغيرة النطاق جدلا كبيرا بين إدارة الصيد ومعهد البحوث والجمعيات المهنية خلال السنوات الأخيرة بهدف التوصل إلى تعريف جديد لهذا القطاع.

وقد بلغ في المغرب خلال سنة 2014 عدد القوارب الحرفية الفاعلة 15 249 على طول الساحل المغربي. ويتمركز ما يقدر ب 37% من الأسطول المحلي في جنوب المحيط الأطلسي كما أنها تمثل 47% من المصيد من حيث الحجم و61% من قيمة المصيد. و22% من الأسطول المحلي تعمل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع تسجيل 7% من حجم المصيد و9% من قيمة المصيد (الجدول 2).

يوفر قطاع مصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق في المغرب حوالي 60 000 فرصة عمل مباشرة و1000 000 فرصة عمل غير مباشرة ومع ذلك تظل مساهمة المرأة منخفضة جدا والتكوين البحري لفائدة الصيادين يظل متواضعا. ويمارس البحارة أنشطة اقتصادية أخرى خاصة الزراعة والتجارة. وتعتبر مصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق المصدر الرئيسي للدخل لأكثر من 160 000 أسرة (حوالي 800 000 نسمة). ويبلغ إنتاج هذه المصايد حوالي 70 000 طن وهو ما يمثل 7% من إجمالي الإنتاج السمكي، وتتكون أساسا من رأسيات الأرجل والشبوط والأسماك السطحية الصغيرة.

وتستخدم السفن الحرفية تقنيات بسيطة ومعدات صيد غير مكلفة وذات استهلاك منخفض للطاقة. وعلاوة على ذلك، لا تشكل هذه الأجهزة تأثيرا بالغ الخطورة على قاع البحر وعادة ماتكون الأنواع المستهدفة من قبل هذا القطاع ذات جودة عالية وقيمة مرتفعة.

البحر الأبيض المتوسط:

وتتميز هذه المنطقة بـ:

- تنوع بيولوجي مهم وتعزيز تنويع أنشطة صيد الأسماك والفرص المتاحة لتطوير الظروف المعيشية،
- منطقة عبور للأنواع المهاجرة ذات قيمة تجارية كبيرة (التونة ذات الزعانف الزرقاء والتونة الصغيرة)،
- الأنواع المستهدفة الموجهة أساسا للتصدير،

- القرب من الأسواق الأوروبية،
- تطوير الأنشطة السياحية مما يؤدي الى الرفع من مستوى الطلب على المنتجات البحرية.

ويتميز المصيد من مصايد الأسماك الحرفية بتنوع الأصناف وينعكس هذا التنوع جليا من خلال استخدام الصيادين للعديد من معدات الصيد التي تستهدف عددا كبيرا من الأصناف خلال المواسم المختلفة.

عدد مواقع الإنزال حوالي 90 موقعا في حين يبلغ عدد القوارب حوالي 700 2.

شمال المحيط الاطلسي:

تم تطوير قطاع مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق بحوالي 35 موقعا، ويتراوح عدد القوارب في حوالي 000 5 وحدة مجهزة تجهيزا جيدا.

وتتمثل أهم معدات الصيد المستخدمة في:

- شبكات بسيطة ومثلثة،
- الصنانير: الخطوط الطويلة السفلية وخطوط اليد،
- معدات الصيد الاخرى: الصيد الوعائي الشراك والفخاخ.

وتتمثل الأنواع الرئيسية الأخرى المصطادة في الحبار والقد وثعبان البحر وسمك السردين.

وسط المحيط الأطلسي:

وتجدر الإشارة إلى أن عدد مواقع الصيد محدود نسبيا (7). وقد بلغ عدد السفن التي تقوم بنشاطها المعتاد خلال سنة 2014 حوالي 000 2 فضلا على أن جميع القوارب مجهزة بمحرك خارجي (بين 8 و25 قدرة حصانية.)

وتتمثل أهم معدات الصيد المستخدمة في الخيوط الطويلة والشباك الخيشومية والشباك المثلثة والصيد الوعائي للحبار والأخطبوط والفخاخ والشباك الخيشومية التي تستهدف أسماك التونة الصغيرة.

ويعتمد استخدام معدات الصيد على طبيعة قاع البحر والأنواع المستهدفة والموسم. ويتكون المصيد من مصايد الأسماك الحرفية أساسا من الأنواع الموالية: السردين والماكريل والأخطبوط وثعبان البحر، وتمثل هذه الأنواع تقريبا 98% من إجمالي الانزالات.

جنوب المحيط الأطلسي:

وعلى غرار وسط المحيط الأطلسي، يتم تخفيض عدد من المواقع أيضا (حوالي 15 موقعا للصيد) وتتميز الزوارق بصغر حجمها، أقل من 6 أمتار و2 من الحمولة الاجمالية المسجلة، مع محرك خارجي أقل من 25 قدرة حصانية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم القوارب مصنوعة من الخشب مع وجود بعض القوارب المصنوعة من البوليستر.

وتتثمل معدات الصيد الأكثر شيوعا في أوعية الأخطبوط والشبكة المثلثة والشبكة الخيشومية وخط اليد والخيوط الطويلة.

وتتمثل الأنواع الرئيسية المستهدفة في المنطقة في الأخطبوط (الأخطبوط الشائع)، وتستغرق مدة فترة راحتها البيولوجية (حوالي ستة أشهر كل سنة). وتتمثل الأنواع المستهدفة الأخرى في الصبيدج و الحبار وسمك البوري وسمك لوت وسمك الراية.

الجدول 2: وضعية الإنزال في منطقة الصيد خلال سنة 2014

	الأسطول		القيمة بآلاف الدراهم		الحجم بالطن	
البحر الأبيض المتوسط	2 756	%22	150 445	%9	4 285	%7
شمال المحيط الأطلسي	2 881	%23	111 958	%7	4 797	%8
وسط المحيط الأطلسي	2 255	%18	398 039	%24	21 939	%38
جنوب المحيط الأطلسي	4 634	%37	6 420	%2	3 108	%2

3.3. الأصناف الرئيسية من الأسماك: يتمكن الفاعلون من الحصول على جزء كبير من الموارد السمكية والأنواع المستهدفة ذات قيمة عالية، على وجه الخصوص:

- ثعبان البحر وسمك العقرب وسمك أبي الشص والشبوط وجراد البحر وسمك موسى،
- السردين، الاسقمري الفرسي والاسقمري والتونة وسمك أبوسيف وسمك القرش،
- الأخطبوط والصبيدج والحبار،

ويتم صيد هذه الأنواع عبر تقنيات صيد مختلفة اعتمادا على المناطق الساحلية للمملكة.

يوضح الجدولان 3 و4 أهمية مجموعات الاصناف الرئيسية في مناطق مختلفة.

الجدول 3: توزيع مجموعة الأصناف حسب الحجم ومنطقة المصيد خلال سنة 2014 (استعراض)

Volume in Kg	North Atlantic		Atlantic center		South Atlantic		Mediterranean	
Cephalopod	1 001 495	21%	3 982 723	18%	18 490 393	18%	2 896 500	68%
Pelagic	1 117 041	23%	11 553 110	53%	771 035	53%	622 104	15%
White fish	753 002	16%	5 488 313	25%	7 768 752	25%	102 565	2%
Other	1 925 513	40%	915 339	4%	69 061	4.2%	663 902	15%
	4 797 050	100%	21 939 484	100%	27 099 241	100%	4 285 071	100%

الجدول 4: توزيع مجموعة الأصناف من حيث قيمة ومنطقة المصيد خلال سنة 2014 (استعراض)

Value in thousands dh	North Atlantic		Atlantic center		South Atlantic		Mediterranean	
Cephalopod	43 033	38%	200 204	50%	862 648	85%	134 286	89%
Pelagic	38 233	34%	37 150	9%	6 162	1%	9 481	6%
White fish	22 827	20%	154 265	39%	135 699	13%	3 570	2%
Other	7 865	7%	6 420	2%	9 102	1%	3 108	2%
	111 958	100%	398 039	100%	1 013 611	100%	150 455	100%

4.3. سلسلة القيمة: يتم تسويق المصيد من مصايد الأسماك الحرفية بطرق مختلفة تبعا لطبيعة عمليات الإنزال والمنطقة. ويوضح الرسم التخطيطي الموالي الحلقة التي يمر بها المصيد من الإنزال إلى المستهلك (رسم بياني 1).

تستهدف القوارب إلى حد كبير الأصناف ذات قيمة عالية وتوجه في معظم الحالات الى الأسواق الخارجية بعد عملية تجميدها.

5.3 القوانين: تتم إدارة قطاع مصايد الأسماك من خلال تنفيذ القوانين والمراسيم والتوجيهات التي تهم كافة جوانب قطاع صيد الأسماك. وفيما يلي بعض الأمثلة لهذه القوانين في المغرب:

القوانين ذات العلاقة بنشاط ومناطق الصيد:

الظهير الشريف رقم 1.81.179 لـ 3 جمادى الثانية 1401 (8 أبريل/نيسان 1981) القانون الصادر رقم 1-81 بخصوص إنشاء المناطق الاقتصادية الخالصة على بعد مائتي ميل قبالة الساحل المغربي (BO رقم 3575 من 6 مايو/أيار 1981).

مرسوم رقم 2-10-341 لـ 7 جمادى الأولى 1432 (11 أبريل/نيسان 2011) المعتمد لتنفيذ القانون رقم 19-07 المعدل والمكمل للظهير الشريف رقم 1-73-255 الصادر في 27 شوال 1393 (23 نوفمبر/تشرين الثاني 1973) تشكيل قانون للصيد البحري (BO رقم 5940 من 5 مايو/أيار 2011).

المرسوم رقم 2-07-230 لـ 5 ذوالقعدة 1429 (نوفمبر/تشرين الثاني 2008) بخصوص وضع الشروط والترتيبات لصيد أسماك السطح الصغيرة (BO رقم 5684 المؤرخ في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2008)

القوانين المتعلقة بالظروف الداخلية للقوارب:

الظهير 22 جمادى الأولى 1340 (21 يناير/كانون الثاني 1922) (BO رقم 485 من 7 فبراير/شباط 1922.

الظهير المؤرخ في 25 رجب 1340 (25 مارس/آذار 1922) الذي ينظم ممارسة أسطول الصيد في المياه الإقليمية المغربية (BO رقم 494 من 11 أبريل/نيسان 1922).

الظهير المؤرخ في 24 صفر 1354 (72 مايو/أيار 1935) بخصوص تسجيل سفن الصيد (BO رقم 1180 من 7 يونيو/حزيران 1935).

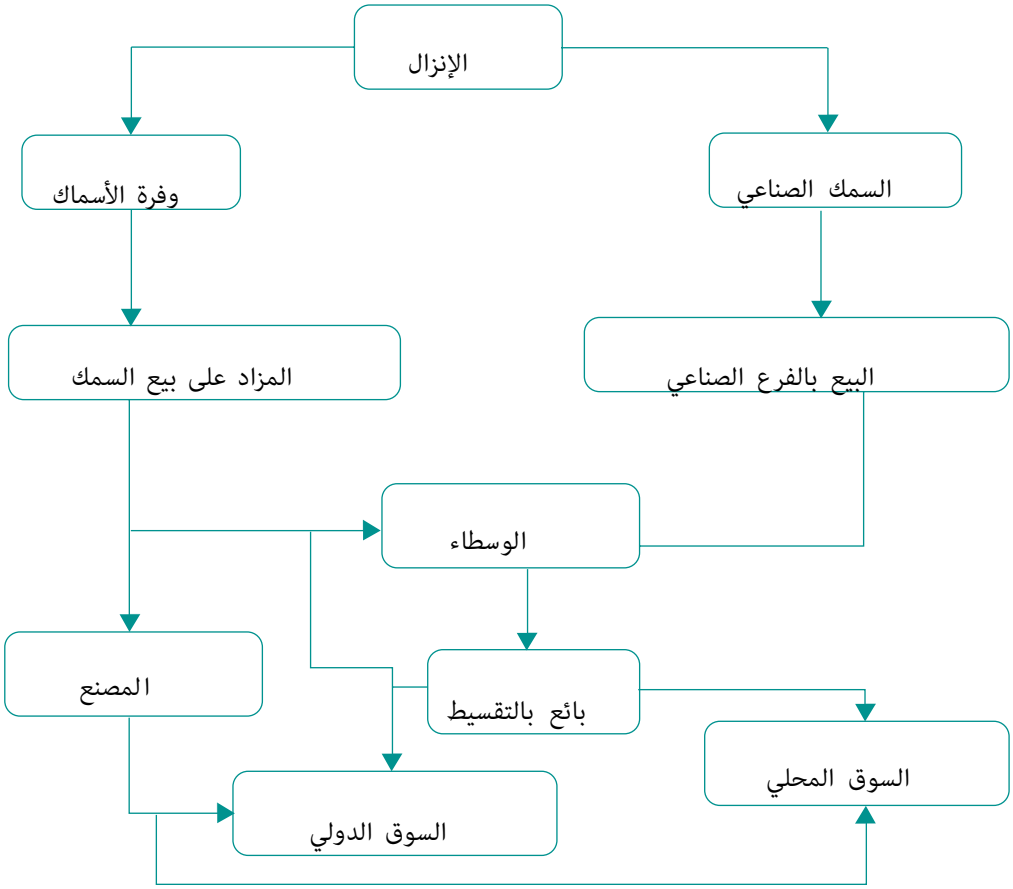

رسم بياني 1: رسم بياني للمسار الذي ينهجه مصيد مصايد الأسمـاك صغـيرة النطـاق

الأنظمة المتعلقة بالمحار

القرار الصادر عن وزير الزراعة والصيد البحري رقم 1905-1910 المؤرخ في 16 رجب 1431 (29 يونيو/ حزيران 2010) بخصوص تنظيم الصيد وجمع الطحالب في بعض المناطق البحرية من الساحل الأطلسي (BO رقم 5853 بتاريخ 5 يوليو/تموز 2010).

الأنظمة المتعلقة بالظروف الصحية للمنتجات

القرار المشترك الصادر عن وزير الفلاحة والتنمية الريفية والمياه والغابات ووزير الصيد البحري ووزير الصحة رقم 01-440 المؤرخ في 2 ذي الحجة 1421 (26 فبراير/شباط 2001) تتعلق بشروط سلامة المنتجات والمحافظة عليها (BO رقم 4888 المؤرخ في 5 أبريل/نيسان 2001).

6.3. المنظمات والإطار التعاوني: لايتم اعتماد مختلف القوانين والمراسيم والقرارات إلا بعد التشاور مع المهنيين من خلال مسئوليهم المنتخبين الذين يعملون ضمن الغرف البحرية الأربعة: البحر الأبيض المتوسط وشمال الأطلسي ووسط الأطلسي وجنوب المحيط الأطلسي. ويمثل الصيد الحرفي في هذه الغرف 3 أو4 من مالكي القوارب.

وترسل الوزارة المسئولة عن تنفيذ خطط إدارة مصايد الأسماك مقترحات قانونية للغرف الأربع وفي المقابل تتلقى المقترحات والملاحظات.

وعلاوة على ذلك، تم في المغرب إنشاء الهيئات الاستشارية لمصائد الأسماك على المستوى الإقليمي والمحلي. ويحق لهذه المنظمات تقديم المقترحات والمشورة والمعلومات حول جميع القضايا المتعلقة بالصيد البحري والصيد الساحلي ومصايد الأسماك صغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية. كما تم إنشاء 150 جمعية وتعاونية لمصايد الأسماك الحرفية في المغرب. ويعتبر الاتحاد الوطني للصيد الحرفي الأكثر أهمية في المغرب إذ يضم ما يناهز 200 جمعية وتعاونية.

ونادرا ما تشارك النساء في أنشطة قطاع مصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق من خلال المساهمة في أنشطة ما بعد الحصاد (البيع بالتقسيط أوتوجه للمصنع)، كما يقومون بجمع المحار والأعشاب البحرية في بعض مناطق المغرب.

ومن هذا المنطلق، تم تنفيذ العديد من المبادرات التنموية لفائدة المرأة العاملة في القطاع البحري، ولا سيما تشجيع النساء على إنشاء مجمعات مهنية من أجل تطوير وتنظيم أنشطتها إذ تسمح هذه الإجراءات بتحسين ظروف العمل وتعزيز الأمن الغذائي.

وفضلا عن ذلك، تم تنظيم دورات تدريبية همت جوانب التسويق وتوفير الأمن الغذائي. وتعكس هذه المبادرات أهداف الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق ضمانا لاحترام حقوق وكرامة المرأة والمساواة والإنصاف بين الجنسين.

7.3. استراتيجية تنمية مصايد الأسماك الحرفية: خطة «أليوتيس»: خلال سنة 2009، قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري بوضع وتنفيذ استراتيجية لقطاع الثروة السمكية أطلق عليها «أليوتيس» وترتكز هذه الاستراتيجية القطاعية المتكاملة على ثلاثة محاور:

الاستدامة: الموارد البحرية التي يتم استغلالها على نحو مستدام للمحافظة عليها للأجيال القادمة

- ضمان استدامة الموارد،
- دعم القطاعات الاقتصادية للاستثمار لإبراز دينامية قطاع مصايد الاسماك صغيرة النطاق،
- تحفيز الصيادين على المساهمة في استدامة الموارد السمكية،

التنافسية: منتجات ذات قيمة مضافة ومنافسة في الأسواق الواعدة،

- ضمان لوفرة ونوعية المواد الخام بانتظام،
- اكتساب حصص مرتفعة في الاسواق المحلية والدولية.

الأداء: مناطق مجهزة ومنظمة بهدف توفير اقصى قدر من الجودة للإنزال والتسويق.

- ضمان شروط الجودة المثلى لمعالجة المنتجات،
- خلق المزيد من الشفافية على امتداد سلسلة القيمة،
- ضمان آليات بيع في سوق ذات كفاءة.

إنشاء آليات للحفاظ على الموارد السمكية لقطاع المصايد الحرفي:

- برنامج الشعاب الاصطناعية (مكافحة إعادة استخدام شباك الجر والحفاظ على مناطق تكاثر الأسماك)،
- إنشاء المناطق البحرية المحمية لأغراض الصيد الحرفي،
- بناء نقط الانزال وقرى الصيد،
- تحسين ظروف التسويق.

من أجل تنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية، أدرجت العديد من المشاريع التنموية لمصايد الأسماك الحرفية:

برنامج إبحار

ويهدف برنامج «إبحار» إلى تشجيع المهنيين ماليا لتحديث وتطوير أساطيل الصيد الساحلي والتقليدي، كما يهدف أيضا إلى تعزيز جودة الصيد وتحسين ظروف المعيشة والعمل بما في ذلك السلامة في البحر.

ويشجع البرنامج على تجهيز وحدات الصيد الحرفي بآليات التواصل والملاحة والحفاظ على المصيد وتطوير وسائل الدفع البحرية. ويتألف هذا البرنامج من عنصرين رئيسيين:

- تطوير الأساطيل الحرفية والساحلية
- تحديث الأسطول الساحلي

وقد تم وضع مشاريع أخرى:

مشروع ArtFiMed

تم تنفيذ المشروع الإقليمي «التنمية المستدامة لمصايد الأسماك الحرفية للبحر الأبيض المتوسط في المغرب وتونس» (ArtFiMed) من قبل منظمة الأمم المتحدة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID). وقد ركز مشروع

«ArtFiMed» على الحد من الفقر بين مجتمعات الصيد من خلال تحسين سبل معيشتهم في إطار احترام النظم الإيكولوجية البحرية.

وتجدر الإشارة إلى أن المواقع المختارة لتنفيذ المشروع في المغرب تتمثل في «Dikky» بمدينة طنجة حول مضيق جبل طارق، حيث يعيش أكثر من 300 صياد يستخدمون خيوط اليد لصيد سمك التونة ذات الزعانف الزرقاء وغيرها من الأنواع. ويشمل المشروع أيضا موقعين في تونس وهما أكاريت «Akarit» وغنوش.

4. الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في موريتانيا

1.4. تشخيص قطاع مصايد الأسماك الحرفية:

ساهم قطاع مصائد الأسماك في موريتانيا بحوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2013. وتبين هذه المساهمة توجها تصاعديا منذ سنة 2009 (4,8% من الناتج المحلي الإجمالي). (المصدر: وزارة الثروة السمكية والاقتصاد البحري).

ويشير الميزان التجاري للمنتجات البحرية إلى حد كبير الى وجود فائض في الإنتاج نظرا لتوجه القطاع نحوالتصدير وضآلة قيمة الواردات. فخلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2011، تراوحت نسبة صادرات المنتجات السمكية ما بين 20 الى 27% من قيمة الصادرات (باستثناء زيت السمك)، مما يسهم إلى حد كبير من دعم جلب العملة الصعبة للبلاد.

وقد عرف الصيد الحرفي الموريتاني نموا متزايدا منذ منتصف الثمانينات وخصوصا خلال التسعينات. وفيما يلي العوامل التي ساهمت في هذا التطور:

- مستوى الاستثمار المطلوب لبلوغ مستوى الصيد الصناعي،
- نقل جزء من الصيد الصناعي البحري الى الصيد الحرفي،
- اكتشاف وتطوير الصيد الحرفي للأخطبوط،
- إضفاء الطابع المهني على المجتمع الساحلي،
- مساهمات الصيادين الأجانب خصوصا من في السنغال البلد المجاور.

أظهر الأسطول المحلي للصيد الحرفي (الذي يستهدف الأخطبوط) نموا متزايدا لسنوات عديدة حيث ارتفع عدد الزوارق من حوالي 4 000 خلال سنة 2007 إلى أكثر من 7 000 خلال سنة 2013 (طول الزورق = أو <12 متر). وخلال سنة 2010، بلغ معدل الركود 26%. من مجموع 5 910 زورق مسجل. وقد حقق تسجيل أسطول الزوارق منذ سنة 2006 تقدما ملحوظا بالرغم من استمرار بعض أوجه القصور في الجهاز المستعمل لهذا الغرض.

وارتفع مصيد مصايد الأسماك صغيرة النطاق وأسطول الصيد الساحلي بشكل كبير على مدى السنوات الخمس الماضية، من أقل من 100 000 طن خلال سنة 2009 إلى أكثر من 344 000 طن خلال سنة 2013 (بما في ذلك 287 000 طن من أسماك السطح الصغيرة).

ويتميز الصيد الحرفي الموريتاني بتعدد الأصناف المصطادة مما يفسر جزئيا تعدد أدوات الصيد على غرار العديد من البلدان المتواجدة بخط الاستواء.

وتتمثل وسائل الصيد الأكثر شيوعا في الفخاخ والشباك والخيوط. و الجدير بالذكر أن الزوارق التي تستهدف الأخطبوط تستخدم الوعاء كوسيلة لصيده وهذه الطريقة في الواقع ذات أصل موريتاني (زوارق متخصصة) وتستعمل وحدات أخرى من السنغال لصيد الأسماك القاعية والسطحية.

وقد بلغت القيمة المضافة الناتجة عن زوارق الصيد الحرفي 36 مليون دولار أمريكي، في حين تم توليد 15 مليون دولار أمريكي بصفة غير مباشرة.

ويتم تمثيل مهنيي مصايد الأسماك صغيرة النطاق بشكل رئيسي من قبل:

- الاتحاد الوطني للصيد / قسم مصايد الأسماك الحرفية
- الجمعيات الموريتانية التي تدعم تطوير مصايد الاسماك صغيرة النطاق

تتم إدارة قطاع الثروة السمكية في موريتانيا من خلال تطبيق قانون الصيد البحري، والذي يهدف إلى تحديد قواعد صيد الأسماك في المياه الخاضعة للاختصاص الموريتاني علاوة على تحديد استراتيجية للصيد لمدة خمس سنوات مع إيلاء اهتمام خاص لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

تحدد مدونة الصيد البحري قواعد إدارة القطاع فيما يتعلق بخطط إدارة مصايد الأسماك صغيرة النطاق، بما في ذلك هيكل عمليات الصيد وتحديد أدوار المؤسسات وإدارة التسويق والتصنيع، الخ.

2.4 استراتيجية تطوير مصايد الاسماك صغيرة النطاق:

1.2.4. مشاريع تطوير مصايد الاسماك صغيرة النطاق: بدأت المشاريع الإنمائية الرئيسية لمصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق خلال سنة 1989 بمشاركة البنك الدولي في قطاع مصايد الأسماك. وشملت منطقة المشروع النصف الجنوبي من المياه الساحلية بين رأس تيميريس في الشمال بموريتانيا والحدود السنغالية في الجنوب.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز مصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق في المنطقة الساحلية من جنوب موريتانيا (جنوب رأس تيميريس) لخلق فرص عمل جديدة وتطوير العرض في سوق المنتجات البحرية المحلية. وتجلت أهدافه فيما يلي:

- تكوين 500 صياد (بما في ذلك 340 صيادا ,160 شابا من مجتمعات المهاجرين) وتزويدهم بالمعدات الكافية والمناسبة للإنتاج (90 قاربا).
- تقديم الدعم لإجراء البحوث بهدف توضيح إمكانيات الصيد المتاحة لمصايد الأسماك الحرفية.

ولتحقيق أهدافه، حدد التقرير تقييم الإنجازات المتمثلة في ثلاثة عناصر:

أ. تدريب الصيادين الحرفيين؛

ب. دعم البنية التحتية لقطاع مصايد الأسماك؛

ج. دعم البحوث والرصد والتقييم.

ترتكز سياسة تنمية مصايد الأسماك أساسا على الإدارة الرشيدة والحفاظ على الموارد البحرية والرفع من مستوى الاندماج في قطاع الثروة السمكية في الاقتصاد الوطني فضلا عن تشجيع تصدير المنتجات وتحقيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والحفاظ على البيئة والنظام البيئي البحري.

وتقوم هذه الاستراتيجية على التدريب والدعم المؤسسي للشباب والبحارة العاطلين عن العمل والجمعيات النسائية المعنية بتجهيز وتسويق المصيد الحرفي. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل هذا المشروع خلال سنة 1991.

وقد تم إنجاز العديد من هذه المشاريع خلال سنة 1991. وكان مشروع البنك الأفريقي للتنمية لدعم تطوير مصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق في الواقع أحد أهم المشاريع التي عملت على تطوير البنية التحتية على طول الساحل من رأس تيميريس «Cap Timiris» إلى«Ndiago».

2.2.4. الاستراتيجية القطاعية *2015–2019*: من المتوقع أن تعمل هذه الاستراتيجية القطاعية كمحرك للنمو في قطاع الثروة السمكية من خلال تشجيع اندماجها في الاقتصاد الوطني ولاسيما فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية علاوة على تعزيز تجهيز واستغلال المنتجات السمكية وخلق المزيد من فرص العمل وإضفاء قيمة مضافة على المنتجات السمكية.

وتركز هذه الاستراتيجية على ست محاور أساسية :

- تطوير مستوى المعرفة بالموارد السمكية وبيئتها،
- تطوير إدارة واستغلال الموارد السمكية،
- تعزيز التكامل بين القطاع السمكي في اطار الاقتصاد الوطني،
- تطوير الشؤون البحرية،
- تطوير المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية،
- تعزيز الحكامة الرشيدة لمصائد الأسماك.

وترتبط الأهداف المحددة ضمن هذه الاستراتيجية ارتباطا مباشرا بتطوير المصايد صغيرة النطاق:

- تعزيز آليات الرصد والتحكم في المناطق الساحلية لدعم تطوير الصيد الحرفي والساحلي،
- تعزيز الأمن والسلامة البحرية من خلال إنشاء نظام للرصد والحماية للقوارب الحرفية والساحلية،
- تحديد الإطار التنظيمي أوالتعاقدي يتلائم مع الصيد الحرفي والساحلي،

- وضع خيارات مسؤولة عن تثمين المنتجات السمكية عن طريق تنويع المعروض من المنتجات المصنعة الناتجة عن المصايد الحرفية والساحلية.
- تنظيم دورات تدريبية في مجال سلامة الأغذية والنظافة لفائدة النساء اللاتي يقمن بعملية بيع الأسماك.

ومن شأن تنفيذ هذه الاستراتيجية أن يسهم بصورة مباشرة أوبشكل غير مباشر في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، ولا سيما فيما يتعلق بمفهوم احترام وكرامة حقوق الإنسان من خلال تحسين ظروف العمل ومستويات المعيشة والمساواة بين الجنسين والإنصاف والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الخ.

3.4. معيقات التنمية

تتمثل القيود الرئيسية التي تواجه تطوير قطاع الصيد الحرفي في موريتانيا فيما يلي:

- لا يتمتع الصيادون بالمهارات اللائقة لممارسة أنشطة الصيد،
- ضعف الائتمان البحري وتواجد الوسطاء عوامل تحول دون وصول الصيادين الحرفيين لمصادر التمويل الرسمية،
- عرقلة جمع الإنتاج بسبب الأوضاع السيئة للمنحدرات الساحلية،
- عدم كفاية أوعدم وجود معدات انزال ومعالجة ونقل الإنتاج،
- انعدام الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، إلخ.) في مواقع الانزال الرئيسية،
- اقتحام سفن الصيد الصناعية لمناطق الصيد الحرفي مما يؤدي إلى تخفيض الموارد وتدمير شبكات ومعدات الصيادين الحرفيين.

5. الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في ليبيا

تمتد السواحل البحرية في ليبيا على 970 1 كيلومتر وجرف قاري يبلغ 500 775 1 كيلومتر مربع. وقد بلغ إنتاج الأسماك الموجهة للاستهلاك البشري المباشر 339 33 طن خلال سنة 2010، وتم تصدير 405 1 طن من مجموعها واستيراد 081 8 طن.

ويوفر قطاع الصيد الحرفي 500 11 فرصة عمل بدوام كامل وبدوام جزئي و500 3 فرصة عمل بمواقع خدمات الإنزال، والتسويق، والإدارة، إلخ. ويتكون قطاع مصايد الأسماك في ليبيا من أربعة أنشطة رئيسية تتمثل في الصيد الحرفي الساحلي والصيد بلامبارا والصيد بشباك الجر وصيد أسماك التونة.

ويتم الحصول على المصيد من قبل القوارب الحرفية (92,5%)، وذلك بالاستعانة بالشباك (الشباك الخيشومية) والسنانير (الخيوط الطويلة وخيوط اليد) وأسطول لامبارا الذي يستهدف أسماك السطح الصغيرة.

وقد تم إحصاء 866 1 مركب تقليدي بمسح تم إنجازه بمواقع الإنزال المحلية خلال سنة 2000 وقد ارتفع هذا العدد إلى 695 4 مركب خلال سنة 2011 (Sacchi, 2011).

وتتواجد هذه القوارب في 135 شاطئ ومراسي ومواقع إنزال على طول الساحل ويتمركز معظمها في القسم الغربي منه.

وتجدر الإشارة إلى أن 76 من مواقع الإنزال تعمل بشكل دائم على طول السنة و59 من هذه المواقع موسمية. وتشمل وحدات الأسطول الحرفي 300 1 قارب لا يتجاوز طولها 10 أمتار، و566 قارب يفوق طوله 10 أمتار. وحوالي 65% من القوارب الصغيرة مزودة بمحركات وعادة ما تكون مزودة بمحركات خارجية (10-35 قدرة حصانية). وتتوفر الوحدات الكبرى على محركات داخلية. (المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. تعريف مصايد الأسماك في ليبيا).

ويبين الجدول الموالي مواقع الإنزال الرئيسية التي تستوعب ما يفوق 15 قاربا للصيد وكذا بكميات إنزال بالطن المتري (تقييم كمية إنزالات الأسماك مستمد من دراسة إحصائية تم إنجازها خلال سنة 2004).

الجدول 5: مواقع الإنزال الرئيسية التي تستوعب ما يفوق 15 قاربا للصيد وكذا بكميات إنزال بالطن المتري.

Port Name	Latitude	Longitude	Fleet No. atrisanal	Fleet No.	Landing Pelagic	Landing Demrsal	Total Landing
Farwah	33.04:736N	11.44:152E	128	0	28	700	728
Zuawrah	32.55:275N	12.07:194E	130	36	7200	2920	10120
Zuwagahah	32.48:820N	12.27:702E	68	0	4080	320	4400
Marsa Sabrataha	32.48:298N	12.31:273E	20	0	0	140	140
Ras El Wassif	32.48:129N	12.27:380E	45	0	0	315	315
Marsa Sidi Zeid	32.47:702N	12.34:452E	21	0	0	140	140
Marsa Dila	32.47:576N	12.44:877E	39	0	0	258	258
Sidi Blal	32.47:576N	12.57:308E	50	0	2228	83	2311
Gasriah	32.52:540N	13.06:900E	59	0	0	236	236
Bab El Bahar	32.54.052N	13.10:629E	79	42	1882	2921	4803
Enadi El Bahari	32.54.597N	13.14:084E	220	0	1615	1489	3104
El Magtah	32.63.739N	13.22:547E	24	0	0	146	146
Ras Laman	32.47.580N	13.44:831E	24	0	0	100	100
Mina&Marsa Al	32.40.687N	14.14:672E	49	10	943	966	1909
Zliten	32.29.6951N	14.34:295E	83	0	1950	257	1907
Zreg	32.26.250N	14.54:153E	27	0	0	155	155
Dzairah	32.25.172N	15.00:330E	24	0	0	108	108
Mina Qasr Ahmed	32.22.455N	15.13:043E	115	12	680	2000	2680
Sirt	31.112.695N	16.35:017E	30	0	0	298	298
Harawa	31.05.034N	17.17:618E	34	0	0	338	338
Marsa Laweija	30.54.633N	17.52:006E	18	0	0	99	99
Mina Ras Lanuf	30.30.251N	18.34:181E	23	8	116	800	916
Mina Bengazi	30.05.227N	20.02:895E	173	11	165	2300	2465
Susah	32.54.212N	21.57:853E	31	0	0	171	171
Derna	32.45.631N	22.39:203E	31	0	0	229	229
Tubruk	32.04.716N	23.58:444E	23	4	0	520	520
Total			**1453**	**123**	**20587**	**18009**	**38596**

* لا يشمل هذا الجدول أسطول (15 وحدة)، التي تؤوي في الميناء التجاري بطرابلس.

وقد تم إنشاء 24 من التعاونيات السمكية البحرية في مراكز الصيد الرئيسية على طول الساحل من أجل توفير الوسائل الضرورية للصيد بمصايد الأسماك الحرفية. وتفتح عضوية هذه الجمعيات لجميع الصيادين الذين يتوفرون على قوارب بتراخيص سارية المفعول وصادرة عن السلطات المكلفة بقطاع مصائد الأسماك.

وفيما يلي سرد لأنواع القوارب المستعملة في قطاع مصايد الأسماك الصغيرة في ليبيا:

البطاح «Batah»: يتراوح طول هذا القارب المسطح القاع ما بين 7 الى 8 أمتار ويستخدم شباك الصيد الخيشومية والأوعية (الأخطبوط) مزود بمحرك خارجي للتنقل وبالاستعانة بعمود أثناء العمل.

الجيك«Gaïk»: قوارب ثنائية الاستعمال يتراوح طولها مابين 4 الى 6 أمتار، ومستمدة من القوارب التقليدية التي كانت تدفعها المجاديف وغالبا ما يتم حاليا تزويدها بمحرك دفع خارجي وهو الأكثر شيوعا في الجزء الغربي من البلاد.

فلوكة «Flouka»: قارب صيد صغير مختلف الأحجام يتراوح طوله ما بين 2–7 أمتار مع توفره عموما على رافدة مسطحة دون سطح ومزودة بمحركات خارجية.

الماتر «Mator»: عموما يفوق 5–6 أمتار من حيث الطول وقد يصل إلى 18 متر أوأكثر وتتوفر على سطح وسقف بالنسبة لأصغر وحدة ومكان مخصص للقيادة ومخزن للأسماك، ومتعهد لنقل الاسماك الاكبر حجما، ويتميز بشكل وتصميم مماثل للوحدات المتواجدة في تونس واليونان ومصر.

لامبارا «Lampara»: عادة ما تتراوح ما بين 12 و13 متر وتتوفر على سطح ومحرك داخلي وسقف صغير والشباك الجرافة المحوطة مرتبطة «بدغيسة» أوثلاث تحمل «الكيروسين « أوغاز البوتان لصيد الأسماك

السطحية الصغيرة باستخدام الأضواء الجاذبة في الليل. وقد تعتمد بعض الوحدات على الصيد بالشباك و/ أو الصيد بالخيط خلال موسم صيد هدا النوع من الاسماك. ويقتصر تواجد هذا النوع من القوارب على الجزء الغربي من ليبيا.

الدغيسة «Dghaissa»: 7–8 أمتار دون سطح ومحرك بمثابة قارب خفيف متصل بالامبارا.

ويتم تمثيل الصيادين الحرفيين ضمن الجمعية الليبية لتطوير الموارد السمكية.

لم تعتمد ليبيا استراتيجيات جديدة لتطوير مصائد الأسماك بسبب الأزمة السياسية في البلاد خلال السنوات الأخيرة.

6. الوضع الحالي لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في تونس

منذ العصور القديمة، يرتبط تاريخ تونس ارتباطا وطيدا بالبحر والساحل الذي شكل مجالا لنشاط بشري مكثف باعتباره عنصرا رئيسيا بالسيادة التونسية. وتشكل مصايد الأسماك صغيرة النطاق في تونس مجالا ذو أهمية بالغة من حيث مساهمته في توفير فرص العمل وارتفاع قيمة الإنتاج والمساهمة في الصادرات (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) – ArtFiMed 2011).

ويوفر هذا القطاع حوالي 33 500 فرصة عمل قار و 5 000 منصب شغل موسمي مما يمثل حوالي 75% من الموظفين المباشرين في قطاع مصايد الأسماك.

ويقدر الإنتاج المحلي لقطاع مصائد الأسماك بـ 125 000 طن خلال سنة 2014 وشكل إنتاج الصيد الساحلي 30 000 طن من هذا المجموع. وتساهم مصايد الأسماك صغيرة النطاق بـ 40% من قيمة الإنتاج الإجمالي على المستوى الوطني.

وتجدر الإشارة إلى وجود حوالي 10 500 قارب صغير الحجم مما يمثل 93% من إجمالي أسطول تونس بطول يتراوح ما بين 5 إلى 15 م. ولا يتوفر حوالي 57% من مجموع الأسطول على محركات (قوارب التجديف والمراكب الشراعية).

وتجدر الإشارة إلى اعتماد حوالي 20 تقنية وأداة للصيد إلا أن جزءا من هذه الأدوات والتقنيات لا يتم استعماله بالشكل المطلوب (الشباك الخيشومية والفخاخ والأوعية وتقنيات الصيد التقليدية «الشرفية»). في حين يتم استعمال بعض معدات الصيد التقليدية، مثل الشباك الجرافة على الشاطئ باعتبارها تقنيات انتقائية وموسمية.

وتتميز مصايد الأسماك الحرفية في تونس بتعدد الأصناف وتستهدف أساسا الأنواع القاعية التي تتواجد بالقرب من الساحل، ومن المهم الإشارة إلى وجود مصايد متخصصة من ضمن مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وتعنى هذه المصايد بصيد جراد البحر الذي يتم صيده بشكل رئيسي بواسطة الشباك الخيشومية وصيد الشعب المرجانية والإسفنج والمحار الذي يتم صيده بشكل رئيسي من قبل النساء دون الاستعانة بزورق.

ومن منظور اقتصاد، تتميز مصايد الأسماك صغيرة النطاق بمستوى استثمار جد متدني وهيكل اقتصادي واجتماعي بسيط بالمقارنة مع الطرق الأخرى للصيد. (المصدر: Henri Farrugio, 2013).

1.6 استراتيجية لتطوير مصايد الاسماك صغيرة النطاق:

للرفع من مستوى دخل الصيادين الحرفيين، سطرت مجموعة من المشاريع لتطوير البيئة القانونية والمؤسسية لمصائد الأسماك الساحلية والرفع من مستوى دخل الصيادين الحرفيين:

1.1.6 مشروع تطوير مجتمعات مصايد الأسماك صغيرة النطاق «FISHINMED»: يهدف هذا المشروع (2013–2015) إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الصيد الحرفي من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية والرفع من دخل الفاعلين بهذا القطاع ومنع الاستغلال العشوائي للموارد البحرية.

وقد تم إنشاء المرصد الأورو متوسطي كأداة للحوار بين المؤسسات العامة والخاصة على مستوى البحر الأبيض المتوسط. ويحدد هذا المرصد استراتيجيات مشتركة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات صيد الأسماك الحرفية وإنشاء إطار الدعم الفني المحلي لتعزيز أنشطة الصيد والرفع من دخل الصيادين.

وعلى الصعيد الإقليمي، تتم عملية الرصد من قبل الأطراف الفاعلة في هذا المجال (جمعيات وتعاونيات الصيادين ومجموعات العمل المحلية بمصايد الأسماك وممثلين عن المناطق البحرية المحمية، وما إلى ذلك) من أجل ضمان التنفيذ المحلي لاستراتيجية التنمية.

2.1.6 مشروع «Reay Med Fish»: يستهدف هذا المشروع الصيادين الحرفيين الشباب في تونس، إذ يقدم حلولا للمشاكل الرئيسية لمصايد الأسماك الحرفية على سبيل المثال: ارتفاع تكاليف التشغيل وانخفاض الدخل وارتفاع متوسط أعمار العاملين في هذا القطاع وتدني مستوى التعليم، فضلا عن عدم انجذاب الشباب للعمل في قطاع الثروة السمكية وضعف الدخل الاقتصادي بالشكل المطلوب وفقدان الموروث الثقافي وهجرة الشباب.

3.1.6 النادي الأزرق الحرفي ببنزرت–صقلية: انطلق هذا المشروع في ماي/آيار 2014 لفترة تنفيذ دامت 18 شهرا. ويهدف هذا المشروع العابر للحدود إلى تبسيط تنفيذ العمليات وضمان تدفق المنتجات من مصايد الأسماك الحرفية في تونس وإيطاليا. وبغض النظر عن رفع مستوى الصيادين الذين يستخدمون الطرق التقليدية، تمثل الهدف الأساسي من هذا المشروع في تمكينهم من تسويق منتوج تنافسي يحافظ على البيئة ويعمل على ضمان استدامة أنواع الأسماك.

4.1.6. مشروع التصرف التشاركي في المصايد الساحلية بخليج قابس «COGEPECT»: ويستهدف المشروع التونسي–الياباني للإدارة المشتركة لمصائد الأسماك الساحلية في خليج قابس «COGEPECT» (2012–2016) مجتمعات الصيد الساحلي على نطاق صغير في خليج قابس. ويهدف هذا المشروع إلى نشر ممارسة الإدارة المشتركة لموارد مصائد الأسماك الساحلية في جميع مناطق خليج قابس وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في هذا المجال لتنفيذ الإدارة المشتركة لمصائد الأسماك.

5.1.6 مشروع «MEMO»: يعتبر مشروع «MEMO» (2014–2017) مبادرة ممولة من قبل وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية لتطوير مجتمعات الصيد في المناطق الحدودية بين تونس وليبيا ومصر. ويهدف مشروع «MEMO» إلى تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في المناطق الريفية الساحلية للحد من هجرتها من قبل الصيادين الصغار. كما يرمي هذا المشروع أيضا إلى تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الساحلية مع الأخذ بعين الاعتبار تغير مناخ أنشطة الصيد وإبراز الدور الحيوي الذي تساهم به المرأة في عملية التنمية في المجتمعات الريفية الساحلية.

6.1.6 مشروع «ArtiFiMed»: تتمثل أولويات مشروع «ArtiFiMed» في الاهتمامات الإقليمية والدولية الموالية:

- الحد من الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تأهيل مجتمعات مصايد الأسماك الحرفية الساحلية،
- تبادل الخبرات وتطوير مستوى إدارة الأرصدة المشتركة والأنواع ذات الاهتمام المشترك،
- تطبيق التوصيات والأهداف الدولية المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية للجنة مصايد الأسماك التابعة للفاو.

7.1.6 مشروع تطوير نظام الاحصائيات لمصايد الأسماك الحرفية في تونس (SSPAT): ويهدف هذا المشروع إلى:

- تحقيق معرفة أفضل بقاعدة بيانات مصائد الأسماك المتعلقة بمختلف التطبيقات الإحصائية.
- تطوير القدرة على إدارة مصايد الأسماك بهدف الاستغلال المستدام للموارد السمكية.
- تنسيق الإحصائيات السمكية للعمل على تلبية المتطلبات الدولية على قدرات الرصد وجهد الصيد وتبادل المعلومات.

8.1.6 الخطوط التوجيهية لمصايد الاسماك صغيرة النطاق في تونس: عقدت ثلاث اجتماعات عمل تشاورية خلال سنة 2013 في تونس لمناقشة الحلول والوسائل الملائمة لتوجيه هذا القطاع نحو الاستدامة. وتمثلت توصيات هذه الورش في المواضيع الآتية:

- تطبيق القانون،
- حوكمة قطاع مصايد الأسماك،
- إدارة الموارد،
- التلوث وتأثيره على القطاع،
- الجوانب الاجتماعية للصيد،
- المجموعات المهنية،

- جمعية الصيادين «التنمية والبيئة» بجرجيس،
- الرابطة التونسية لتنمية مصايد الأسماك الحرفية،
- تطوير تجمع الصيد بغنوش.

7. تغير المناخ ومخاطر الكوارث

يعزى تغير المناخ إلى التغيير المباشر أوغير مباشر في النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي ومن ثم إلى رصد مجموعة من التقلبات المناخية الطبيعية مع مرور الوقت.

والجدير بالذكر أن التغيرات المناخية رهينة بتغير درجة حرارة المحيطات والبحار والبحيرات، ومن شأن هذه التغيرات أن ترفع من تعرض الأنواع البحرية لمجموعة من التأثيرات والتي سيكون لها أيضا بالغ الأثر على العديد من مصائد الأسماك نظرا لمواجهة النظم الإيكولوجية لمجموعة من التحديات.

ويتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ما يلي:

- تغير درجة حرارة البحر رهين بتغير عدد الأسماك مما سيؤدي بالأسماك الى التنقل إلى مناطق مختلفة،
- انقراض بعض الانواع في مناطق معينة،
- انتقال الحيوانات المفترسة والفرائس إلى مناطق مختلفة مما سيؤدي الى اضطراب السلاسل الغذائية،
- ستغمر المياه الأراضي الرطبة وغيرها من المواطن الطبيعية المنخفضة حيث تتكاثر الأسماك نظرا لارتفاع مستوى سطح البحر،
- ستصبح المياه في البحيرات أكثر دفئا،
- سيمنع سوء الاحوال الجوية الصيادين من التوجه الى البحر.

قد تؤثر هذه التغييرات على مصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم، ومن المحتمل أن يكون لهذه التغييرات وبشكل خاص بالغ الأثر على صيادي الأسماك في البلدان النامية.

ومن منظور اجتماعي، ينصب التركيز بشكل كبير على قابلية التأثر بتغير المناخ من قبل مستخدمي الموارد البحرية والأسر والمجتمعات الساحلية، فضلا عن قدرتهم على التكيف مع هذه التأثيرات للحد من هذه الثغرات والتعامل مع التغيير الحاصل.

ومن الناحية الاقتصادية، تخلف آثار تغير المناخ مجموعة من الفوائد والتكاليف المرتبطة بمفهوم «الخسارة» و«الربح» (سواء بالنسبة للمجتمعات المجاورة أوالقطاعات الاقتصادية المنافسة).

واستنادا إلى الجرد الأولي لتغير المناخ ومخاطر الكوارث والظواهر المناخية، تم تحديد مجموعة من الممارسات في المنطقة:

- موارد مالية للاستجابة لحالات الطوارئ واعتماد موارد خاصة لدعم الصيادين بعد حالة الطوارئ بدعم من التعاونيات والمنظمات المهنية،
- أنظمة الإنقاذ من خلال التعاونيات،
- الشعاب الاصطناعية لحماية مناطق تفريخ وتربية الأسماك،
- إعادة استزراع المناطق الساحلية،
- نظم رصد المد الأحمر وملوحة المياه في مناطق الدلتا،
- المركز الإقليمي لإدارة مخاطر الكوارث والاتفاقيات الإقليمية و/ أوالثنائية المعول بها (إلا أن هذه الأخيرة لم تنفذ بعد)،
- إغلاق وحظر للمناطق التي تتبع طرق صيد غير مستدامة،
- تعزيز سبل العيش البديلة (تربية الأسماك / تربية الأحياء المائية الداخلية)،
- خطط التأمين العامة لحالات الطوارئ التي تؤثر على الصيد الحرفي.

يتوفر المغرب على واجهتين بحريتين ويتعرض ساحل البحر الأبيض المتوسط باعتباره مكانا للتبادل بين القارتين من ضغط خارجي كبير (التجارة والسياحة والصيد) مما يؤثر على استقرار النظام البيئي. أما بالنسبة لساحل المحيط الأطلسي، فيتميز بتيارات « الموجات المتقلبة» التي تساعد على تدفق الموجات المتقلبة من

الماء البارد والمواد العضوية إلى السطح مما يساهم في النمو الصحي للأسماك. ومع ذلك، قد يؤثر التلوث البحري وارتفاع منسوب المياه وحامضية المحيطات على هذا التوازن الطبيعي ويتسبب في انقراض بعض الأنواع من الأسماك.

يساهم الموقع الجغرافي للجزائر، باعتباره منطقة انتقالية وقاحلة وذات مناخ شبه جاف في هشاشة المنطقة. وقد أدى هذا الوضع إلى تغيير الديناميات الساحلية مع ارتفاع منسوب مياه البحر وتعرية جزء من الشريط الساحلي فضلا عن فقدان الأراضي للمياه البحرية مما أدى إلى ضعف النظام الاجتماعي والاقتصادي لهذه المجالات بسبب تواتر الفيضانات وتعرية الأرض (المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD)).

وفي تونس، أثبت ضعف الدراسات بخصوص تقييم تغير المناخ بشكل قاطع معاناة الجزائر منذ فترة طويلة من أثر هذه الظاهرة العالمية وخاصة من آثار ارتفاع متوسط درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار وارتفاع مستوى سطح البحر.

وفي الواقع، تتوقع الدراسات المذكورة تغير المناخ وتفاقم ندرة المياه والمساهمة في تدهور النظم البيئية والنظم الإيكولوجية الزراعية وارتفاع وتيرة الظواهر المناخية الشديدة وخاصة ظاهرة الجفاف والفيضانات.

ويتعرض الساحل التونسي بشكل خاص من خلال خصائصه الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية إلى تسارع ارتفاع مستوى سطح البحر (ARSL) نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وتعتمد سرعة تأثر الساحل التونسي بتسارع ارتفاع مستوى سطح البحر (ARSL) على عدة عوامل خاصة تغير المناخ على الصعيد العالمي وتجاوب مياه المحيطات بشكل عام والبحر الأبيض المتوسط بشكل خاص ولا سيما تغير المناخ وضعف إدارة النظم الساحلية الطبيعية والمناطق الساحلية (وزارة البيئة. تقييم جوانب الهشاشة والتهميش وآثار تغير المناخ والتكيف معه في تونس).

تقع موريتانيا في أحد المناطق العشر في العالم التي يتوقع أن تكون أكثر تضررا من آثار تغير المناخ وستصبح نواكشوط نقطة محورية لتأثيرات تغير المناخ في موريتانيا، بما في ذلك ارتفاع منسوب مياه البحر وارتفاع تواتر وشدة هطول الأمطار الغزيرة. ويتم توثيق وتتبع علميا كل من هذه التأثيرات لكونها تسهم في التعرية البحرية وارتفاع مستوى المياه الجوفية. (التكيف مع تغير المناخ في المدن الساحلية، السفارة الألمانية في نواكشوط).

تمثل بحيرة تشاد في ليبيا أهمية بيئية واقتصادية للبلاد. ففي منطقة الساحل، يؤثر تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة وما يترتب عنه من ارتفاع في هطول الأمطار، مما سيكون له تأثيرا سلبيا على قطاع الزراعة. فبالفعل فمنذ السبعينيات من القرن الماضي، ارتفعت بشكل ملحوظ حالات الجفاف والفيضانات في هذه المنطقة. ويعزى انخفاض مساحة بحيرة تشاد وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى التغيرات الحاصلة في المناخ بنسبة 50%. (لجنة حوض بحيرة تشاد والتكيف مع تغير المناخ في حوض بحيرة تشاد (GIZ). 2014).

8. الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق

تعتبر الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر الأداة الأولى المتفق عليها دوليا والمخصصة بصفة تامة للأهمية التي تضطلع بها مصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق، ومع ذلك لاتحظى هذه المصايد في كثير من الأحيان بالاعتراف المناسب.

وقد جاءت الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق كتتمة لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، التي تعتبر إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الصك الدولي المعترف به والذي يتم تنفيذه على نطاق واسع.

ترتبط الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق ارتباطا وثيقا بـ::

- «الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي»،
- «مصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي المحلي»،
- «الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم ضمان التنفيذ التدريجي للحصول على الحق في غذاء كاف – في سياق الأمن الغذائي الوطني»،
- و«مبادئ الاستثمار المسؤولة عن انظمة الزراعة والغذاء».

وعلى غرار هذه الصكوك، تولي الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق عناية خاصة لإعمال حقوق الإنسان ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة.

1.8. نقط القوة والفرص المتاحة لتنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الاسماك صغيرة النطاق: أنشأت العديد من البلدان مناطق صيد حصرية خارج مياهها الإقليمية إذ بإمكان هذه الإجراءات أن يكون لها بالغ الأثر للاستفادة من الحقوق المتعلقة بالصيد البحري في تلك المناطق من هذه الدول، وتهدف هذه المبادرات إلى إنشاء مناطق محمية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق المحلية.

ولطالما تم انتظار الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق بسبب الحاجة إلى صك دولي يتضمن مبادئ توجيهية تسعى لتوافق الآراء بخصوص مصايد الأسماك صغيرة النطاق، ويكمن التحدي الحقيقي في كيفية تنفيذها إذ لا يمكن للمبادئ التوجيهية الطوعية أن تكون فعالة دون وضع أحكامها موضع التنفيذ. وتبعا لذلك، أقرت الدورة الثلاثون للجنة مصايد الأسماك التابعة للفاو بضرورة وضع استراتيجيات لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق على مختلف المستويات، إذ يتطلب تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق تضافر جهود الأطراف الفاعلة في هذا المجال لضمان نجاح تطبيقها.

وفيما يلي المقترحات المتعلقة بنقاط القوة والفرص المتاحة لتطبيق بعض الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة شمال أفريقيا:

الحقوق والكرامة الإنسانية: يمكن لعدد الصيادين على متن القارب أن يصل إلى خمسة أشخاص أوأكثر، مما من شأنه أن يلحق الضرر بالصيادين الذين لم يسبق لهم أن تلقوا أي تدريب بخصوص العمل في ظروف صعبة تفتقد شروط السلامة أوالمساواة مع باقي البحارة. ومن هذا المنطلق، تحتاج البلدان إلى وضع وثيقة رسمية تحدد مقدما الأشخاص الذين سيبحرون مع التحديد وبدقة المهام التي سيقومون بها ضمانا لسلامة الصيادين في عرض البحر.

احترام الثقافات: تتكون مجتمعات الصيد الحرفية في معظم الحالات من الصيادين الذين ينتمون إلى نفس القرية أونفس المنطقة، إذ بإمكان جمعيات الصيادين التواصل والتعريف بجوانب المعرفة والممارسات التقليدية السائدة في المجتمع لضمان احترامها.

عدم التمييز والتشاور والمشاركة: من المستحسن اللجوء إلى النهج التشاركي للصيادين لدمجهم في عملية صنع القرار إذ لا يمكن لهذا التكامل أن يتحقق إلا من خلال مجموعاتهم المهنية.

المساواة والإنصاف بين الجنسين: في ثقافة مجتمعات الصيادين الحرفيين، الاحترام بين الرجال والنساء متبادل، أخذا بعين الاعتبار أنه في معظم الحالات تنتمي المرأة لنفس الأصل العرقي لنظيرها الرجل.

2.8. المخاطر الرئيسية والعوائق التي تواجه تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة شمال أفريقيا:

المساواة والإنصاف بين الجنسين: يتعلق مفهوم المساواة بين الرجال والنساء في قطاع مصايد الأسماك الحرفية بالجوانب الثقافية، إذ يصعب استيعاب الصيادين لهذا المفهوم.

سيادة القانون: يمكن أن تشكل الخصائص التي ينفرد بها قطاع الثروة السمكية بالنسبة لكل بلد عائقا لتطوير نهج موحد بالنسبة لجميع البلدان.

الشفافية والمساءلة: من المحتمل أن تتسبب مشكلة الأمية في سوء فهم السياسات والاستراتيجيات من قبل الصيادين.

الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: يساهم النهج الوقائي والتحوطي في تجنب النتائج الغير مرغوب فيها في اطار إدارة المخاطر. وينبغي أن تستند هذه الدراسات على معلومات موثوقة ودقيقة، ومع ذلك يظل الحصول على هذه المعلومات من الصعوبة بمكان وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج والدخل.

الجدول 1: استراتيجية لتطوير مصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق في شمال أفريقيا وعلاقتها بالخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق

	المبادرات	علاقتها بمصايد الأسمـاك صغيرة النطـاق
المغرب	برامج محو الأمية	الحقوق والكرامة الإنسانية
	فوائد الضمان الاجتماعي	الحقوق والكرامة الإنسانية سيادة القانون
	دعم إنشاء التعاونيات السمكية، خصوصا لفائدة المرأة	المساواة بين الجنسين التشاور الإنصاف والمشاركة
	توفير المرافق والبنية التحتية المناسبة (إنشاء وتجهيز قرى الصيد ونقاط الإنزال).	الجدوى الاجتماعية والاقتصادية
	تطوير شروط السلامة.	المسؤولية الاجتماعية / الفصل 6 – الفقرة المتعلقة بالعمل اللائق والسلامة في البحر.
	إضفاء قيمة مضافة إلى المنتجات السمكية، مع الأخذ بعين الاعتبار استدامة الموارد السمكية.	الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
		إدارة مصايد الأسماك اعتمادا على الحصص.
	نهج شامل ومتكامل.	إنشاء المناطق المحمية البحرية.
		برنامج الشعاب الاصطناعية.
الجزائر	إنشاء البنى التحتية.	الجدوى الاجتماعية والاقتصادية.
	برامج تدريبية للتكوين وإعادة التدريب.	التشاور والمشاركة.
	إنجاز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والوعي بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية.	الجدوى الاجتماعية والاقتصادية.
تونس	مشروع «FISHINMED» لتطوير مجتمعات مصايد الاسماك صغيرة النطاق.	الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حقوق وكرامة الإنسان
	مشروع «Ready Med Fish».	الحقوق والكرامة الإنسانية. احترام الثقافات.
	النادي الأزرق الحرفي بنزرت–صقلية.	الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
	مشروع التصرف التشاركي في المصايد الساحلية بخليج قابس COGEPECT».	التشاور والمشاركة.
	مشروع «MEMO».	حقوق وكرامة الإنسان. المساواة والانصاف بين الجنسين.
	مشروع «ArtFiMed».	حقوق وكرامة الإنسان. نهج شامل ومتكامل. مسؤولية اجتماعية.
	مشروع تطوير نظام الإحصائيات لمصايد الأسماك الحرفية في تونس (SSPAT).	الشفافية. المساءلة.
موريتانيا	مشروع تنمية مصايد الأسماك الحرفية.	الحقوق والكرامة الإنسانية.
	الاستراتيجية القطاعية للفترة الممتدة بين 2015–2019	التشاور والمشاركة. الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. المساواة والإنصاف بين الجنسين.

استنتاج

بعد الاعتراف لفترة طويلة بالدور الهام الذي تحظى به مصايد الأسماك صغيرة النطاق تشهد هذه المصايد تطورا ملحوظا بفضل قدرتها على المساهمة بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والتنمية الريفية وتوفير فرص عمل ذات قيمة.

ويتجلى الهدف الرئيسي من الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد صغيرة النطاق في تشجيع وإدماج الصيادين والعاملين في مجال صيد الأسماك وغيرهم من الأطراف الفاعلة في هذا المجال للمشاركة في صنع القرار، وتمكينهم من اكتساب القدرات والطاقات لبلوغ هذا الهدف مما من شأنه أن يضمن لهم الحق في الكرامة والاحترام ضمن إطار يدعم القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويسمح بإدارة النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بطريقة متكاملة ومستدامة ومن تم ضمان الحد من الصراعات القائمة في مجتمعات الصيد.

وبهدف تقديم صورة شاملة عن مصايد الأسماك الحرفية في منطقة المغرب العربي، ينبغي اتخاذ مختلف الإجراءات على المستوى الإقليمي، ضمن استراتيجية واضحة في إطار متفق عليه يشمل جميع الفاعلين. وفيما يلي بعض العناصر التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار لضمان استدامة المصايد صغيرة النطاق في منطقة المغرب العربي:

- تحديد الثغرات الرئيسية ضمن الإحصائيات الوطنية والإقليمية ذات العلاقة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق بما في ذلك تطوير قاعدة بيانات إقليمية.
- إنجاز تقرير بحثي وطني بشأن المجالات ذات الأولوية لتطوير مصايد الأسماك صغيرة النطاق، بما في ذلك مناطق التكاثر وأماكن تمركز اليرقات والأحداث وفترات التكاثر.

ساهم وضوح الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة المصايد صغيرة النطاق في تنفيذ دول المغرب العربي لاستراتيجيات مختلفة للتنمية تتماشى مع أهداف الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، إذ يعتمد تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية بشكل كبير على نجاح هذه الاستراتيجيات. وبالرغم من ذلك، ولضمان التطبيق الأمثل لهذه المبادئ ينبغي على البلدان وضع وتنفيذ خارطة طريق على المدى المتوسط.

وعلاوة على ذلك، ينبغي على البلدان الاعتراف بأهمية نظم الرصد التي تسمح لمؤسساتهم بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والتوصيات الواردة ضمن الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق.

المراجع

الجمهورية الإسلامية الموريتانية. تقرير إنجاز مشروع تطوير مصايد الأسماك الحرفية من قبل صندوق التنمية الأفريقي. 2001. ص 44.

لجنة حوض بحيرة تشاد. التكيف مع تغير المناخ في حوض بحيرة تشاد (GIZ). 2014.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). نبذة تعريفية عن الصيد في ليبيا. 2005.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الاسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. 2015. ص 43

Henri Farrugio. الوضع الحالي لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والأسود: استراتيجيات ومنهجيات للتحليل الفعال للقطاع. الهيئة العامة لمصايد اسماك البحر الأبيض المتوسط. 3102. ص53.

Lamboeuf, M., 2000

وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري. تقييم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (*2012–2014*) والمشروع المرتقب لسنة *2030* «خطة مشروع *Aquapêche* لسنة *2020*». الجزائر. 2014. ص 72.

وزارة الثروة السمكية والاقتصاد البحري. الإدارة المسؤولة عن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لمصايد الأسماك والاقتصاد البحري *2015–2019*، موريتانيا. 2015. ص 54.

المركز القومي للدراسات والتوثيق لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الجزائر. السيد ساحي محند أكلي وبوعيشة محمد. 2003. ص 23.

الوكالة الوطنية لدعم توظيف الشباب، والأعمال التجارية للصيد الحرفي. ورقة تقنية. 2011. ص 7.

المشاريع الخمس لتعزيز مصايد الأسماك الحرفية في تونس./http://www.webmanagercenter.com

تقييم جوانب التهميش وآثار تغير المناخ والتكيف معه في تونس

نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تقرير المشاورات الإقليمية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
نحو تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك صغيرة النطاق
في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر
مسقط، سلطنة عمان. 07–10 ديسمبر/كانون الأول 2015

بعد المصادقة على الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (المبادئ التوجيهية لمصايد الاسماك الصغيرة النطاق) من قبل لجنة مصايد الأسماك في يونيو/حزيران 2014، وتماشيا مع الفقرة 6.31 من الوثيقة نفسها التي تدعو إلى وضع خطط عمل إقليمية لتنفيذها ،عقدت ورشة عمل إقليمية في مسقط، سلطنة عمان لمناقشة تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

وأكدت المشاورات على أهمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا كمساهم في التخفيف من وطأة الفقر وتوفيرالأمن الغذائي والتغذية، والتنمية الاقتصادية. وأكدت أيضا على أهمية المبادئ التوجيهية الطوعية كأداة لدعم وحكامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق والمساهمة في تنميتها المستدامة، وكثيرا ما تمثل مصايد الأسماك صغيرة النطاق قيما تقليدية وطريقة للحياة في المنطقة.

ويتطلب تحقيق الاستدامة وتطوير القطاع تضافر الجهود، بما في ذلك التطوير التنظيمي وتعزيز القدرات على جميع المستويات. وأتاحت المشاورات فرصة لتبادل المعلومات والخبرات لدعم المصايد صغيرة النطاق في المنطقة، كما تم تحديد مجالات العمل ذات الأولوية في المنطقة، فضلا عن الفرص المتاحة للتنفيذ من قبل المشاركين.

Towards the implementation of the SSF Guidelines in the Near East and North Africa Region
7-10 December 2015. Muscat, the Sultanate of Oman

ISBN 978-92-5-609407-0 ISSN 2070-6103

9 789256 094070

I6095AR/1/02.17